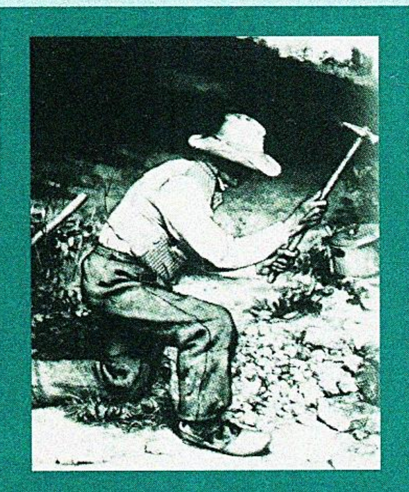
سلسلة نصوص





الطبقات الاجتماعية

تأليف يانيك لوميل

ترجمة د. جورجيت الحداد



الطبقات الاجتماعية

الطبقات الاجتماعية

يانيك لوميل

الطبقات الاجتماعية

ترجمة

د. جورجيت الحداد

دار الكتاب الجديد المتحدة

يانيك لوميل

الطبقات الاجتماعية

ترجمة

د. جورجيت الحداد

دار الكتاب الجديد المتحدة

Original Title:
Les Classes Sociales
by **Yannick Lemel**
Copyright © **Presses Universitaires de France**, 2004

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الفرنسية عام 2004
في دار المطبوعات الجامعية الفرنسية في فرنسا

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2008
الطبعة الأولى
كانون الثاني/يناير/أي النار 2008 إفرنجي

الطبقات الاجتماعية

ترجمة الدكتورة جورجيت الحداد
موضوع الكتاب علم اجتماع
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17.5 x 11.5 سم
التجليد عادي
ردمك **ISBN** 9959-29-355-6
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)
رقم الإيداع المحلي 2005/6833

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 39 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 96-11 رياض الصلح ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + **نقّال** 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني: **oeabooks@yahoo.com**

مقدّمة المترجمة

كان يمكن أن يوضع لهذا الكتاب عنوان يشير بوضوح إلى نهاية المطاف: بحث نقدي لخيارات علماء الاجتماع الذين لا يزالون يفكرون بالاستناد إلى الإيديولوجيا الماركسية التي طبعت كل مرحلة عصر الأنوار ولا تزال آثارها حتى أيامنا هذه رغم تراجعها على الصعيد السياسي.

بالطبع، لم يعد المنظور الماركسي صالحاً لتحليل المجتمعات الغربية بقطع النظر عن المجتمعات الأخرى، وخاصة في العالم الثالث التي ما تزال دوله ما قبل صناعية أو زراعية بمعظمها. ولكن هذا لا يعني أن هذا المنظور قد تلاشى كلياً، لأن عصر العولمة كما هو متجه حالياً يسير باتجاه انقسام طبقي على المستوى العالمي وليس فقط على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني. فالعولمة لا تطال الاقتصاد وحسب بل أنها تتجه نحو انقسامات اجتماعية حادة تكاد تهيّئ لأطر صراعية عالمية. من هنا فإن الترسيمة الماركسية لدراسة الطبقات الاجتماعية قد تنتعش من جديد في ظل هذه الظروف وإن لم تجد بعدُ من يحملها على هذا الصعيد.

على كل حال، يشكّل هذا الكتاب نموذجاً للفكر الاجتماعي الحديث الذي يتأرجح بين التجريبية (دليل المهن والتحقيقات الاجتماعية عن تصورات الأفراد لانتماءاتهم الطبقية) ومحاولة

إيجاد الإطار النظري للبحوث الاجتماعية. بالطبع، لا نشك في أهمية هذا البحث، خاصة لأساتذة وطلاب علم الاجتماع، وكل ما نرجوه هو أن يتسلح القارئ بالمواقف النقدية لمحاكمة النص.

ويكتسب هذا الكتاب أهميته، من ناحية أخرى، كونه يعرض تطور المجتمعات الغربية، خاصة فرنسا، بحيث إن مفاهيم الانتماء الطبقي قد تغيرت كثيراً لأن طبقات بكاملها قد زالت نهائياً (طبقة الفلاحين) كما أن أعداد الطبقة العمالية تتناقص باستمرار لصالح الطبقات الوسطى (العليا والدنيا). هذه المحاكمة للمجتمعات الغربية تأتي على خلفية الفئات الاجتماعية ـ المهنية التي بوَّبها دليل الفئات الموضوع من قِبل مؤسسة الدراسات الإحصائية.

مقدّمة

إن عبارة «طبقة اجتماعية» في السياق اللغوي الفرنسي مثقلة جداً إيديولوجياً وسياسياً بل وعاطفياً، بدون شك. وأنا شخصياً سأتناول الطبقات الاجتماعية مسترشداً بوجهة نظر معرفية ومعالجاً إياها على أنها «تصورات».

وبشكل عام، إن «التصورات»، الشديدة التنوع، التي يستخدمها الإنسان تسمح له بتوجيه مساره ضمن محيطه وبإيجاد معنى له وبالتأثير عليه. وقد يكون المحيط مادياً، طبيعياً. أما في الحالة الحاضرة، فيتعلق الأمر بالطبع بالمحيط الاجتماعي، أي المجتمع الذي يعيش فيه الأشخاص. إن «الطبقات الاجتماعية» هي: أشكال يمكن أن تتخذها التصورات التي نبنيها حول المجتمع، حول التفاوتات الاجتماعية التي نجدها فيه، وتنظيم هذه التفاوتات ومآلها. هذه التصورات تسمح بتفسير ظواهر التفاوت، وبالتصرف وربما بالعمل على تغيير الأوضاع. من هنا نفهم لماذا قد تكون مثقلة إيديولوجياً.

إن طرحي للموضوع لن يكون إذن وصفاً للتفاوتات الاجتماعية بحد ذاتها. إنما سأعرض بعض التصورات الموجودة عنها، تلك التي يبرر شكلها استخدام عبارة «طبقات اجتماعية». وسأشير إلى سماتها المميّزة، وسأعرض البدائل المختلفة

الموجودة وأسباب اعتمادها التي من المحتمل أن يكون قد برهن عنها مبتكروها والانتقادات الموجهة إليها في الحالة المعاكسة.

فبين كل التصورات التي قد تكون موجودة حول موضوع التفاوتات يشغل بعضها مركزاً متميّزاً، وهي تصورات «الخبراء». ومن نواحٍ متعددة، فالبناءات العلمية المنجزة في مجال التفاوتات والبنية الاجتماعية ليست بالفعل سوى التصورات التي يكوّنها بعض أعضاء هذا المجتمع المتميّزين: هؤلاء الذين يحترفون تنظيرها.

من الجدير بالطبع إيلاء مكانة هامة لطروحاتهم. وهذا ما سأقوم به؛ ولكن لن يقتصر عملي على ذلك فحسب لأنه في هذا المجال كما في مجالات أخرى التسربات بين التصورات العامة والتصورات العلمية كبيرة.

ومن ثم سأضع جانباً ما توحي بمقاربته وجهة النظر المعرفية، ألا وهو المسارات النفسانية الوظيفية التي تسمح للفاعلين بالانتقال من التصورات إلى الأفعال. ومن هذه الزاوية ينتمي هذا الكتاب الصغير إلى ميدان علم الاجتماع وليس إلى ميدان العلوم المعرفية. فضلاً عن ذلك، سأعالج بصورة أساسية الطبقات الاجتماعية كما تكونت عنها التصورات في تاريخ البلدان الغربية لفهم البنية التفاوتية لهذه البلدان. ولكن لن أركز عملي فقط على فرنسا[1] بصورة حصرية.

الفصل الأول

هندسة كل تفكير

هناك معايير مختلفة تمكّن من تنظيم تصورات البنى الاجتماعية التفاوتية. سأتوقف على ثلاثة منها: رسوخها أو درجة تبنْيُنها؛ تجذّرها الميكرو - اجتماعي أو الماكرو - اجتماعي في بنية المجتمعات؛ نموذجها المتواصل أو الخفي. هذا المعيار الأخير هو الأهم، لأنه يضع - تقريباً - وجهاً لوجه التصورات للطبقية، التي هي موضوع اهتمامنا هنا، مع التصورات للمجموعة الاتصالية التي ليست موضوع هذا الكتاب، ولكن يجب مع ذلك أن يبقى حاضراً في ذهننا أنها تشكّل طريقة أخرى في تصوُّر التفاوتات واسعة الانتشار.

أولاً: نمطا تصور البنيات التفاوتية (تحليل أوسوفزكي)

في مؤلفه الذي ما يزال من الواقع الراهن، وهو: «بنية الطبقة في الوعي الاجتماعي» «La Structure de Classe dans la Conscience Sociale»، قام أوسوفزكي في الخمسينيات من القرن العشرين بدراسة التصورات العلمية للمجتمع، منذ طروحات

الفلاسفة القدامى وصولاً إلى ترسيمات النظريات السوسيولوجية المعاصرة لتلك الحقبة.

1 ـ نمطا التطور اللذان اكتشفهما أوسوفزكي

يقول أوسوفزكي إننا نجد في أي عصر صنفين كبيرين من التصورات، هما : التصورات ذات ترسيمات «التدرج» وتلك ذات ترسيمات «التبعية» schémas de gradation et schémas de dépendance.

إن ترسيمات التدرج تتحدد بترتيب منهجي لجميع الأفراد أو الجماعات، ابتداءً من أكثرهم عوزاً إلى أكثرهم ثراءً. يمكن أن تكون مبادئ الترتيب إلى حد ما معقدة ولكنها منهجية : فكل الناس أو كل الجماعات مصنّفة. وفي بعض الأحيان يكفي مبدأ وحيد لذلك. وهنا يتكلم أوسوفزكي على ترسيمات «التدرج البسيط». وفي معظم الأحيان، يجب جمع عدة معايير للحصول على التصنيف : وهذه هي ترسيمات «التدرج التركيبي».

فبحسب أوسوفزكي، تستند ترسيمات التدرج البسيط، في الواقع وفي جميع الأمثلة المعروفة من أبحاث الاقتصاديين وصولاً إلى كتاب «السياسة» لأرسطو، إلى معيار الدخل[2].

في مقابل ترسيمات التدرج هناك ترسيمات التبعية، وهنا يُنظر إلى المجتمع على أنه مجموع محدود من الجماعات. قد يربط بين هذه الجماعات علاقات متنوعة ولكنها لا تسمح بإقامة تراتبية «متواصلة» فيما بينها. فالعلاقات بإمكانها أن تكون إما «تبعية أُحادية» أو «تبعية متبادلة». فثلاثية (رجل الدين ـ المحارب ـ الفلاح) في المجتمع الإقطاعي هي مثل نموذجي عن «التبعية المتبادلة»: فالمحاربون يحمون رجال الدين والفلاحين؛ والفلاحون

يغذون هاتين الفئتين بالإضافة إلى تغذية أنفسهم؛ ورجال الدين يصلّون من أجل خلاص الجميع. في هذه الحالة لا تعلو فئة على أخرى، وكل منها يقوم بدور مفيد للآخرين. والتصور المحوري للتعارض بين الرأسماليين والبروليتاريين هو مثال عن «التبعية الأُحادية»: فما يكسبه البعض سيخسره البعض الآخر.

يشير أوسوفزكي إلى أن نموذجَي التصور هذين نجدهما في «الجهتين المتقابلتين من الخط الذي يفصل العالم» (في إطار الحرب الباردة). ويشدد على اتجاه علماء الاجتماع في استخدام ترسيمات التبعية «الأُحادية» في الحالات التي يقصدون فيها توجيه النقد محتفظين «بترسيمات التدرج» أو «التبعية المتبادلة» للحالات الأخرى.

2 ـ نحو تعريف (توسعي) لمفهوم «الطبقة»

هذا التعارض الذي اكتشفه أوسوفزكي، بين المقاربات الخفيّة والمتواصلة للبنية الاجتماعية ما يزال من الواقع الراهن. كما لا يزال يثير الجدل هذا التضاد من جهة بين تصورات المجتمع «كمجموعة اتصالية»، تعتبر أن البنية الاجتماعية مؤلفة من عناصر منسجمة ـ أفراداً أو وضعيات اجتماعية ـ قابلة للترتيب بشكل مستمر، وتصورات «خفيّة»، تنظر إلى المجتمع ككل مؤلف من جماعات متمايزة إلى حد ما «محسوسة» من جهة ثانية. إن النقطة الأساسية هي أن مفهوم درجة التشابه الكبير في ترسيمات التدرج يحمل معنًى لا نجده في ترسيمات التبعية: يمكننا قياس الاقتراب من «شديدي الثراء» (عندما نتفق على ما نعنيه بـ«شديدي الثراء») فإما هناك المحارب أو الفلاح، ولكن ليس هناك محارب قد يصبح أكثر فلاحة من الآخرين (إلا إذا استطعنا

بالطبع أن نعطي معنًى لطروحات من نوع «فلاح أكثر أو أقل»، ولكن في جوهر الكلام «محارب» و«فلاح» هما نقيضان.

إن تبنّي التصور الخفي، من نوع «ترسيمة التبعية» هو إذن الاعتقاد بإمكانية تعيين الجماعات في المجتمع مباشرةً واعتبار أن هذه هي الوحدات الملائمة لتحليل البنية الاجتماعية: يبقى علينا أن نرى ما هي النتائج على الأفراد الذين بإمكاننا أن ننسبهم إلى هذه الجماعات. واعتماد تصور من نوع «ترسيمة التدرج» لا يستثني التوقف عند الجماعات، بل إنه على كل حال اعتبار أن نقطة الانطلاق الملائمة لتحليل المجتمع قوامها الأفراد الذين هم في وضعية متشابهة من حيث الأبعاد التفاوتية ؛ كما أن موضوع البحث يجب أن يكون فحص كيفية تموضع الأفراد في كل الأبعاد التي يمكن أن نأخذها بعين الاعتبار، والتساؤل حول نتائج الطريقة التي يتوزعون بها على هذه الأبعاد المختلفة. وعلى عكس ما يحدث في ترسيمات التبعية، فإنه يمكننا وصف بعض «الشرائح» بأنها «طبقات» إذا توافرت بعض الشروط التي يجب تحديدها، وهو في كل الحالات قرار سيؤخذ بعد حين.

فضلاً عن ذلك، نشير هنا إلى نقطة هامة جداً، وهي أنه يجب عدم الخلط بين طبيعة الترسيمة ودرجة التفاوت. فترسيمات التبعية والتدرج تصف الأشكال التي يأخذها تنظيم التفاوتات وليس المدى الذي من الممكن أن يكون واسعاً جداً بين طرفَي ترسيمة التدرج، ومعتبراً ضيقاً جداً بين جماعات ترسيمة التبعية.

لقد استخدمت تعبير «الجماعة» لوصف ترسيمات التبعية هذه. فهل كان من الممكن استخدام تعبير «طبقة»؟ إنها بالطبع مسألة عُرْف إلى حد ما، والجواب سيتوقف على التعريف الذي نعيره لهذه الكلمة.

فيما بعد، سأستعيد بالتأكيد تعبير «طبقة» للبناءات النظرية المسماة بشكل واضح على هذا النحو من قِبل الباحثين الذين وضعوها من أجل فهم البنية الاجتماعية، مبتكرين بهذه الطريقة غالباً ترسيمات تبعية من اختراعهم. في الحالات هذه سيصبح من الأنسب تحديد أن تعبير «طبقة» سيُستخدم وفق المعنى الذي يعطيه هذا الكاتب أو ذاك، ولكن في معظم الأحيان السياق يكفي لتوضيح هذه النقطة.

سأستخدم بصورة أكثر عمومية تعبير «طبقة» لتعيين الجماعات المربوطة بترسيمات التبعية وبتصورات المجتمع الخفيّة، حتى لو كان من يستخدمونها لا يستعملون هم أنفسهم التعبير (بل يرفضون استخدامه). من وجهة النظر هذه سوف تصبح ثلاثية (المحارب ـ رجل الدين ـ الفلاح) تصوراً عن شكل «الطبقة»، رغم أنه من البديهي أن الأشخاص الذين اشتركوا في هذا التصور لم يربطوه بالبُعد التنازعي بين الجماعات، الذي أصبح في وقتنا الحالي غالباً ما يُربط به. إن طريقتي في العمل لا تعطي أهمية خاصة للمبادئ التي اعتمدت لبناء ترسيمة التبعية، مما يتطابق جيداً مع أسلوب «**معجم روبير**»، الذي يعرِّف «الطبقة» بأنها مجموع من الأفراد الذين يتقاسمون وظيفة «ونمط حياة وإيديولوجيا... إلخ»، ولكن يقتضي الانتباه إلى أنه ليس الاستخدام الشائع للتصورات العلمية الحالية عن «الطبقات الاجتماعية» هو الذي يجعل التعبير غالباً ما يقتصر على حالات ترسيمات التبعية وحدها، المبنية استناداً إلى التنظيم الاقتصادي. في نقطة الانطلاق، على الأقل، يبدو لي أنه من المستحب قبول المعنى الأكثر حياداً والأكثر ما يمكن اتساعاً.

وأخيراً يبقى استخدام الكلمة في التصورات العادية.

سأستعيدها بالتأكيد كونها التعبير المستعمل من قِبل الأشخاص، لكن المسألة عندئذٍ هي في تحديد ماذا يعني بدقة هذا التعبير في فكرهم. فليس من المسلَّم به، أن ما يوجد تلقائياً وخصوصاً في عقول هؤلاء الأشخاص هو بالفعل تصور خفي، أي ترسيمة تبعية.

ثانياً: مستويات التحليل الثلاثة
الصغير والمتوسط والكبير

من منظور سوسيولوجي، يمكن تصور مستويات مختلفة لدراسة المجتمعات، والتفسير السوسيولوجي يستند على العموم - وبصورة غالباً هي ضمنية، حقاً - إلى العديد منها، إذ إن أحد المعاني التي يعطيها عالم الاجتماع لكلمة «تفسير» هو بالتحديد إعطاء كل مستوى مكانته، مما يعني، أنه انطلاقاً من أحد هذه المستويات يجري تفسير ما يحدث ويلاحظ بالنسبة لمستوى آخر.

فالتوافق الحالي المنبثق من هذا العلم هو التمييز بين ثلاثة مستويات هي: الصغير والمتوسط والكبير سملسر (Smelser)، 1997.

تعود إلى كل من هذه المستويات[3] ملاحظات معيّنة هي: الممارسات الفردية على المستوى الصغير؛ التنظيمات، المؤسسات، جماعات ذات استمرارية معيّنة على المستوى المتوسط؛ والمجتمعات الكلية على المستوى الأخير. فمواضيع هذه الملاحظات يمكن تسميتها: الأشخاص بأسمائهم، والمؤسسات بمبررها الاجتماعي، والمجتمعات ببلدانها. تترابط في كل مستوى

وبصورة تفضيلية (ولكن ليست قطعية) صياغات مفهومية نظرية، من الممكن أن تُطرح من أجل فهم طبيعتها : «ظواهر اجتماعية» على مستوى المجتمعات الكلية، «أنظمة تفاعل» على المستوى المتوسط، وأفراد قصديون على المستوى الصغير. بدأنا نرى ظهور أبحاث تضع الطبقات الاجتماعية من الناحية المفهومية على المستوى المتوسط، ولكن التضاد بين المستوى الصغير/ والمستوى الكبير يظل أساسياً في هذا المجال. وفي مسعى ناتج عن «فردية طرائقية» مثلاً - وهي مدرسة يشكّل ريمون بودون (Raymond Boudon) أحد الممثلين لها الأكثر شهرة، والذي يضع لنفسه برنامجاً هو عدم التوقف عن البحث قبل أن يتمكن من إعادة بناء كل العناصر التي تسمح بنَسب كل شيء إلى مستوى الأفعال الفردية الأولية (أي المستوى الصغير) - إن الطبقات لا يمكنها أن تكون أي شيء سوى فئة اصطلاحية خاصة بالباحث. فهو يختار أن يعني بهذا التعبير تجمعات أفراد واسعة نسبياً تتوافر فيها بعض الخصائص.

إن النص التالي المستعار من فوساير (Fossaert) 1980 يُظهر أن «الطبقة» تعني بالنسبة له شيئاً مختلفاً، على المستوى الكبير : «إن الطبقة الاجتماعية موجودة كطبقة (...) إذا كان عدد أفرادها كافياً: لجعلها مجردة، غير شخصية، وبصورة ما أوتوماتيكية ومستقلة عن الخصوصيات الفردية لهؤلاء الذين يكوّنونها (...) فإذا كان التقسيم الاجتماعي للعمل يخطط (...) للتخصص، ومع ذلك يبقى عدد الأفراد الذين يخصصهم قليلاً (...) بحيث إن العلاقات الشخصية تتفوق على منطق العلاقات الاجتماعية اللاشخصية، فإن الطبقة التي يعلنون عنها لا يمكن تمييزها بعدُ (...). فإذا سرنا في هذا التحليل، ما ينتج عنه هو أنه

لا يمكن الخلط أبداً بين الطبقة الاجتماعية وبين الجماعة الاجتماعية المكوّنة تجريبياً. [... الطبقة] بالنسبة إلى كل من الجماعات المحسوسة، هي تجريد يظهر أنه متعال على هذه الجماعات (...) ولكنه تجريد فعلي بقدر ما إن تحديدات وتعارضات الطبقة هي في الواقع فاعلة في المجتمع». من هذا المنظور لا يمكننا ولا يحق لنا اختزال الطبقات الاجتماعية بمجاميع من الأفراد: إن الطبقات «موجودة» مستقلة عن الأفراد المحسوسين الذين من المحتمل أن ننسبهم إليها.

إن اعتماد المستوى الصغير أو المستوى الكبير كمستوى أول يترجم (إلى حد ما) بجزء منه الخيار بين الاسمية والواقعية: هل «الطبقات» هي بناء خاص بالباحث (اسمية) ام هي موجودة (بمعنى يجب تحديده) مستقلة عنه (واقعية)؟ وهذا أيضاً بجزء منه خيار حول المنظور الزمني الملائم. في التقليد السوسيولوجي، إن المستوى الكبير مربوط بالمنظور الزمني الطويل، كظاهرات مستديمة متجاوزة الأفراد بحيث إن التفسيرات والتحليلات للديناميات التاريخية هي بلا شك في انسجام مع النظرة إلى الطبقات على المستوى الكبير أكثر منها على المستوى الصغير.

ثالثاً: درجة التَّبَنْيُن

ليس هناك من تعبير مخصص لتسمية هذا العنصر الثالث لكل تفكير، لأنه في الحقيقة نادراً ما يدرك كبُعد مستقل في التحليل. ولكنه شديد الأهمية وقد أبرزه أحد الكتّاب، مثل غيدنز (Giddens).

يمكن أن يكون لمجتمعين بنية اجتماعية مشابهة، ـ فالنموذج نفسه ينطبق على كل منهما، ولكن درجات رسوخ هذه البنية قد تكون مختلفة جداً. ففي إحدى الحالات، إن التموضعات الاجتماعية وأنماط الأداء الملاحظة في المجتمع تختزل بالكامل بالنموذج، ولا يلاحظ أي شيء لا يرد في النموذج المعتمد، وفي الحالة الأخرى، يكثر «الضجيج» المشوش، ويلاحظ عدد من العناصر التي لا ترد في النموذج (ولكن دون أن يكون هذا النموذج بالضرورة موضع شك). في الحالة الأولى يمكننا التكلم على تبنْيُن شديد (على قاعدة النموذج المعتمد)؛ وفي الثانية التبنْيُن ضعيف.

فضلاً عن ذلك، يمكن للتحليل أن يكون أكثر دقةً لمعالجة درجة هذا العنصر أو ذاك، وليس درجة تبنْيُن النموذج بمجمله.

هذه الفكرة المتضمنة تظهر بوضوح من خلال مفهوم معيّن مثل مفهوم «تماسك المقام»، رغم أن هذا المفهوم لا معنى له إلا في إطار «ترسيمات التدرج المتعدد». إن «تماسك المقام»، يقيس الدرجة التي تترابط بها الوضعيات القائمة على أبعاد تفاوتية. فإذا كان هذا التماسك قوياً جداً يأخذ عندها كل فرد رتبة مشابهة في كل الأبعاد التفاوتية. وإذا كان التماسك ضعيفاً، ترتفع نسبة الأشخاص الذين لا يحتلون مراكز متشابهة عند كل بُعد ولكن هذا لا يرتب بالضرورة أن موقع الأشخاص الذين يحتلون وضعية معيّنة وسطياً عند بُعد معيّن لا يكون هو نفسه في الأبعاد الأخرى. إن عدم التماسك قد يكون كبيراً «حتى لو تقاربت جداً» في المتوسط المواقع المشغولة في الأبعاد المختلفة. إن قياس المواقع الوسطية شيء وقياس التشتتات حول الوضعيات الوسطية شيء آخر.

الفصل الثاني

التصورات العلمية، المؤسسون الأوائل

أولاً: الرواد

سنستند هنا بنوع خاص إلى كتاب (بيغي، 1996)، «الطبقة: تاريخ الكلمة وتكوين المفهوم من الفيزيوقراطيين حتى مؤرخي عصر عودة الملكية».

«Classe: Histoire du Mot et Genèse du Concept des Physiocrates aux Historiens de la Restauration», de Piguet (1996).

إن استخدام تعبير «طبقة» لدراسة الظواهر الاجتماعية حديث إلى حد ما. وقد ظهر هذا التعبير، استناداً إلى المعاجم والموسوعات، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إلى جانب تعبير «فئة» الذي كان وحده مستخدماً حتى ذلك التاريخ. واستبدل التعبيران تدريجياً الواحد بالآخر. وبعد أن كانت «الطبقة» تُعرَّف بالرجوع إلى «الفئة»، انعكست المرجعيات مع الزمن.

وعندما نفحص الأطر المعجمية لاستخدام التعبيرين، نلاحظ أن «طبقة» تستخدم مع الأفعال المعلومة مثل «وزّع»، «رتّب»،

«قسّم»، بينما كلمة «فئة» لا ترتبط بصورة خاصة ببعض الأفعال، ربما باستثناء فعل «قسّم»، ولكن تُستخدم دائماً في كل الأحوال كمضاف إلى فعل مجهول.

إنه التعارض بين «قسّم إلى طبقات» و«انقسم إلى فئات»، كما يلخص بيغي لنا الموضوع. إن تعبير «طبقة» يترجم إرادة فعل وتفسير، في حين أن «فئة» تعود بالأحرى إلى واقع ملاحظ. فالفئة هي مجموعة من الأشخاص (أو في النُّدْرَة من الأشياء) التي يبدو أن وجودها مستقل عن الفكر والإرادة البشرية. فليس بإمكان الإنسان أن يخلقها، بل يستطيع فقط أن يلاحظها ويصفها. والطبقة هي أيضاً مجموعة من الأشخاص أو من الأشياء، ولكنها بالإضافة إلى ذلك بناء فكري يسمح بجمع الأشخاص وفق معايير يمكن إعادة تعريفها في كل مرة؛ ومن هنا، إن «طبقة» هي تعبير يملك قدرة كبيرة على التجريد. فالطبقة يمكنها أن تكون حقيقية أو افتراضية، ويمكنها أن تحدد مجموعات مكوّنة أو مجموعات قيد التكوين.

«فطبقة» إذن تترجم إرادة الفهم التي تُربط خصوصاً بعصر الأنوار. والمقصود هو جمع الأشخاص وفق معايير الوظائف، والشروط الاجتماعية المشابهة، ولكن في هدف «تحديد ذاك الذي يُبنْين المجتمع وفيما يتعدى ما يبديه لنا بصورة مباشرة». إلا أن المبادئ والقواعد المستخدمة للتصنيف في أواسط القرن الثامن عشر كانت غامضة ومتغيّرة جداً.

فالفيزيوقراطيون كانوا الأوائل في إرادة تجذير المفهوم داخل أسس تحيل إلى الاقتصاد السياسي وإلى تنظيم النشاطات الإنتاجية في المجتمع. قام تورغو (Turgot) القريب من هذه

المدرسة بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: طبقة «الفلاحين» (الطبقة المنتجة)، و«طبقة الحرفيين وسواهم من الأجراء العاملين في منتجات الأرض»، وطبقة «الملاكين». ـ لقد استخدم جميع الفيزيوقراطيين ثلاثية التقسيم هذه. فبالنسبة لهم تقسيم «المجتمع» هذا إلى ثلاث طبقات هو طريقة في بناء ما يمكن تسميته بتعابير حديثة: الوظيفة الإنتاجية. يتعلق الأمر هنا «بترسيمة التبعية المتبادلة»، باستثناء التدقيق التالي : بالنسبة للفيزيوقراطيين ليس هناك من عامل إنتاج حقيقي سوى الأرض، بحيث إن طبقة الفلاحين تأخذ مركزاً مميزاً إلى حد ما.

بعد الثورة الفرنسية، تحولت طبيعة الترسيمات إلى ترسيمات «التبعية الأُحادية». خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، حاول مؤرخو الثورة مثل غيزو (Guizot) ورواد علم الاجتماع الأوائل مثل سان سيمون (Saint-Simon) أو كونت (Comte) إعادة وضع الظواهر في منظور بعيد المدى كي يتمكنوا من فهم ما يجري. فاتجهوا إذن إلى إضفاء بُعد تاريخي وديناميكي على التعبير، وباستعادتهم المجادلات القديمة التي وضعت «الجرمانيين» في مواجهة «الرومانيين» في القرن الثامن عشر حول أصل المراتب التي تتكون من النبلاء والإكليروس و«الشعب»، اتجهوا إلى ربط التعبير بفكرة النضال، فراح يجري تفسير الثورة الفرنسية على أنها تترجم نضال الشعب، واستيلاء البورجوازية على السلطة. ولقد ركّز منظرو الاشتراكية، بالطبع، على هذا الجانب من صراع الطبقات، وقد سلَف مؤرخو حقبة عودة الملكية ماركس بحد ذاته هذا الجانب.

في منتصف القرن التاسع عشر، تأسست العناصر البنيانية لمفهوم الطبقة. هنا يتعلق الأمر ببناء أدوات تمكّن من فهم الأداء

البنياني، ولكن أيضاً من وصف، بل من تفسير تاريخ المجتمع بالرجوع إلى لعبة بعض الطبقات المتكاملة، المتصارعة، أو المتعارضة.

ثانياً: التجذير في النظام الإنتاجي ـ كارل ماركس

تعود الكتابات الأولى لكارل ماركس إلى سنوات 1840، وقد توفي عام 1883. خلال هذه الفترة كثرت جداً كتاباته كمؤرخ وفيلسوف واقتصادي وعالم اجتماع وكداعٍ للاشتراكية. وأصبحت أعماله موضوعاً لكمٍّ ضخم من التأويلات. والرغبة في إيجاز مقترحاته بدقة هي مخاطرة خاسرة، حتى لو اكتفينا فقط بطروحاته عن الطبقة الاجتماعية، فسنستعين بريمون آرون (Raymond Aron) (1967) مثلاً للاستيضاح، ومن أجل عرض أكثر تفصيلاً.

1 ـ أنماط الإنتاج والبنية التحتية

نستطيع أن نلاحظ تجاوراً فكرياً إلى حد ما واضحاً بين ماركس والفيزيوقراطيين. إن نقطة الانطلاق في التحليل بالنسبة لماركس هي البنية التحتية، أي القاعدة الاقتصادية، قوى وعلاقات الإنتاج[4]، مثلما كانت هذه القاعدة الاقتصادية بالنسبة للفيزيوقراطيين في أساس الطبقات التي قاموا بتمييزها.

اعتقد ماركس بأنه يميّز في التاريخ البشري بين أربعة أنماط إنتاج مختلفة، أربعة نماذج من البنية التحتية : ثلاثة أنماط إنتاج هي القديم والإقطاعي والبورجوازي التي تتوالى في تاريخ الغرب، ثم نمط الإنتاج الآسيوي.

نمط الإنتاج القديم يتصف بالعبودية، والإقطاعية بالقنانة،

ونمط الإنتاج البورجوازي يتصف بالعمل المأجور. يُترجم هذا بتعابير شديدة البساطة، فيعود إلى تعارض بين طبقتين: العبيد ومالكي العبيد، أقنان وأسياد إقطاعيون، وأخيراً مأجورون / بروليتاريون ومستخدمون رأسماليون. «فالطبقة» تعود إلى مصالح متباعدة في تنظيم الإنتاج وإلى الإمكانية المعطاة للواحدة للاستفادة من عمل الأخرى.

أما نمط الإنتاج الآسيوي فقليلاً ما أشار إليه ماركس، رغم ما أثار هذا المفهوم من اهتمام شديد فيما بعد. يعود هذا النمط بشكل اساسي كما يبدو، إلى تبعية كل العاملين للدولة، أي لطبقة بيروقراطية تنظم النشاط الجماعي وتستفيد منه. وقد صيغ هذا النمط بالأحرى لتحليل المجتمعات حيث كان تنظيم الري ذا أهمية بالغة، إلا أن التأويلات الأكثر حداثة طبّقته بالطبع على المجتمعات الجماعية (المجتمعات الشيوعية) في عصرنا هذا.

إن التطور التاريخي، أي الانتقال من نمط إنتاج إلى نمط آخر، يجد جذوره في هذا التعارض بين الطبقات. فالتعديلات القابلة للظهور (والقادرة على تحسين قدرات الإنتاج) سوف تكون «محمولة» من قِبل طبقة جديدة في حالة تكوُّن، ولكي تنجح هذه، عليها أن تواجه الطبقة التي كانت سابقاً مسيطرة. وهكذا، ستناضل البورجوازية الناشئة، في إطار نمط الإنتاج الإقطاعي، ضد الإقطاعيين كي تقيم نظام إنتاج جديداً مبنياً على العمل المأجور (مما يلتقي مع تفسيرات مؤرخي الثورة ولكن في إطار نظري تفسيري أكثر رحابة)، وعندما ينشأ نمط الإنتاج الرأسمالي، ستحقق البورجوازية الأرباح، كطبقة جديدة مسيطرة، من حيث موقعها بالنسبة للبروليتاريا. غير أنه في هذه الحالة الخاصة بنمط الإنتاج الرأسمالي، لا يعتبر ماركس أن هناك طبقة جديدة هي قيد

التكوين، ستناضل لإقامة نظام جديد، لأن هذا الدور، بحسب رأيه، ستستأثر به البروليتاريا نفسها.

2 ـ ماركس الملاحِظ وماركس صانع النماذج

لم يستخدم ماركس في كتاباته التاريخية تفرعات ثنائية بهذه البساطة. ففي كتاب «**صراع الطبقات في فرنسا**» مثلاً، ميَّز في المجتمع الفرنسي لتلك الحقبة بين البورجوازية المالية والبورجوازية التجارية، والبورجوازية الصناعية، والبورجوازية الصغيرة والطبقة الفلاحية، وطبقة البروليتاريا وطبقة البروليتاريا الرثة lumpenproletariat.

مما يوحي بأن التعارضات الأساسية الثنائية المكتشفة لدى دراسة أنماط الإنتاج قد لا تكفي لتعريف الطبقات.

في الواقع، إن ماركس نفسه هو الذي أدخل فكرة ضرورة تمييز الطبقة بكونها تقاسماً للشرط الاقتصادي نفسه (الفلاحون، مثلاً في كتاب «**18 برومير لنابليون بونابارت**»، يتقاسمون الشرط الاقتصادي نفسه، ومن هذه الزاوية يشكّلون «طبقة») والطبقة كطائفة، أي كجماعة تعي وجودها مع حد أدنى من التنظيم لتحسين وضعها (وهذه ليست حالة الفلاحين الفرنسيين الذين لم يشكّلوا يوماً أكثر من «كيس من البطاطا»). بيد أن في الحالتين، جذّر ماركس الطبقات في تنظيم الإنتاج على المستوى المجتمعي الكبير، واعتبر أن التنظيم وفق الطبقات التي هي إلى حد ما في صراع، هو العنصر الأساسي لتبنْيُن هذه المجتمعات ومآلها.

في الاصطلاح اللغوي الماركسي، نتكلم غالباً على مفهوم

«طبقة بذاتها» (مثلاً: الفلاحون) ومفهوم «طبقة لذاتها» (التي قد تكون عليها مثلاً: البروليتاريا في حالة صراع). إن «مواقع الطبقة» تحدد «الطبقات بذاتها»، وعندما يترافق «موقع الطبقة» بمشاعر الانتماء والأفعال الجماعية (حيث يمكّن احتمالياً حضورها الأكثر أو الأقل، من تمييز عدة نماذج)، عندها يمكننا أن نتكلم على «طبقات لذاتها». إن هذا التمييز والفكرة المقترنة به تتجاوز بشكل واضح المنظورات الماركسية وحدها. بالنسبة لي سأحتفظ بها فيما بعد مستخدماً أيضاً تعابير «طبقة ـ موقع» و«طبقة ـ هوية» اللتين أدخلهما فوساير (Fossaert).

لم يوسع ماركس بشكل كاف تحليل العلاقات التي بإمكانها أن تقوم بين المفهومين. لا شك، أن «الطبقة بذاتها» بدت له أولية ـ بمعنى أن «الطبقة لذاتها» ـ أي «الطبقة ـ الهوية» ـ لا يمكن أن تظهر إذا لم تكن «الطبقة بذاتها» موجودة، ولكن إلى أي درجة يمكن «للطبقات بذاتها» أن تدوم دون أن تتحول إلى «طبقات لذاتها»؟ إن المسألة بالطبع هامة بالنسبة لكل منظور ديناميكي، ولكن ماركس لم يحسمها في كتاباته. فبالنسبة له، كان من المسلّم به أن «موقع الطبقة» كان يتحدَّد بحسب المكانة في النظام الإنتاجي، ولكن ليس هناك ما يمنع من الأخذ بعين الاعتبار تعريفات أخرى (ومثلاً على ذلك، الانتماء إلى جماعة مقام بالمعنى الفيبيري، كما سنرى لاحقاً).

في الواقع، وبناءً على التوليف الذي قام به ريمون آرون: «(...) انطلق ماركس من فكرة تناقض أساسي في المصالح بين الأجراء والرأسماليين. وكان بالإضافة إلى ذلك مقتنعاً بأن هذا التعارض يهيمن على مجمل المجتمع الرأسمالي وقد يأخذ شكلاً أكثر بساطة شيئاً فشيئاً مع التطور التاريخي. ولكن من ناحية

أخرى، لاحظ كأيٍّ إنسان آخر وكمراقب للواقع التاريخي وكان مراقباً مميّزاً ، تعددية الجماعات الاجتماعية. إذ إن الطبقة بكل معنى الكلمة تتميّز عن أية جماعة اجتماعية أخرى. وهي تقضي، في ما يتعدى وجودها كطائفة، الوعي بهذه الطائفة على الصعيد القومي وإرادة العمل المشترك من أجل تنظيم معيّن للمجتمع. على هذا المستوى، ندرك أنه في نظر ماركس لا توجد في الحقيقة سوى طبقتين كبريين، لأنه في المجتمع الراسمالي لا توجد سوى جماعتين تملكان حقاً تصورات متناقضة لما يجب أن يكون عليه المجتمع، ولكل منهما فعلاً إرادة سياسية وتاريخية محددة».

3 ـ الإرث الماركسي

إن إرث ماركس لهائل. فقد ساهمت أفكاره في صياغة العالم السياسي للقرن العشرين، وأدّت إلى بروز الأنظمة الاشتراكية، وألهمت الأحزاب السياسية في العديد من البلدان وبدّلت تصورات عدد كبير من الناس. وظل طويلاً كل تفكير علمي حول «الطبقات الاجتماعية»، وحتى تاريخ حديث جداً (انظر الفصل السادس) لا يمكن أبداً تصوره دون أن يترافق بتقييم حتى ولو كان ضمنياً، للأطروحات العلمية أو الموجهة نحو الفعل، المستوحاة من ماركس.

فمن زاوية التصورات المعرفية، إن إرثاً ماركسياً إلى حد ما أساسياً يبدو أنه ذلك الذي يتعلق بصراع الطبقات ودورها وأهميتها. فكل تصور للطبقات يتوجب عليه حالياً أن يحدد المقام الذي يعطيه لصراعاتها المحتملة. هل هي موجودة (مما قد يؤدي إلى ترسيمات تبعية أُحادية) وهل تُسهم في فهم الدينامية التاريخية أو الحدثية ؟

كما يجب التشديد على الفرق بين ماركسين اثنين: الملاحِظ، من ناحية، الحريص على وضع ترسيمة تمكّن من فهم مجمل الاختلافات الملاحظة بين الجماعات في مجتمع معيّن؛ والمحلل، من ناحية أخرى، الذي يريد بناء نموذج من الطبيعة نفسها (تبعية أُحادية واضحة) ولكنه أكثر صفاءً وتجريداً بكثير مكوّناً «أنموذجاً مصغراً» صالحاً يسمح بفهم ديناميات تطور المجتمعات. هذه المواجهة بين «الأنموذج المصغر» وترسيمة كاملة وأكثر وصفاً، توحي بإدراج تعبير ثالث إلى جانب «الطبقة ـ الموقع» و«الطبقة ـ الهوية»، هو «الطبقة كفاعل تاريخي»، للتدليل على التجريدات المستخدمة في النماذج الديناميكية للتفاعلات بين الطبقات (انظر الإطار).

ثالثاً: المورد والوجاهة والسلطة

ـ ماكس ڤيبر

أصبح شائعاً حالياً في علم الاجتماع التمييز بين الطبقة والمقام وإسناد هذا التمييز إلى ماكس ڤيبر[5]، الذي جاءت كتاباته على مفترق القرنين التاسع عشر والعشرين. لقد حاول ڤيبر بناء أدوات تحليلية ولكنها أيضاً وصفية لتنوع المجتمعات وتاريخها.

مفاهيم متنوعة لـ «الطبقة الاجتماعية» في التصورات السوسيولوجية

في تصوُّرهم عن الطبقات الاجتماعية يبحث علماء الاجتماع عن عناصر مختلفة، ويسعون أيضاً إلى تمييز يقوم على قاعدة الحد الأدنى من الموضوعية. ويرغبون أيضاً في الأخذ بعين

الاعتبار لتصورات «محلية» ولمظاهر مثل «الوعي الطبقي»، أي الدرجة التي على أساسها يعتقد الأشخاص أنهم ينتمون إلى جماعة معيّنة يصفونها هم أنفسهم بأنها طبقة. بالإضافة إلى ذلك، إن الأوجه من حياة الأشخاص اليومية وتنظيم المجتمع أو مصيره التي لا يبدو لهم أن عليها الإسهام بطريقة أو بأخرى في فهم النظام، لقليلة.

بالإجمال، هناك ثلاثة أنواع من التصورات، هي:

أ ـ «الطبقة ـ الموقع»، «الموقع الطبقي»، «الطبقة بذاتها»، تعود إلى تشابه موضوعي في موقع الفاعلين ومؤهلاتهم؛

ب ـ «الطبقة ـ الهوية»، «الطبقة لذاتها»، تقوم على مظاهر موضوعية مثل درجة المخالطة، التشابه في الممارسات، وفي الآراء، وعلى مظاهر أكثر ذاتية، مثل مشاعر الهوية المشتركة، الوعي الطبقي إلخ؛

جـ ـ «الطبقة كفاعل تاريخي» ترتبط، في حال تبني النظرة المصغرة بالنسبة للطبقة، بدرجة مشاركة أعضاء الجماعة الملموسة في المطالب وعملهم المشترك، أو إذا اعتمدنا النظرة المكبرة، بالدرجة التي يسمح فيها بناء نموذج مصغر مبسط بتوضيح تصورات المجتمع.

لا شيء يؤكد بصورة مسبقة أن تقود وجهات النظر المختلفة هذه التي يحددها كل من المفاهيم الثلاثة إلى نتائج متشابهة. فعلماء الاجتماع الحريصون على التجريبية عليهم إذن القيام بتوليف معيّن، مضخمين بذلك أو مختارين بين وجهات النظر الممكنة. ومن أجل هذا، عليهم أن يستندوا إلى النظريات المفضلة لديهم وتقديراتهم الشخصية عن الأوضاع الواقعية.

بالطبع، لو كانت نظريات الطبقات الاجتماعية مصاغة بشكل مُرْضٍ، ولو كانت المعطيات عديدة بشكل كافٍ، لما أصبحت التقديرات حول الأوضاع الحقيقية وأنماط التضخيم لوجهات النظر الممكنة قضايا ذاتية وشخصية، بل مواضيع تقييم قابلة لأن تكون موضوعية. ولكان الجدل أصبح أكثر وضوحاً. ولكن مع الأسف ليس الحال بهذا الشكل، لا بل يمكن القول بحق إن الصعوبة تزداد بقدْر ما يمكن أن تبدو التشخيصات الجزئية، التي تقدمها المعطيات المتوافرة بخصوص فرنسا مثلاً، متناقضة.

إن مجالات الخيارات المتروكة لتقدير عالم الاجتماع هي في الإجمال كبيرة إلى حد ما.

فتأويلات أعماله عديدة والملاحظات القليلة التي سترد (فيما يلي) قد تكون الترجمة التي نتجت وشاعت عنها أكثر من كونها مقاربة ماكس ڤيبر نفسها.

1 ـ نماذج التجمعات بين الأشخاص بحسب ڤيبر Max Weber

في كتابه «**الاقتصاد والمجتمع**»، توقف ڤيبر على أشكال التجمعات التي يمكن أن نجدها في المجتمعات، وقد خصص فصلين تمهيديين للتجمعات القائمة على المصلحة المادية من جهة والسلطة من جهة ثانية. وهناك مبدأ ثالث أقل جلاءً، بيد أنه يظهر بوضوح في «**الاقتصاد والمجتمع**» وهو «الفئات».

يقول ڤيبر إن التجمعات القائمة على المصلحة المادية اتخذت أشكالاً متنوعة على مدى التاريخ، وفصّل فضلاً عن ذلك بشكل مطوّل انتقال الطوائف العائلية أو المتجاورة، والتي هي تجمعات لا نستطيع الادعاء بأنها قائمة بصورة حصرية على

المصلحة المادية، إلى طوائف من نمط تعاقدي، ومبنية على المصلحة المادية المشتركة، من أجل القيام بمشروع تجاري بعيد، أو استثمار احتكار أو تأسيس مشروع رأسمالي.

كما أوضح ڤيبر قائلاً: «بأننا نتكلم على طبقة، أولاً، عندما يملك عدد معيّن من الأشخاص بصورة مشتركة عنصراً سببياً خاصاً حول «حظوظهم في الحياة»؛ ثانياً، بقدْر ما يعني هذا العنصر حصرياً إمكانية الحصول على الممتلكات والموارد الاقتصادية؛ وثالثاً بقدْر ما يترجم في أشكال أسواق السلع والعمل. ويعرّف «الطبقة» بأنها «كل مجموعة من الأفراد هم في «الوضعية الطبقية» نفسها، و«الوضعية الطبقية» «كالفرصة النموذجية التي (...) تنتج عن درجة وأشكال الاستخدام التي بموجبها يستطيع الفرد أن يستحوذ على الممتلكات أو الخدمات في سبيل الحصول على ريع أو مداخيل؛ هذه الفرصة التي يجب تقديرها بالنسبة إلى: أ) قدرته على الحصول على هذه الممتلكات، ب) مصيره الشخصي».

باختصار، إن «الطبقات» بالنسبة لڤيبر هي تجمعات (أو تجميعات) أشخاص يشتركون في الوضعية نفسها بالنسبة لأسواق العمل والسلع الاقتصادية. فهو يعرّفها إذن بالاستناد بشكل دقيق إلى النظام الاقتصادي، مثل ماركس. بالإضافة إلى ذلك، فهو يؤكد أن وجود الطبقات لا يكفي لإحداث أفعال طبقية.

في موضوع السلطة، يلاحظ ڤيبر أن انقياد هؤلاء الطائعين قد تعود إلى أسباب متنوعة جداً، ولكن كي «يسير هذا بشكل جيد» يجب توافر شيء إضافي: «الإيمان بالشرعية»، أي ما يعني أخلاقية القيادة. فمن الناحية العملية، يجب التمييز بين من يملكون

القرار ومجموع الإداريين وأخيراً جمهور الناس الذين يؤمرون. ويميِّز ڤيبر بين ثلاثة نماذج رئيسية لتنسيق هذه العناصر المتعددة: السيطرة «الكاريزماتية»، حيث تستند الشرعية إلى الإيمان بسلطات متعالية لصاحب القرار؛ السيطرة «الشرعية البيروقراطية»، حيث الجميع يلتزم بفكرة أن جسماً مكوناً من قواعد تحترم وتناقش سوف يؤمن الخير العام؛ والسيطرة «التقليدية»، التي تجد شرعيتها في العادات. فيما بعد، لم يقترح ڤيبر تعريفات مميزة جداً للتجمعات التي تستند إلى هذا المبدأ التنظيمي ألا وهو السلطة.

أخيراً، يفسر لنا ڤيبر أنه إلى جانب مجتمعات الطبقات، هناك مجتمعات «الفئات».

«فالفئات» هي تجمعات أفراد يطالبون وينجحون في الحصول على «تقدير خاص» وعلى احترام الآخرين. ويقدم لنا أمثلة عديدة عنها: مرافقو ملوك المروفنجيين[6]، أتباع الملك الأحرار في عصر الإقطاعية، بل وفي بعض الأحيان الأقنان الذين هم في خدمة الملك. هذه التجمعات من الأشخاص تتشكل على قاعدة المعتقدات المشتركة بنبالة أوضاعهم. وهذه التجمعات تنحو للمحافظة على ذاتها عن طريق سن قواعد للزواج والدخول إلى الفئة (الجماعة)، وأشكال الضيافة، إلخ. وعلى خلاف «الطبقات»، فإن «الفئات» هي بالطبع أكثر من تجميعات من الأشخاص على قاعدة معيار مشترك، إنها تشكِّل «جماعات مقام» حقيقية، معترف بوجودها بشكل واسع، يعي الأعضاء انتماءهم لها ويعملون على ديمومتها وبقائها. فلو قامت «الفئات» على تشابه أنماط حياتها، ستسعى إلى تحويل التقدير الخاص الذي تحصل عليه إلى مصادر مكاسب أو سيطرة[7] إلخ، فهي إذن جماعات «حقيقية».

2 ـ الإرث الڤيبري

إن الفوارق كبيرة بالطبع بين مقاربة ماكس ڤيبر والتفسير المعاصر لها.

لقد اهتم ڤيبر بتاريخ المجتمعات في كل الأرض، ولم يكن يسعى بلا شك لصياغة أدوات مفهومية تتطابق بصورة أكثر خصوصية مع تحليل المجتمعات الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، ورغم أن ڤيبر لم يكن يصيغ أفكاره بهذه التعابير التي ليست تلك الخاصة بعلم اجتماع عصره، فإن الأبحاث المعاصرة التي تستلهم به تتبنى في الغالب مقاربة فردية منهجية، وهي توضع على الأقل على المستوى المجتمعي الصغير أكثر مما توضع على المستوى الكبير، وهذا تفسير للمنظور الڤيبري قابل بالطبع للنقاش.

مهما يكن من الأمر، إن الملاحظات حول أعمال ڤيبر قدمت عدداً معيّناً من الأفكار أصبحت كما اعتقد جزءاً من المخزون المشترك السوسيولوجي الحالي حول التفريع الاجتماعي (هذا لا يعني طبعاً أن كل علماء الاجتماع يقبلون هذه الأفكار، ولكنهم جميعهم يعرفونها ويجب أن يحددوا موقعهم بالنسبة إليها).

فهناك أولاً فكرة «تعددية الأبعاد» العائدة إلى ثلاثية المورد/ الوجاهة/ السلطة. وبشكل خاص، يقترح ڤيبر أنه إلى جانب تبنْيُن المجتمع القائم على التنظيم الاقتصادي، هناك تبنْيُن آخر قائم على الشرف والوجاهة أو أي مرادف آخر نفضل استخدامه، وأن هذين النظامين من التبنْيُن لا يمكن الخلط بينهما. فجماعات المقام والطبقات الاجتماعية («الطبقة» هنا هي مستخدمة بالمعنى الدقيق الذي يعطيه ڤيبر للتعبير، معنى هوية الموقع تجاه أسواق العمل والسلع والخدمات)، تختلف فكرياً كما يقول رغم أن

التشابك قد يكون في بعض الحالات كبيراً جداً. مما يؤدي بالتأكيد إلى نظرة إلى المجتمع معقدة لحدّ ما.

فضلاً عن ذلك، هنالك مفهوم الوجاهة، هذا الذي أوحى باتجاهين للبحث. فمن جهة «الوجاهة» تفسر في منطق ترسيمة التدرج، كبُعد لتراتبية الأفراد في المجتمع. والأبحاث الحالية حول وجاهة المهن تندرج ضمن هذه القراءة الجديدة لڤيبر (التي كان منطقها هو بوضوح معالجة الجماعات وليس الأفراد). ومن جهة أخرى، وهذه المرة في منطق ترسيمات التبعية، إن الانتباه يتجه على العكس إلى قواعد الاعتراف المتبادل بين الأنداد، وإلى قواعد الإقرار، وإلى أنماط الحياة إلخ، وإلى كل النقاط التي تكلم عليها ڤيبر حول الفئات والتي تمكّنها من تعريف نفسها. عندها يتجه الانتباه إلى الحواجز التي تسمح بحصر جماعات المقام، أنماط نشوئها وطبيعتها: لا يوجد جماعات مقام بدون أفراد رُفض انتماؤهم إليها.

رابعاً: طبقات وجماعات المقام.

نحو منظور بورديو

يحصر ڤيبر استخدامه لتعبير «طبقة» في جماعات (أو تجميعات) قائمة على موقع الأفراد في التنظيم الاقتصادي؛ بهذا المعنى، يقترب من ماركس، إلا أن هذا الأخير لا يضيف أي مبدأ آخر يمكن بموجبه النظر إلى المجتمعات من أجل البحث عن بُنى متضمنة فيها سوى تنظيم الإنتاج. أما ڤيبر فقد أدخل بالإضافة إلى التنظيم ما أسماه الفئات وباللغة الأكثر راهنية، «جماعات المقام».

إن «جماعات المقام» تتماثل مع «الطبقات الاجتماعية» بالمعنى الأكثر عمومية الذي قد قدمتُه في الفصل الأول. إن تعيين مجموعة من الجماعات (جماعات المقام) في مجتمع ما ينظمها، يحدد ترسيمة تبعية. على نقيض ذلك، ومهما بدا في الأمر مفارقة، فليس من المؤكد أن تقود «الطبقات» كما طرحها ڤيبر بصورة آلية إلى ترسيمات التبعية. وبما أن الطبقات هي تجميعات أشخاص على قاعدة «التشابهات» في الولوج إلى أسواق العمل والسلع الاقتصادية، وبما أن طريقة قياس هذه التشابهات ليست محددة، فإن إمكانية التعدد الكبير للتجمعات المقبولة هي على الأقل نظرياً معقولة. فإذا استندنا، مثلاً، إلى تحديدها على كمية الموارد (وهي كمية تُسهم بلا شك كثيراً في تعريف «فرص الحياة» في مجتمعٍ سلعي)! ورتبنا الأشخاص بحسب شرائح المداخيل الرقيقة جداً، يصبح عدد «الطبقات» تقريباً لا نهاية له والفُروق بينها تصبح ضعيفة جداً، مما يؤدي، بصورة مستغربة، بهذه «الطبقات» التي صيغت على هذا النحو، إلى تحليلات ذات منطق قريب جداً من منطق التحليلات المرتبطة بالتصورات وفق ترسيمات التدرج!

مهما يكن من الأمر، وعلى أثر التعقيدات التي أدخلها ماكس ڤيبر، إن المنظرين الحاليين للطبقات الاجتماعية يجب أن يقرروا ما هو المركز الذي يعطونه لجماعات المقام المحتملة.

فسيكون أول نموذج من الإجابة اعتبار أن مواقع الطبقة يجب أن تتحدد حصرياً بأنماط اندراجها في النظام الاقتصادي. وبمعزل عن الطريقة الدقيقة التي نعاين بها أنماط الاندراج هذه، يمكن تصور منظورَيْن حول جماعات المقام. أحدهما، هو القول بأن هذه التجمعات، إذا وجدت، هي ذات أهمية ثانوية، أو، على كل حال، يجب تحليلها كملحقة أو ناتجة عن التنظيم بحسب الطبقات

الاجتماعية (المحددة إذن بالمكانة في التنظيم الاقتصادي). والثاني، هو اعتبار أن جماعات المقام والمقام الاجتماعي هي من نوع آخر من الظواهر تختلف عن «الطبقات» (المحددة بالرجوع إلى التنظيم الاقتصادي)، فيجب إذن ويمكن أن تُدرس بمعزل عن سواها. الموقف الأول هو في التقليد الماركسي الذي يرى في الاقتصاد الإنتاجي البُعد الأساسي لتنظيم المجتمعات؛ والثاني هو في التقليد الڤيبري الذي يرى أن الاقتصاد الإنتاجي هو بُعد إلى جانب أبعاد أخرى.

وهناك نموذج آخر من الإجابة يمكن تصوره وقليلاً ما يعرض حالياً في الحقيقة، وهو الذي يحاول الدمج بين المنظورين اللذين قدمهما ڤيبر لبناء ترسيمات التبعية. «فالطبقات الاجتماعية» عندها ستعرّف بأنها المزج بين الموقع في النظام الاقتصادي والانتماء إلى «جماعة المقام». إنه إلى حد ما الحل الذي تبناه بيير بورديو (مع، بالطبع، العديد من الصفات الخاصة بمبدأ الدمج هذا): فالطبقات تتحدد بكميات رؤوس الأموال الاقتصادية والثقافية التي تملكها، كميات تنتج بجزء منها من الأفعال الإرادية إلى حد ما، والتي تقوم بها كي تعرّف نفسها (وبنوع خاص التي تقوم بها الطبقة المهيمنة كي تعرّف ما هو «ثقافي» وتركّز بهذا الشكل هيمنتها).

الفصل الثالث

التصورات المعرفية:

المنظورات النظرية الراهنة

نظَّم علماء الاجتماع المعاصرون أفكارهم عن الطبقات الاجتماعية بصورة عامة حول نظام الإنتاج فقط (باستثناءٍ وجيه هو بيير بورديو)، وذلك في خط القرابة نفسه مع أفكار ماركس وفيبر كانت هناك بالطبع بعض الانتقادات التي سأتكلم عليها لاحقاً، ولكن تنظيم الإنتاج ظل النقطة المرجعية لأكثرية علماء الاجتماع عندما كان يتعلق الأمر ببناء ترسيمة التبعية. إلا أن تغييرات نظام الإنتاج هذا منذ عام 1950 وحتى أيامنا هذه كانت كبيرة جداً (فالفلاحون المستثمرون، مثلاً، الذين كانوا يشكِّلون حوالي 20٪ من السكان الناشطين في فرنسا بعد الحرب هم اليوم أقل من 5٪ انظر الإطار 1 في الملحق). بالإضافة إلى ذلك، تطورت كثيراً العادات والتصرفات الفردية بفعل تقدم أمور عديدة، ومنها الروح الفردية. فتكرس قسم كبير من تفكير علماء الاجتماع لدراسة هذه التغيرات وللتساؤل عن النتائج التي تستخلص منها بالنسبة لتصورات المجتمع كطبقات اجتماعية. فاستنتج البعض أنه يجب التخلي عن هذا النموذج من التصورات: وسنعالج هذا

الموضوع في الفصل السادس. والبعض الآخر اقترح تصنيفات اعتبرت أنها أكثر تكيفاً. وهؤلاء هم الكتّاب الذين سأتكلم عليهم في هذا الفصل.

سنبدأ بالتذكير بتغيُّر هام حدث في الإطار الفكري الذي يعمل ضمنه الباحثون الحاليون استناداً إلى الوضع الذي كان سائداً في النصف الأول من القرن العشرين، بالتالي في زمن المؤسسين الأوائل.

أولاً: التنافس في أيامنا الحالية على سوق التحليل السوسيولوجي للطبقات

منذ أعمال ماركس أو ڤيبر، تطورت تدريجياً الأدوات والمؤسسات الإحصائية. فبالنسبة لتحليل الطبقات الاجتماعية والتفريع الاجتماعي، كان هذا تغيّراً أساسياً.

1 ـ الضرورات الفكرية للنجاح

إن تطوير منظور نظري معيّن، رغم تجذره في معرفة ممتازة لما أنجز من دراسات تاريخية وأبحاث حقلية، لم يعد يكفي الآن لكي يكون مقنعاً. ومهما كانت النظرية الشاملة مثيرة ومقنعة، فإنها ستواجه صعوبات في فرض نفسها إذا لم يكن بالإمكان مقابلتها بمعلومات كمية.

إذن، إن ربط المنظور النظري بالاقتراحات العملية لاستخدامها في أبحاث كمية أصبح بشكل أو بآخر ضرورياً لكل طرح علمي كي يستطيع أن يأمل بكسب المؤيدين. وسنشير من

بين نتائج أخرى إلى أن هذا الأمر أدى بلا شك إلى إعطاء أهمية أكبر للتنوع المُلاحظ في الوضعيات. بما أنه من المفروض أن تصبح إدارتها جميعها ممكنة بواسطة أدوات إحصائية، منهجية بطبيعتها (والتعدادات السكانية هي مثل واضح عنها) : يمكن من هذا المنطلق أن تكون وضعية ماركس الملاحظ مميّزة بالنسبة لوضعية ماركس باني «النماذج المصغرة».

إن عدد الطروحات المتنافسة حالياً محدود جداً. من أجل الدقة تتنافس حالياً ثلاث منها فقط. هنالك بالطبع بعض الطروحات الأخرى، ولكنها لم تبلغ نسبياً ـ ولم تبلغ بعدُ بالنسبة لبعضها الأكثر حداثة ؟ ـ مقام الأداة النموذجية للعلم.

كل من هذه الطروحات الرئيسية الثلاث تملك قائمة حجج وقواعد منهجية لتنفيذ الأبحاث وأمثلة متنوعة لاستخداماتها. اثنتان من هذه الطروحات ـ وهي ترسيمات الطبقة لجون غولدتورب (John Goldthorpe) وإِريك أولين رايت (Eric Olin Wright) تستند إلى تصورات متقطعة في البنية الاجتماعية ـ إذن إلى ترسيمات التبعية ـ؛ إنها تلك التي محاجاتها النظرية هي الأكثر تطوراً. والطرح الثالث يقدم نظرة متواصلة للبنية الاجتماعية، فمحاجاتها أكثر براغماتيكية وأقل تنظيراً: إنها المقياس العالمي لمقام الوجاهة. .Le Standard International Occupational Prestige Scale (SIOPS)

فالتعارض الذي أشار إليه أوسوفزكي بين التصورات المتواصلة والمتقطعة للبنية الاجتماعية مازال قائماً. بالطبع، لا يهمنا في هذا المؤلف سوى الطروحات التي تحيل إلى تصورات خفيّة. إذن، سنعرض ترسيمات الطبقات عند غولدتورب ورايت، وكذلك عند بعض المنافسين المعاصرين لهم الأقل حظاً.

2 ـ المفهوم، الإعداد العملاني وإثبات الصحة

إن ظهور الأدوات الإحصائية هذا أدى إلى استعادة طموح مُنظِّري عصر الأنوار على قواعد جديدة عندما بدأوا بالتكلم على الطبقات ألا وهو: «تحديد ما يبَنْين المجتمع خلف ما يسمح برؤيته بصورة مباشرة»، كما لخص ذلك بيغي، الذي أشرنا إليه آنفاً. فمن ناحية، هناك «ما» يُبَنْين المجتمع، ومن ناحية أخرى هناك «ما يسمح برؤية»، و«برؤية خلف ما يظهره لنا بصورة مباشرة».

في لغة علماء المنهج الحاليين، يجري الكلام على «مفاهيم»، و«جعل المفاهيم عملانية» و«إثبات صحة المسار». فالمفاهيم تحيل إلى النظرية التي تمكّن من تعريف ما نقصده بعبارة «طبقة اجتماعية»، والإعداد العملاني إلى تأشير المعلومات قيد التجميع التي تسمح مثلاً بتعيين الأشخاص الذين سيجري استجوابهم في تحقيق عن الطبقة الاجتماعية، وإثبات صحة النتائج التي نتوقع إيجادها لدى معالجة المعطيات. إن عدم الحصول على الاستنتاجات المتوقعة لا يلغي صحة النظرية مباشرةً إذ قد يحدث أن يكون الإعداد العملاني خاطئاً.

هذه الفروق ليس لها صفة خاصة بالأبحاث حول الطبقات الاجتماعية ونلقاها في كل أبحاث العلوم الاجتماعية مهما كان موضوعها. وفي الحالة الحاضرة، إنها تبرز فضلاً عن ذلك مشاكل سببها الصفة الطموحة جداً لبرامج تحليل المجتمع بتعابير الطبقة الاجتماعية. ما هي النتائج المتوقعة؟ ما هي الفرضيات الدقيقة التي سوف نثبت صلاحيتها؟ في أغلب الأحيان لا تعرض النتائج المفترضة للتنظيم بحسب الطبقات الاجتماعية بصورة

دقيقة وإنما بصورة عامة. مثلاً إن التنظيم الطبقي للمجتمع يفترض بَنْيَنته بقوة. ضمن هذه الشروط لا يفلت أي ميدان من المجتمع من هذا التنظيم، وسيبدو إثبات الصحة بصورة خاصة صعب الإنجاز. والعكس بالعكس، ما هي الدرجة الدنيا من البنْيَنة التي يجب أن نجدها كي لا نتخلى عن البرنامج؟

وهناك صعوبة أخرى تعود إلى خطورة دوران التفسير. فإذا كانت «الطبقات الاجتماعية» قد أدركت كعناصر بنيانية تفسر الدينامية الاجتماعية، فما هي اللحظة التي علينا عندها أن ندرك التغيرات الملاحظة ونعيد تعريف الطبقات بطريقة مختلفة ؟

في هذا الفصل، سنعالج الأوجه النظرية، ونترك للفصل المقبل الإعداد العملاني وعرض الطروحات الحسية.

ثانياً: الطبقات موضوع الجدل

لقد أثارت بعض النقاط بصورة خاصة الالتباس وكانت تعود بشكل متكرر. فمثلاً، هناك جدل منتظم حول «الفقراء»: هل يجب تمييز طبقة اجتماعية من «الفقراء»، أي من «المهمشين»؟. قبل تقديم المقترحات بوجه إجمالي، سوف أدرس بالتالي بعض هذه التساؤلات. سأعالج ثلاث حالات : «الفقراء»؛ الأشخاص الذين لديهم مهن مرتبطة بدرجات عالية من الدراسة مثل الباحثين، «الخبراء» المتنوعين والمدرسين؛ وأخيراً «الطبقات الوسطى»، إذ إن المسألة هنا بالأحرى هي تحديد الامتداد الذي تعطيه تطورات المجتمع للوضعيات «الوسطى» هذه. بالطبع، عرفت جماعات أخرى أيضاً تطورات مهمة، خاصة الفئات العمالية أو الفلاحية، ولكن لن نتمكن من دراستها جميعها هنا، فضلاً عن أن الشكوك

بخصوصها تبدو ضعيفة جداً: فالطبقة الفلاحية قد زالت والفئات العمالية فقدت الكثير من خصوصياتها مع تطور التعليم ومجتمع الاستهلاك.

1 ـ الفقراء

إن الدرجة التي يجب عندها اعتبار الشديدي الفقر «طبقة اجتماعية» مختلفة عن الآخرين هي إذن موضوع يتكرر. لقد سبق أن تحدّث ماركس عن البروليتاريا الرثة. فما «يحدد» «الأسفل» يتغيَّر بحسب الفترات، ويستخلص الباحثون بانتظام بأنه ليس مبرراً بالتأكيد عزل هذا «الأسفل» لجعله «طبقة اجتماعية» بالمعنى الكامل. غير أن الشكوك تستمر والمسألة تعود لتطرح من جديد.

في سنوات 1950 ـ 1960، مثلاً، قام لابنس (Labbens) بدراسة المقيمين في التجمعات السكنية الانتقالية في فرنسا، وهم أشخاص فقراء جداً. في الأساس يفترض أن يكون إيواؤهم انتقالياً، ولكن هؤلاء السكان أقاموا بصورة دائمة، وتزوجوا فيما بينهم، وكانت احتكاكاتهم مع الخارج ضئيلة، بل وأكثر من ذلك، بدوا وكأنهم مستقرون في هذا الوضع منذ عدة أجيال (بالنسبة للابنس هذا «العالم ـ الرابع»، المحروم من كل شيء، كان ربما يتألف من ورثة جزء من البروليتاريا قد أهملت أثناء الثورة الصناعية). كان لهؤلاء الأكثر فقراً جميع مميزات الجماعة «الحقيقية»، مما يمكّن إلى حد ما من وصفهم بسهولة بطبقة اجتماعية. كان لهذا التحليل صداه في أفكار مشابهة حول «ثقافة الفقر» التي وسعها في الولايات المتحدة عالم الأثنولوجْيا أوسكار لويس (Oscar Lewis)، الذي حلل الحياة في بعض الأحياء الفقيرة بالاستناد إلى ثقافة خاصة (بمفهوم الأنثروبولوجيا الثقافية):

فالفقراء يتقاسمون نظام معتقدات وأنماط سلوك كانوا ينقلونها إلى أولادهم بفضل تنشئتهم الاجتماعية : بالطبع «ثقافة الفقر» هذه، كانت متكيفة مع محيطها الخاص، وكانت تسمح لأعضائها بمواجهة صعوبات الحياة اليومية، وهي مثل أية ثقافة أخرى بدون هذا سوف تزول. هذه الأطروحة حول ثقافة خاصة بالفئات الأكثر فقراً في المجتمعات الصناعية لاقت معارضة قوية في تلك الحقبة، لأن هذه الفئات كانت، وعلى الأقل في الولايات المتحدة، تسهم في الحقيقة في الثقافة العامة للفئات العمالية والمتوسطة. بيد أن هذا النوع من التحليل ظل عنصراً دائماً في الإجابات المقترحة لتفسير الحضور الدائم «للفقراء» في المجتمعات الرافدة.

يبدو أنه من الصعوبة بمكان استئصال الفقر. فقسم كبير إلى حد ما من السكان يعيش في حالة الفقر، مهما كان التعريف الدقيق الذي نعطيه له، وهذا القسم، الذي تهدف كل البلدان إلى تخفيضه، لا ينخفض سوى ببطء، لا بل لا ينخفض أبداً. هذا الفشل (النسبي) للسياسات الاجتماعية بصورة خاصة في الولايات المتحدة دفع للقيام بأبحاث عديدة خلال التسعينيات. ودراسات الجغرافيا المدينية أبرزت مناطق ترتفع فيها بصورة خاصة معدلات الفقر، والولادات غير الشرعية والعائلات الأُحدية الأهل والجريمة. كان يجري الكلام على **طبقة سفلية** للتدليل على هؤلاء السكان المعنيين. وقد أشار بعضهم بأن استمرار المساعدات هو في أساس المشكلة لأنها تسهم في تغيير الاستعدادات النفسية للأفراد الأكثر عوزاً بصورة دائمة. وبفضل هذا، وانطلاقاً من قاعدة أكثر فردانية، استعيدت أطروحة «ثقافة الفقر». في هذه الحالة، أكدت جميع الأبحاث الصعوبة البالغة لإبراز مفاعيل من هذا النوع. وقد لفت بعض المؤلفين مثل

ويلسون (Wilson) 1987 الانتباه إلى أهمية البُنى المحلية. إن تدهور أوضاع غيتوات السود تفسر بالنسبة له بشكل أساسي بذهاب النخب السوداء التي كانت تشكّل عمادها، والتي بعد أن ترقّت اجتماعياً استقرت في الضواحي. لقد عرض الباحث بيدو (Bidou) 1984 أواليات مشابهة بخصوص التجمعات الكبرى في فرنسا.

يشكّل العاطلون المزمنون عن العمل الانمساخ الأخير لهذا التفكير حول أسفل التراتبية الاجتماعية. فبقدْر ما ظل عددهم ضئيلاً، لم يكن يعطى أي اهتمام للمكانة التي يجب أن تمنح لهم في البنية الاجتماعية. فبين أعوام 1950 و1970، تأرجح معدل البطالة في فرنسا بين 1 و 2% من السكان الناشطين، ولكن ابتداءً من عام 1975 ارتفع بانتظام إلى أن تجاوز نسبة 10%. فمن حالة جِدُّ هامشية، تحولت إذن البطالة في فرنسا كما في العديد من البلدان إلى حالة شائعة جداً. ما هي الترجمات التي تعطى لهذه الظاهرة بتعابير البنية الاجتماعية؟ أحد الاحتمالات هو أن الاستقرار في البطالة يحدد موقعاً طبقياً، **طبقة سفلية**: أي أنماط حياة، وموقع اجتماعي ونظام قيم لعائلات العاطلين عن العمل المتواضعين قد يبرر اعتبارهم كجماعة اجتماعية خاصة. وهناك احتمال آخر هو الربط بين صعود البطالة، وعقود العمل لمدة محدودة، والعمل الجزئي، والعمل المؤقت (انتريم) إلخ؛ في المجموع نفسه: أي صعود «المرونة». من وجهة النظر هذه، قد تصبح درجة ضمانة العمل مبدأ تقوم عليه البنية المهنية، في خط أطروحة شنابر (Schnapper) القديمة 1981 التي تشير بتصنيف السكان بحسب ديمومة مقامهم في العمل، حيث يحتل الموظفون قمة الهرم. في الحالة الأولى، تتحدد «ثقافة الفقر» بغياب العمل.

هنا أيضاً تؤدي بالأحرى الدراسات التجريبية إلى إنكار خصوصيات العاطلين المزمنين عن العمل (غالي Gallie، 1994)، ولكن ما يزال الاتجاه موجوداً دائماً لإدراج هذه الوضعية الخاصة في ترسيمات عامة للبنية الاجتماعية.

2 ـ الطبقة أم الطبقات الوسطى؟

إن عبارة «الطبقة الوسطى»، الشائعة جداً، تزعج علماء الاجتماع، خاصة إذا استخدمت بصيغة الجمع، لأسباب عديدة.

هذه العبارة توحي إلى إمكانية الترتيب من الأعلى إلى الأسفل بحيث إن الفرق بينها وبين ترسيمات تدرج محتملة يبدو ضئيلاً. بالإضافة إلى ذلك، إن «وضعية الطبقة» المتوافقة مع «الطبقة الوسطى» لا توحي إليها مباشرةً مثل هذه التسمية، بحيث إن كل أنواع الاحتمالات للاستدلال «على ما هو في المتوسط» معقولة. ومما يعقّد التفكير أيضاً هو أن «الطبقات الوسطى»، إذا وُجدت، هي كذلك رهان بالنسبة للسياسيين، بما أن أيّاً منهم يمكنه أن يأمل بجذبها إلى معسكره إذا أراد توسيع هذا المعسكر: بالتالي إن المحتوى الذي يعطى لها قابل للتلاعب به (في بعض المجادلات الحالية، يستخدم التعبير للتدليل في الواقع على أُسر تنتمي إلى الفئات العشرية العليا في توزيع المداخيل). وهناك أخيراً وعلى الأخص تاريخ العلم الذي يدفع إلى إعطاء استخدام التعبير المعنى الأكثر ملاءمةً. إن النموذج الأساسي الذي اقترحه ماركس كان يتضمن بصورة أساسية طبقتين متعارضتين. لاحظ ماركس العديد من الجماعات الأخرى في مجتمع عصره، ولكنه كان يتصورها خلفية ومحكوم عليها بالزوال. في النهاية لن نعود نلاحظ سوى البروليتاريين والرأسماليين. إذن، إن «الطبقة

الوسطى» هي بالتاكيد ليست بروليتاريا ولا بورجوازية رأسمالية. فإذا اعتمدنا ترسيمة تعطي لهذه الطبقة مكانها، فهل هذا يعني أننا نعتبر توقع ماركس خاطئاً أم أنه لم يتحقق بعدُ؟

منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى سنوات 1930، نشهد في المجتمعات الغربية وجوداً قوياً للعاملين «المستقلين»، الحرفيين والتجار، غير المأجورين ولكن الذين ليسوا بالطبع رأسماليين. رغم التوقعات، هؤلاء العاملون المستقلون لم يزولوا بعد الحرب. كما شهدنا باكراً جداً صعوداً لعدد الأجراء غير اليدويين، القليلي التأهيل، مستخدمي الخدمات والمكاتب القليلي التأهيل أي فئة «الياقات البيضاء». واستمرت أعدادهم بالتزايد، كما أن الفئات العليا والمتوسطة تنامت هي الأخرى بشكل كبير. كل هذه الجماعات يمكن اعتبارها «كطبقات وسطى»: فهي ليست «العمال»، بروليتاريون واضحون، وليست «كبار» أرباب العمل، رأسماليون واضحون. كيف يمكن اعتبارهم بالنسبة للأنموذج المصغر عند ماركس؟ إن إحدى ردات الفعل هي في الإبقاء على النظرة الثنائية الماركسية. ومن هنا اعتبر البعض أن جميع العاملين قليلي التأهيل، يدويين أم لا، كانوا في وضع الطبقة نفسها وأن أوضاع الآخرين يمكن أن تتماثل بوضع أرباب العمل. (إلا أن الحرفيين ـ التجار ظلوا يطرحون مشاكل خاصة). واعتبر البعض الآخر أن المسار العام نفسه من «التحول إلى بروليتاريا» قرّب جميع الفئات من بعضها في مواجهة أرباب العمل. وأخيراً ردة فعل أخرى، هي الاقتناع بوجود مستمر لفئات متعددة وبالتخلي عن النظرة الثنائية. وهذه على الأصح هي التي تفوقت كما سنرى لاحقاً في بدائل سواء أكانت ماركسية أم غير ماركسية.

خلال العقدين 1960 و1970، تركز الانتباه بشكل خاص على الفئات العمالية. هل سيؤدي صعود مجتمع الاستهلاك إلى تبرجزها أم سيُبقي على خصوصياتها؟

ثم دار التساؤل حول زيادة أعداد الفئات العليا والمتوسطة. وكان التشخيص «بتوسطن» المجتمع الفرنسي، أي ما يعني تركيزية تدريجية حول «الطبقات الوسطى» وليس التعادل العام بين الطبقات (ديرن Dirn، 1990).

كان يمكن حصرها «بالكوادر الوسطى»، بقسم من «الكوادر العليا» (خاصة الأساتذة الثانويين) و«المستخدمين». إن استخدام صيغة الجمع يعبّر بالطبع عن بعض الشك حول تجانس هذه التجمعات. انطلاقاً من هنا، إن التجمعات المذكورة كانت تتعارض في الوقت نفسه مع «أسفل» التراتبية الاجتماعية ومع الفئات العمالية من جهة، ومع أعلى التراتبية الاجتماعية، مع الأكثر «ارتفاعاً» من الكوادر العليا، ومع النخب، من ناحية أخرى. هذا المجموع كان يبدو كالعنصر الأكثر دينامية في المجتمع الفرنسي وتمدده على الصعيد الديموغرافي كان الأقوى. وكان مصدر العديد من التجديدات، وفي أساس العديد من التغييرات في العادات القابلة للانتشار في كل المجتمع (بيدو، 1984). فقد سَمحت شبكة كاملة من الرابطات، مع إقامة أشكال جديدة من الانتماء الاجتماعي، للعديد من أعضاء هذه الطبقات بتبوّؤ مواقع وجيهة تدريجياً، وبدا دور ومكانة الفئات العليا (البورجوازية الكلاسيكية والقادة) أنهما يتراجعان[8]. فصعود الطروحات البيئوية ونجاح الحزب الاشتراكي في الثمانينيات بخاصة، أخذا يؤكدان شرعية هذا المنظور.

حالياً، لم تعد الدرجات الوسطى من التراتبية الاجتماعية هي التي تتطور بسرعة أكبر بل الدرجات العليا. بالإضافة إلى ذلك يظهر أن التفاوتات الاقتصادية، لم تعد تنخفض مما لا يتناسب كثيراً مع فكرة الطبقة الوسطى، حتى ولو لم يوضع التشخيص الذي يستند إلى ترسيمات التبعية موضع شك، وليس ذلك العائد إلى ترسيمات التدرج. إن التشخيص بصعود الطبقات الوسطى في المجتمع الفرنسي إذن، إن لم يكن موضع شك في ما يخص الماضي، هو على الأقل موضوع جدل فيما يخص الحاضر. حتى إن بعض الكتّاب تكلموا على «نهاية النموذج الفرنسي للطبقة الوسطى» (تنزر Tenzer، 1994).

وسنشير فيما بعد إلى أن الجدل ليس فقط فرنسياً. إن طرح «أفول الطبقة الوسطى» أو «تفكك الطبقة الوسطى»، موجود بقوة في الولايات المتحدة، وبشكل أوسع، في المقارنات الدولية القريبة العهد. غير أنه شائع هنا بصورة اكبر مما هو في فرنسا، ويحيل إما إلى فكرة التمحور بين أعلى وأسفل تراتبية المداخيل، وإما إلى التمييز بين **المستفيدين والمهمّشين**، الذي يجعل من تقطيع سوق العمل والولوج إليه معياراً أساسياً للتَّبَنْيُن الاجتماعي. إذن تواجه حالياً فكرة «صعود الطبقات الوسطى»، على أدنى حد، ارتباكاً شاملاً.

3 ـ المثقفون وسواهم من ممتهني العمل الفكري

في الواقع، لقد سبق أن تناولنا **ممتهني العمل الفكري** بخصوص الطبقات الوسطى. فالاتجاهات العديدة لتطور المجتمعات الغربية هي هنا موضع جدل. فمن جهة، الارتفاع الثابت لمستويات التعليم، يؤدي بصورة آلية، إلى زيادة عدد

المدرّسين سواء الثانويين أم الجامعيين (فالتعليم والتدريب هما نشاطات خدماتية حيث الأرباح الإنتاجية ضئيلة). ومن جهة أخرى، إن التطور المتواصل للعقلانية التقنية والسعي الأكثر فأكثر منهجية إلى الفعالية الإنتاجية يؤديان إلى زيادة عدد الباحثين كمهارات أساسية، وعدد «الخبراء» من كل الاختصاصات. بالتالي، إن عدد الناشطين المنخرطين في أعمال تتطلب معلومات مرتفعة المستوى يستمر بالارتفاع.

هذه التطورات اكتشفها علماء الاجتماع منذ السبعينيات. إن بيل Bell (1973)، رغم تحفظه على التكلم على «الطبقة»، فقد تصوّر أنّ النخب الخبيرة هذه ستسهم في النهاية بقوة في تعريف المجتمعات الغربية متفوقة بذلك على قادة المشروعات التقليديين. كما أن كتّاباً آخرين لم يترددوا بعده في الحديث عن «طبقة جديدة». مع هذا، خضعت الفكرة لانتقاد شديد من عدة زوايا هي: التباين (هل يشترك «المثقفون النقاد» و«الأنتلجنسيا التقنية» بالفعل بالأهداف نفسها، حتى لو كانت لديهم مصالح مشتركة في الحصول على الاعتراف بمستوى معارفهم؟)، ثم إمكانية فصل **ممتهني العمل الفكري** عن المهن الأخرى التي تتطلب درجات عالية من الخبرة (مدراء، مهن حرة في فرنسا، المهنيون في البلدان الأنكلوسكسونية)، ثم الدرجة التي تميّزهم بها أنماط الأجور عن أجراء آخرين (المثقف البروليتاري) أو عن المدراء (المثقف الأجير). إن الحالة الراهنة للجدل تنتج على الأغلب فكرة التوافق كي لا يجري عزل طبقة المثقفين، مما لا يعني أن مستوى التأهيل أو الخبرة ليس في إمكانه أن يتدخل ليساعد على تحديد وضعيات طبقية معيّنة.

ثالثاً: القادة/إِريك أُولن رايت (Eric Olin Wright) وجون غولدتورب (John Goldthorpe)

كما أشرنا آنفاً، يتوافر حالياً طرحان عن ترسيمة شاملة للطبقات، وقد حصدا ما يكفي من الاهتمام كي يتعدى استخدامهما بكثير الحلقة الضيقة لمن صاغهما. سنعرضهما بإيجاز قبل أن نصف أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

إلا أننا سنشير في الحال إلى نقطتين. يتفق الطرحان معاً على فكرة أن الطبقة تعرف بحسب المكانة في نظام الإنتاج. وواحدهما كما الآخر يقتربان من ماركس الملاحظ الذي أراد أن يدل على مجمل لوحة الفروق المعبِّرة الموجودة في المجتمعات المعاصرة أكثر من اقترابهما من ماركس المشكل، الذي أراد أن يبني أنموذجاً مصغراً مبسطاً عن سير هذه المجتمعات: إنَّ كلا الطرحين يميِّزان بالفعل عدداً من الطبقات ليس بالقليل، والواحد كما الآخر حذران بل متحفظان لاعتقادهما بأنهما قد حددا على هذا النحو «الطبقات ـ الهوية» وبالأحرى «الطبقات ـ كفاعل ـ تاريخي».

1 ـ «البنية الطبقية المقارنة» و«مشروع الوعي الطبقي» لاريك اولن رايت

ابتدأ المشروع في أعوام 1975 ـ 1980، واقتصر في البدء على الولايات المتحدة الاميركية ثم امتد الآن إلى العديد من البلدان (باستثناء فرنسا). إنه برنامج ماركسي: لقد أراد رايت أن يحقق للماركسية شرعيتها بإدراجها في «الميدان المركزي للسوسيولوجيا الأكاديمية، القائمة بشكل مبين على الأبحاث

الكمية»[9]. والأداة الأساسية هي الاستمارة (معروضة في الفصل التالي) التي كان لابد أن تتكرر بدون تغيير في جميع البلدان.

لم يحاول رايت والمتعاونون معه مباشرةً تفسير الفرضيات التي كانوا يرغبون في اختبارها، ونموذج إثبات صلاحية طريقتهم في تعريف «الطبقات الاجتماعية» الذي كانوا يقترحونه. بل رأوا أن عملهم يجب أن يسهم في التفكير الماركسي بشكل عام. فراحوا يستخدمون معطياتهم وترسيمتهم للطبقة في العديد من ميادين التفكير: كالروابط بين التطورات التاريخية والبنية الاجتماعية؛ والمقارنة بين تعريفات مختلفة للبروليتاريا؛ ودرجة «انغلاق» الوضعيات الطبقية؛ والرابط بين الوضع الطبقي والوعي الطبقي، إلخ. كان لهذه الأبحاث في معظم الأحيان طابع «وثائقي»، وتتحقق من إمكانية وصف مثل هذه الظاهرة، بأنها، في لغة المصطلحات، تفسيرية بكل معنى الكلمة (ولكن هل هذه هي حالة رايت وحدها؟).

اقترح رايت بديلين لترسيمته الطبقية. ثانيهما وهو الوحيد الذي سنتكلم عليه هنا، يرتكز على مفهوم «الاستغلال». يعتبر رايت أن هناك ثلاثة موارد ممكنة. كل منها يعود إلى السيطرة على مورد مختلف داخل عالم العمل. هذه الأنواع الثلاثة من الموارد هي: تلك التي تنجم عن امتلاك رأس المال، ثم عن المكانة التي نحتلها في تنظيم المشروع، وأخيراً تلك التي تنتج عن الخبرات التي يمكن أن نملكها (مانحاً على هذا النحو المكانة للأبعاد التي ذُكرت بخصوص **ممتهني العمل الفكري**). احتمالات الاستغلال هذه تعود أولاً إلى السيطرة على الاستثمارات وعلى مسار التراكم؛ فالقرارات حول إقامة المشاريع وطبيعة التجهيزات تتحكم بالفعل في النهاية في تنظيم العمل، وفي التدريب والتأهيل المطلوبين من العاملين. ولكن تعود هذه الاحتمالات أيضاً، بعد أن

تكون قرارات التثمير قد اتُخذت، إلى القرارات حول استخدام وتشغيل وسائل الإنتاج. وهي تعود أخيراً إلى إمكانية المحافظة على النظام في مكان العمل وإلى تامين احترام التعليمات إلخ. كل أنواع التحكم تتعلق جزئياً الواحدة بالأخرى ـ فالتحكم في التثميرات يسمح بلا شك بتحديد النظام في مكان العمل ـ ولكنها لا تتطابق دائماً بالكامل.

يميّز رايت بين ثلاث وضعيات لكل نوع من الموارد التي هي في أساس استغلال محتمل. أولاً، بالتأكيد، هنالك وضعيات «المستغِل» و«المستغَل». ويضيف رايت بين الوضعين وضعية وسيطة، إذ في نظره هنالك أسباب مختلفة تقضي بإدخال وسطاء. إلا أن هذا الإدخال لا يؤدي في فكر رايت إلى خلق مجموعة اتصالية : فالمستغلون «يستغلون بالفعل» المستغلين؛ ولكن في بعض الحالات، قد يكون بالفعل التمييز بين المستغلِّين والمستغلَّين موضوعياً غير ملائم. وقد يحدث أيضاً، لسبب مختلف جداً، أن يصبح من المستحيل على الباحث أن يصل إلى استخلاص أكيد حول الموضوع بسبب نقص في المعلومات.

أخيراً، إن الوضعيات الطبقية تتحدد بالدمج بين أبعاد تمكّن من بناء 12 وضعاً وليس 27 وضعاً كما كان يمكن أن نتخيل، لأن التمييز بين من هم مالكون وسائل الإنتاج ومن هم ليسوا مالِكيها يأخذ مكاناً خاصاً وهو أساسي جداً في هذا البناء التصنيفي. أما البُعدان الآخران فلم يتم إدخالهما سوى من أجل إقامة تمايزات فيما بين من لا يملكون وسائل إنتاج. ومن الملاحظ أن طريقة الدمج هذه لا تعطي سوى مساحة صغيرة لتموضعات من نوع «طبقة وسطى»، فهذه ليس في إمكانها سوى أن تتفجر إلى عناصر مختلفة.

لقد أراد رايت أن يكون ماركسياً بصورة واضحة. فمراجعه ومشاركته في الجدل الفكري في الأوساط الماركسية تُظهر ذلك جيداً. ويبدو هذا التوجه أيضاً جلياً من خلال إرادته المعلنة بتصميم على التفكير وفق عبارات «الاستغلال»: «فالمستغِلون» يستفيدون من وضعهم أكثر من «المستغَلين» وهذا على حساب هؤلاء. ويتعلق الأمر هنا، في نظر رايت، بطروحات تجريبية قابلة للاختبار عالجها في بداية عمله ولكنه لم يستعدها بعد ذلك. يظهر هذا الانتماء أيضاً في رفض صناعة «مجموعات مقام اتصالية»، رفض يتضمن الطريقة التصنيفية. إلا أن الفروق بين المبادئ المستخدمة من قِبل رايت لبناء تصنيفه الطبقي والمبادئ الڤيبرية التقليدية ليست دائماً ملفتة للنظر. (بالتاكيد باستثناء المكانة المعطاة لامتلاك وسائل الإنتاج). كما أن تطور رايت الأول إلى رايت الثاني حدث عن طريق إدخال مفهوم «السيطرة»، وهو معيار تمييزي يظهر أنه من وحي ڤيبري أكثر من كونه من وحي كامل الولاء لماركس. فضلاً عن ذلك، إن رايت نفسه قد أكد مطولاً على أن ظاهرة السيطرة ليست مشابهة لظاهرة الاستغلال، في حالة الأطفال مثلاً.

2 ـ مدرسة غولدتورب: خصوصيات علاقة العمل

إن الفكرة الرئيسية التي يستخدمها غولدتورب في بناء تحليله ابتداءً من الثمانينيات هي ما يسميها «علاقة الاستخدام»، أي «طبيعة علاقات العمل».

يقول غولدتورب إن في هذه العلاقة نوعان من التمييز أساسيان. فهو قد يقرّ بلا شك بأن نوعي التمييز هذين هما طارئان بمعنى أنهما يتوافقان مع الطريقة الخاصة التي تحلُ بها

مجتمعاتنا تلك المشاكل، التي يلقاها أرباب العمل من أجل التحقق من أن المستخدمين يقومون بعملهم جيداً. إلا أن حضورهما يُبَنْين بشكل فاعل شروط حياة الأشخاص.

التمييز الأول، هو بين العاملين المستقلين، أرباب العمل والأجراء. **والثاني**، هو بين الأجراء أنفسهم، بين أولئك الذين تسمح طبيعة عملهم بقيام عقد عمل محدد، يربط مباشرةً أجورهم بإنتاجهم، وبين أولئك الذين لا تسمح طبيعة عملهم بإقامة رابط من هذا النوع. فمن جهة، «عقد العمل» وعليه يحصل الأجراء على المال لقاء مهمة محددة بوضوح، تجري تحت رقابة رب العمل أو من يمثله، والأجر يتم عادة على قاعدة الوحدة أو الوقت : وهؤلاء هم **العمال**. ومن جهة ثانية، «علاقة الخدمة» التي ترتب مقابلاً أكثر توزعاً بشكل عام وعلى مدى أطول حيث يتقاضى الأجراء أجراً لقاء الخدمات التي يؤدونها لمؤسستهم، أجر في قسم منه مستقبلي إلى حد كبير، وبنوع خاص على شكل ضمانات لزيادات في الأجر منتظمة وفرص تقدم في العمل : في هذه الحالة سنتكلم على **طبقة الخدمات**.

إن **طبقة الخدمات** تطرح بشكل عملي إلى حد ما أحد التحديدات الممكنة «للطبقات الوسطى». في الواقع إن علم الاجتماع البريطاني ناقش مطولاً وانطلاقاً من هذا المجموع، ما يطابق «الكوادر الوسطى» و«الكوادر العليا» الفرنسية». تحت عبارة **الطبقة الوسطى الجديدة**، في مقابل **الطبقة الوسطى القديمة** المؤلفة من العاملين المستقلين أو صغار أرباب العمل، ليؤكد بشكل عام التباين فيه (تباين نلقاه أيضاً خلف استخدام صيغة الجمع في اللغة الفرنسية): لمزيد من التفاصيل انظر بيدو، (2000). غير أن غولدتورب يحدد جيداً جماعته هذه، **طبقة الخدمات**، من خلال

طبيعة عقد العمل وطريقة تقاضي الأجر وليس من خلال وضعية يُفترض أن تكون «وسطى» أو متوسطة.

عملياً، عقّد غولدتورب بعض الشيء ترسيمته، وذلك بإدخال تمييزات قطاعية (مثلاً، «المزارعون المستثمرون» جرى عزلهم عن العاملين المستقلين الآخرين، من منطلق أنه قد يكون هناك خصوصيات عائدة للقطاع الأولي) أو بتمييزه بين عمال يدويين وغير يدويين.

إن **الترسيمة الطبقية** لغولدتورب هي حالياً مستخدمة جداً في العديد من البلدان، حيث تلعب في الواقع دوراً شبيهاً جداً بدور دليل الفئات الاجتماعية المهنية في فرنسا. لهذا السبب سيكون صعباً تقديم كشف بيان بالمجالات التي طبقت فيها. في الأساس، بنى غولدتورب ترسيمته بصورة رئيسية لدراسة الحِراك الاجتماعي من منظور مقارن، بعد أن درس في بدايات مهنته الفئات العمالية (إنه مؤلف الأبحاث الشهيرة حول عامل الوفرة)، ولكنه قدّم مقاربته بتوسع على أنها تتعدى هذا الميدان وحده، ورافع من أجل برنامج في إمكاننا أن نصفه كالتالي «الدفاع عن أهمية دراسة الفروق الطبقية في المجتمعات المعاصرة وتوضيحها». ومنطقياً، أسهم بفعالية في الجدل حول «نهاية الطبقات» (انظر الفصل السادس) ودافع مع الباحثين الإنكليز القريبين منه في أوكسفورد والذين اهتموا بمحددات التصويت، عن وجهة نظر استمرار المفاعيل وليس عن زوالها. في البيان الذي وضعه غولدتورب عن دراساته نفسها، يؤكد أهمية وعمومية المفاعيل التي يلاحظها (و هي طريقة لإثبات صحة برنامجه نفسه). هذا الحضور الكلي للمفاعيل هو بالتحديد ما رأى أن عليه تفسيره. بالفعل، فلو أنه بنى طرحه مفترضاً أن «علاقة العمالة»

يجب أن تكون ذات أهمية كبيرة للتعرُّف إلى حياة الأشخاص، لكانت المسالة هنا تتعلق بافتراض مسبق، وبحدس غير مثبت نظرياً. إذن إن حدسه هذا كان مبرراً ولكن يبقى علينا أن نفهم الأواليات الاجتماعية المتضمنة التي قد تفسر العلاقات الملاحظة.

3 ـ تشابهات واختلافات

إن اقتراحي الترسيمات الطبقية التي قمت بعرضها (ولكن أيضاً سواها) تتفق على فكرة أن الانتماء الطبقي يجب أن يتحدد بالمكانة في نظام الإنتاج. إن رايت كما غولدتورب يعتقدان أن هذا الانتماء هو ذو دور هام جداً، بل مركزي في حياة الأفراد، ويتفقان إذاً أيضاً على أهمية المفاعيل المُبَنْيِنة. ولكن رايت يعتقد أن أهميتها تفوق ذلك.

ويلتقي رايت مع غولدتورب أيضاً (وليس فقط هؤلاء على كل حال بل جميع الطروحات الأخرى المتوافرة) في أنهما يحتفظان بعدد ليس بالقليل من «الطبقات»: حوالى العشر. فالتصورات الثنائية أو الثلاثية قد زالت وعولجت البنية الاجتماعية على أنها أكثر تعقيداً من مجرد التعارض بين رأسماليين وبروليتاريا مثلاً. في الواقع، إنّ همَّ المؤسسين الأوائل، ماركس أو الفيزيوقراطيين ببناء تصور تحت شكل ترسيمة بسيطة ثنائية أو ثلاثية، على حساب تجريد احتمالي، والتزوّد، على هذا النحو، بمصغر نموذجي عن عمل المجتمعات، لم يعد له أهمية في أيامنا الحاضرة، ولم يعد هناك تقريباً طروحات من نوع «الأنموذج المصغر»، سوى أن إحدى هذه الطروحات النادرة الحديثة كانت لهنري مندراس Henri Mendras، الذي عالج مرحلة من التاريخ الفرنسي يعتبرها على كل حال قد ولّت (انظر الإطار 2 في

الملحق)، مع هذا، هنالك بالطبع اختلافات بين رايت وغولدتورب.

إن رايت ماركسي. بناءً على ذلك، وبالنسبة له إن المكانة في جهاز الإنتاج يجب أن تحيل إلى مفاهيم السيطرة والاستغلال: «إن الذي يجعل تحليلاً معيّناً وفق عبارات الطبقات، ماركسياً بشكل مميّز، هو التعرف على الأواليات الخاصة [التي تفسر الرابط بين الموقع في جهاز الإنتاج والموارد الممتلكة]. هنا، المفاهيم الرئيسية هي مفاهيم الاستغلال والسيطرة»، كما يقول رايت (رايت، 2001).

ويضيف رايت فيما بعد، وبحذر، بخصوص المادية التاريخية والدرجة التي يمكن عندها توضيح تطورات المجتمعات ذات المدى البعيد من خلال الصراع الطبقي، إن الاحتفاظ بوجهة نظر ماركسية يقتضي اعتبار أن الطبقات هي شديدة الأهمية بالطبع لتحديد حياة الأفراد (وجهة نظر غولدتورب) بقدْر ما هي أيضاً كذلك لفهم دينامية المؤسسات (وهذا ما لا يقوله أبداً غولدتورب)، قد يكون هذا هو الهدف النهائي، فهم التطور على المدى البعيد.

إن غولدتورب هو بشكل صريح أقل طموحاً بكثير. فالمقاربة بتعابير الطبقات تبدو له ذات اهمية كبيرة لتحليل شروط حياة الأشخاص في المجتمعات المعاصرة، ولكن هذا لا يتضمن ضرورة تحليل تطور المجتمعات بالتعابير نفسها. إن المواقع الطبقية تفترض التقاط رابط بين المكانة في سوق العمل وبين فرص الحياة. هذا الرابط مهم جداً، ولكن لا يؤكد أن العلاقات بين الطبقات المعرَّفة على هذا النحو هي عنصر أساسي في الديناميات التاريخية. إن مشروع غولدتورب هو دراسة كل النتائج، في موضوع شروط الوجود وإعادة الإنتاج الاجتماعي، والتموضعات

المتمايزة التي يشغلها الأفراد في سوق العمل. فالدراسة يجب أن تكون أولاً من مستوى وصفي: ماذا نلاحظ من ارتباطات إحصائية ؟ - قبل أن تصبح تفسيرية: ما هي الأواليات التي ستصبح قادرة على تفسير الارتباطات الإحصائية الملاحظة بتعابير السببية، مع العلم بأن الكثير من العوامل التي ليس لها سوى علاقات متباعدة مع المكانة في سوق العمل قد تلعب دوراً ما؟ (غولدتورب ومارشال Goldthorpe et Marshall، 1995).

كثيراً ما وصفت طروحات غولدتورب بأنها ڤيبرية، رغم أنه نفسه يرفض هذه الصفة. وهي على كل حال تأخذ هذه الصفة بسبب إلحاحه على تجنب جعل الطبقات الاجتماعية العامل التفسيري الوحيد. فالدراسات التي تحاول بوضوح تقييم «جودة» دليل غولدتورب، تدخل غالباً متغيرات متنوعة للاختبار كالمستوى الدراسي مثلاً. في هذه الحالات تُعتبر «الطبقة» إذن كإحدى عناصر تعريف الوضعيات الاجتماعية مثل سواها من العناصر، لكن علينا الإشارة إلى أن غولدتورب يعطي لهذا الموقع في سوق العمل أهمية خاصة جداً.

لقد قامت عدة محاولات بمقارنة الترسيمتين وانتهت إلى تفوق ترسيمة غولدتورب لسببين. أولاً، للسهولة الفائقة في تنفيذها (فعدد الملاحظات الموجودة فيها التي يصعب تصنيفها ضئيل جداً)، ثم «لقدرتها التفسيرية» (بالمعنى الإحصائي). إلا أن هذه المقارنة لا تأخذ بالاعتبار أبداً الملاءمة النظرية للمقاربتين. بالإضافة إلى ذلك، إنها تستند إلى تحليل المعطيات في إنكلترا، وهو البلد الذي وضع على أساسه غولدتورب دليله، مما قد يوحي إلى أنَّ الدليل يوضِّح بصورة أفضل الفروق بين الإنكليز لأنه يفسرها بشكل أوضح وبدون عناء.

رابعاً: «المنافسون الأقل حظاً»

إن طروحات الزعماء، رايت أو غولدتورب تعود إلى سنوات 1975 ـ 1980، وقد صيغت خاصة في ذلك الجو الثقافي لفترة ما بعد الحرب، و«الثلاثينيات المجيدة» والنمو الصناعي. ورأت النور منذ تلك الحقبة طروحات جديدة آخذة بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة.

1 ـ إعطاء المكانة لعمل النساء:

غوستا اسبنغ أندرسن (Gøsta Esping-Andersen)

لاحظ غوستا اسبنغ أندرسن (1993) أن هذا النموذج من التطور الاقتصادي تغير في الثمانينيات. كما رأى أيضاً أن الخدمات الاجتماعية والتنقلات، على الأقل في البلدان الأوروبية وخاصة الإسكندينافية، قد نمت بشكل كبير. فأبحاثه الخاصة على النماذج الأوروبية للدولة ـ الراعية قادته إلى التساؤل حول المكانة التي يجدر إعطاؤها إلى هذا الجانب من الأمور.

بشكل عام، إن المجتمعات الغربية لم تعد مجتمعات صناعية بل مجتمعات ما بعد الصناعية. وقد نمت فيها الخدمات، وبنوع خاص الخدمات الاجتماعية التي تمولها الضرائب. وراح يتعدل أداء سوق العمل فيها أكثر فأكثر بفضل تدخلات الدولة سواء المباشرة من خلال القوانين المتعددة التي تفرضها على عقود العمل نفسها أو غير المباشرة من خلال دورها في النظام التعليمي. أخيراً، إن الإمكانية المتوافرة لجميع الأسر في الحصول على التقنيات المنزلية وعلى كل سلع الاستهلاك التي تهدف إلى توفير أوقات

التحضير والإنتاج المنزليين، أعادت بقوة تعريف حجم الوقت المتوافر لهؤلاء أو لأولئك من أجل أهداف العمل الاقتصادي المنتج. كل هذا لايمكن أن يحدث دون أن ينعكس على بنية الترسيمة الطبقية.

إن جزءاً كبيراً من هذه الملاحظات يؤدي في الواقع إلى التساؤل عن المكانة المعطاة في الترسيمات الطبقية السابقة للخصوصيات المحتملة للنشاط المهني النسائي. فهؤلاء النساء هن بالفعل اللواتي ستستفدن بصورة مباشرة من تخفيف العمل المنزلي (حيث كن ولم يزلن المسؤولات الأساسيات عنه)؛ وقد ارتفع بشكل كبير مستواهن العلمي؛ وسوف تستفدن بصورة مميزة من تطور النشاطات الخدماتية التي تقيمها الدولة ـ الراعية، إما لأن هذه النشاطات تمكِّن من تخفيف أعبائهن المنزلية الخاصة أو لأنهن ستصبحن الموظفات المفضلات في هذه الأعمال.

إلا أن اسبنغ ـ أندرسن يعتبر أن النظام «الصناعي» القديم لم يضمحل بالكامل لصالح تنظيم اقتصادي جديد «ما بعد صناعي». فهو يقترح إذاً التمييز داخل الاقتصاد بين مجموعتين تعملان وفق منطقين مختلفين. فمن جهة، هناك قطاع «يجمع بين النشاطات المترابطة تقليدياً وفق النظام «الفوردي»[10] حول الإنتاج الكبير الموحد النمط»؛ من جهة أخرى، هناك القطاع ما بعد الصناعي الذي يعمل وفق منطق اقتصادي خاص بالنشاطات الخدماتية. يقترح اسبنغ ـ أندرسن إذن داخل كل من هذين القطاعين تمييز «طبقات» على قاعدة تراتبية تعكس في الوقت نفسه درجة السلطة والمسؤولية والخبرة.

ظهرت دراسات مستوحاة من طروحات اسبنغ ـ أندرسن،

ولكنها ليست (بعدُ؟) عديدة. لايبدو أن طروحاته مرشحة لأن تصبح «نمطاً» للمنهج كما هي عليه أنماط رايت وغولدتورب. لقد استخدم اسبنغ ـ أندرسن نفسه ترسيمته (بالتعاون مع مؤلفين آخرين) للمقارنة بين البنى الاجتماعية لبلدان غربية مختلفة وإبراز الخصوصيات المرتبطة بأنظمة الدول ـ الراعية وراء الصعود العام لأعمال «الخدمات» التي أكثر ما تشغلها النساء.

2 ـ المشروع الدوركهايمي البديل عند دافيد غروسكي (David Grusky)

إن طروحات دافيد غروسكي (1998) قريبة العهد، وتظهر أولاً على أنها دفاع عن المقاربات وفق تعابير الطبقة في وجه الانتقادات التي تعرضت لها منذ حوالى خمس عشرة سنة (انظر فيما بعد الفصل السادس).

في الجوهر، كما سنرى، هذه الانتقادات تعارض، من جهة، فائدة التمييزات المطروحة في الأدبيات (على الأقل في الوضع الحالي للمجتمعات الغربية) من أجل فهم التصرفات على قاعدة الانتماء الطبقي (فالعديد من العوامل الأخرى قد تتدخل أكثر فأكثر)، ومن جهة ثانية، تلاحظ أو تظن أنها تلاحظ أن الانتماءات الطبقية هذه من حيث الوقائع هي قليلة الحضور في أذهان الأشخاص المعنيين. فسواء في المنظور الواقعي (تتطابق «الطبقات» مع مواضيع اجتماعية بحد أدنى من قابلية الموضعة)، أم في المنظور الاسمي (إن الباحث يحدد بنفسه ما يسميه «طبقة» وفق حاجاته في التحليل). إن الطروحات المتوافرة تبدو غير مقنعة، مما يدل على عدم فائدة تبني تصورات المجتمع القائمة على فكرة التَّبَنْيُن الطبقي.

بالنسبة لغروسكي، لاشك في أن الانتقادات محقة ولكن الخلاصة النهائية ليست كذلك.

فالترسيمات الطبقية المتوافرة سواء اقترحها رايت أم غولدتورب سوف تميِّز بعض الوضعيات الطبقية، حوالى عشر وضعيات، المقدمة عن حق على أنها مفيدة من الناحية التحليلية مع أنها بالتأكيد ليست ملائمة جداً بالنسبة لأعضاء المجتمع وليس لها قاعدة شرعية كبيرة مثل عبارة semicredentialed supervisors التي قد تكون ترجمتها: «ناظر حاصل على شهادات ذات مستوى متوسط»، والتي يكون معناها المحسوس بالنسبة للإنسان العادي ليس واضحاً. يكمن الخطأ في الحقيقة هنا: لقد تمَّ بناء طبقات «كبيرة»، في حين أنها لم تكن من البديهي أبداً متأسسة في المجتمع بصفتها هذه. ولكن هل يكفي هذا لإلغاء تبني تصورات عن المجتمع «بترسيمات التبعية» متجذرة في تنظيم الإنتاج؟ يرد غروسكي بالنفي، فيبرهن أنه في المجتمعات المعاصرة، نشهد بوضوح تمأسساً للجماعات الاجتماعية يمكن ربطه بالوضعيات في تنظيم العمل، ولكن هذه التجمعات تتحدد بحسب المهن والانشغالات، وليس وفق تجميعات واسعة جداً. في هذا المنظور إن «المؤسس الأول» الذي علينا الاستعانة به ليس ماركس وليس ڤيبر بل دوركهايم (Durkheim).

لقد توقع دوركهايم تماماً تطورات من هذا النوع في مختلف كتاباته حول نتائج نمو الانقسام العضوي للعمل. فاستراتيجية التحليل الصحيح ليست بالانكباب على طبقات «كبيرة» بل على طبقات ـ «صغيرة»[11]، وأيضاً دراسة إلى أي مدى يتجه الأشخاص المعنيون للتصرف بصورة متشابهة والعمل بشكل جماعي وتحديد جماعتهم، والإبقاء على أعضاء وإقصاء

آخرين. باختصار، القيام بكل الأبحاث على هذه الطبقات «الصغيرة» والتي كانت تجري عادةً على «الكبيرة» منها. فقد نجد عندها ـ وهذه هي على الأقل فرضية برنامج البحث عند غروسكي الذي يبغي توسيعها ـ بأن الانتماء الطبقي المعرّف على هذا النحو يلعب دوراً كبيراً. بالإجمال، إذا كان «التَّبَنْيُن» وفق طبقات «كبيرة» ضعيفاً بدون شك كما يقول النقاد، فذلك الذي يتم وفق «المهن» يكون قوياً. فضلاً عن ذلك، يمكن تصور ما تخيله غروسكي نفسه، أنه في الإمكان ملاحظة تركيبات متنوعة، فبعض البلدان قد تكون لديها درجة عالية من التَّبَنْيُن من وجهتي النظر [الطبقات والمهن]، وعند البعض الآخر تكون درجته ضعيفة وسواها أيضاً. قد يكون هذا التبنْيُن ذا درجة ضعيفة وأخرى قوية في الوقت نفسه.

إن برنامج غروسكي هو قيد التطوير ومن السابق لأوانه معرفة النجاح الذي سيلقاه. على كل حال، إن وجهة نظره في إمكانها أن تدفع إلى تجديد المنظورات.

خامساً: الأبعاد المنسية

إن مبدأ التنسيق في ترسيمات التبعية المتضمنة في طروحات «الزعماء» كما في طروحات «المنافسين الأقل حظاً» هو تنظيم الإنتاج. أما ڤيبر، كما رأينا، فقد أشار إلى أن مبادئ أخرى يمكن تصورها. من هنا، في الإمكان قراءة العديد من النقاشات حول بنية التفاوتات والعديد من الاقتراحات لدمج مبادئ بديلة أو مكملة في بناء ترسيمات التبعية. سأقدم هنا ثلاثة أمثلة على هؤلاء المرشحين المحتملين. تستند جميعها إلى خاصيات تدعى ascribed، وهي مميزات فردية ليس للأفراد أيُّ تأثير عليها، مثل

الجنس. فهذا الأخير هو الميزة التي كانت الطروحات حولها الأكثر تنظيماً.

1 ـ النوع كشبه طبقة: نمط الإنتاج المنزلي

عام 1973، نشرت جوان آكر (Joan Acker) مقالاً ذاع صيته: «المرأة والتراتب الاجتماعي: حالة من التمييز الجنسي الفكري».

تقول الكاتبة: إن النساء غائبات عن دراسات التفريع الاجتماعي التي تتركز بصورة حصرية على الرجال. وهكذا تحلل دراسات الحَراك الاجتماعي الوضع الاجتماعي للرجال وللرجال فقط، بمقارنتهم بآبائهم وبهم فقط (لقد تغيّرت الأمور منذ ذاك التاريخ وعالجت الأبحاث وضع النساء).

من زاوية علماء الاجتماع النسويين، غياب الاهتمام هذا بوضع النساء يعكس أولاً جانباً من التمييز الجنسي في علم الاجتماع. إلا أنه كما تؤكد آكر يترجم فرضيات سوسيولوجية تجدر دراستها.

في الواقع، وكما تقول آكر، إن الوحدات الاجتماعية التي تهم فعلاً علماء اجتماع التفريع الاجتماعي هي الأُسر التي تعتبر (ضمنياً) وحدها الملائمة لدراسة البنى التفاوتية. فحوى هذه الفكرة أن الأُسر هي مكان التشارك في الموارد، بالتالي وضعها يحدد في الواقع فرص الحياة لأعضائها. بناءً على ذلك، من الملائم تحليل وضعيتها في البنية الاجتماعية. إن التصورات الوظيفية للعائلة المنبثقة عن نظرة تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) تشير إلى أن الأسرة كزوجين، هي منظمة (ويجب أن تنتظم كي تكون فعالة) حول تقسيم للعمل على قاعدة

جنسية يكون الرجل فيها كقائد «أدواتي» للأُسرة متجهاً نحو الخارج، نحو نشاط مهني، وهو الذي يجلب الموارد المالية بينما المرأة، كقائدة «تعبيرية»، تهتم بالأحرى بداخل الأسرة وليس لها نشاط مهني. في هذا الصورة، من البديهي، أن يكون وضع الشخص الواحد المندمج في عالم العمل هو الذي يحدد الوضعية الطبقية للأُسرة ـ أي بالتالي الرجل.

هناك ثلاثة أنواع من الانتقادات والملاحظات يمكن أن تواجه صحة نمط تحليل من هذا النوع.

أولاً، يفترض هذا المنظور الذي يصنف بأنه «كلاسيكي» بأن الأفراد يعيشون جميعهم كزوجين في أُسر واضحة المعالم. ولكن التطور العام للبنى العائلية يضع هذه الفكرة بكل وضوح موضع شك. فالعديد من الأشخاص يعيشون وحدهم، على الأقل بسبب الترمل، والأُسر الأُحادية الأهل اتسعت، وكذلك الطلاق والزيجات الجديدة التركيب، بحيث أصبح افتراض أن وضعية الشخص ثابتة ومن السهل الاهتداء إليها من خلال وضعه في لحظة محددة يزداد صعوبة. إن وضعية شخص ما أصبحت شيئاً فشيئاً أقل تماثلاً مع وضعية أُسرته.

هناك تطور آخر للمجتمعات الغربية ذو نتيجة أكبر على صحة إثبات الوضعية الكلاسيكية، هو تعميم النشاط المهني للنساء. فالأُسر لم تعد تتحدد بجالب واحد للموارد بل بجالبين. فأيهما نختار؟ هناك حل، هو في اختيار «الجالب الأهم للموارد»: إنها الوضعية التي تسود تدريجياً في المقاربات الإحصائية الأوروبية. الحل الثاني، هو الاستمرار باختيار الزوج، حتى لو لم يكن الجالب الأهم للموارد، لسبب أساسي هو أن الرأي العام

السائد ما يزال يعتبره، كما تبرهن الدراسات (انظر ما يلي) الممثّل «الجيد» للأسرة. الحل الثالث أخيراً، هو في التخلي عن هذه الفرضية بأن الأسرة هي الوحدة الملائمة، ودراسة الأفراد بذاتهم، رجالاً أو نساء بدون تفريق، وهذا ليس خالٍ من الصعوبات، باستثناء الحَراك الاجتماعي، وليس صدفة بالطبع أن الدراسات التي تبّنت هذا المنظور لم تتوسع كثيراً، إذ يجب عندئذٍ الاتفاق بطريقة ما على تخصيص الممتلكات المشتركة للزوجين وإلاّ جرى إهمالها.

والنقد الأخير يتعلق بماهو غير معلن عن هذا «التشارك» في الموارد، أي أنها لا تفيد الجميع بصورة متساوية. إن دراسات علم اجتماع العائلة حول السلطة داخل الأسرة تُظهر أنها أيضاً بعيدة عن أن تكون متساوية بين الزوجين؛ والتقدير الأولي أن سلطة الرجل هي أكبر بالتالي وعلى وجه الاحتمال حصوله على الممتلكات المشتركة أيضاً. إن اعتماد الأسرة كوحدة للتحليل يطمس إذن وجود فارق منتظم في الوصول إلى الموارد المرتبط بالنوع. من الجدير أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار. والكلمة النهائية في هذا النقد تعود إلى ديلفي (Delphy) وليونار (Leonard) 1992 اللذين يؤكدان في كتابهما حول «الاستغلال المألوف.. تحليل جديد للزواج في المجتمعات الغربية المعاصرة»، أنَّ جميع النساء يتقاسمن الوضع نفسه من حيث إنهن مستغلات لصالح الرجال الذين يعيشون معهن، بما أنهن المسؤولات الرئيسيات عن الأعباء المنزلية والعائلية، دون أن يتقاضين أجراً، داخل الأسر التي يعيش فيها هؤلاء الرجال. في النهاية أن يكون الإنسان رجلاً أو امرأة يحدد وضعيات طبقية، «طبقات بذاتها».

في الوقت الحالي، لم تفرض أية أرثوذكسية جديدة نفسها.

وتتواصل الأبحاث متخذةً الأسر كوحدة ملاحظة ودراسة، وكذلك تمثيل هذه الأسر بالرجل عندما يكون هناك زوجان، دون أن تُعتبر هذه الطريقة في العمل مرضية جداً.

2 ـ المتقاعدون!

إن المكانة في دورة الحياة هي ميزة فردية تؤخذ بالاعتبار في بناء ترسيمات التبعية.

وهي ميزة يضفي عليها الجدل الحار في مجتمعاتنا حول تمويل أجور التقاعد راهنية كبيرة.

فشيخوخة السكان في البلدان الغربية تؤدي أينما كان إلى ارتفاع شديد في نسبة الأشخاص المسنين على المدى البعيد، والمشاكل التي يطرحها هذا التطور ليست فقط فرنسية. وبما أن أجور التقاعد للبعض ممولة من قِبل الناشطين (في النهاية ومهما كان الأسلوب المحدد المعتمد)، نرى بالطبع أن العمر والجيل ومرحلة دورة الحياة مرشحة لبناء ترسيمة تبعية (أُحادية)!.

وإذ نستخدم من حين إلى آخر عبارة «السلطة الرمادية» للدلالة على طبقة السن الأكثر هرماً التي تعيش من ريعها وأجور تقاعدها، فالعبارة لا تتجاوز في كل الأحوال الدائرة الصحافية. وقد تحدث بعض المؤلفين مثل فونير (Foner) عن «صراع الأجيال»، إلا أنه في الوقت الحالي احتمال قيام تحليل بنياني بتعابير التفاوتات بين الأجيال لا يلقى اهتماماً. أحد الأسباب هو بلا شك أن روابط النسب تعتبر قوية جداً بحيث إن هذه القاعدة الجيلية لا تستطيع السماح ببناء طبقات «حقيقية».

3 ـ المواطنون، الأجانب، والانتماءات الطائفية

إن المرشح الأخير هنا هو الإثنية. إن فكرة اعتبار الانتماء «الإثني» كقاعدة ممكنة لبناء ترسيمة التبعية مستبعدة جداً عن التصورات المشتركة للمجتمع الفرنسي الذي بالنسبة له لا يمكن للهوية إلا أن تكون وطنية[12]. ولكنها بالعكس، موجودة أكثر في الأدبيات الدولية وفي الولايات المتحدة.

هناك سببان على الأقل يجهدان لدراسة مثل هذه التمييزات الاجتماعية، وذلك حتى في فرنسا. أولاً، إن الانتماء إلى مجموعة وطنية وحيدة يجري التشكيك فيه بصراحة مع بناء الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، وما هو أكثر أهمية، استمرار تدفق موجات الهجرة، وفي الوقت نفسه تنوع أصول المهاجرين بحيث إن مسألة انتماءاتهم الطائفية والمكانة التي يجب إعطاؤها لها في ترسيمات التبعية تتزايد أهميتها.

وظهور مواطنين من دول الاتحاد الاوروبي الأخرى على الأراضي الفرنسية إلى جانب المهاجرين القدامى يوضح ثلاثية تقليدية نسبياً في الأدبيات المتخصصة هي: ثلاثية المواطنين، و«المتأقلمين» (ترجمة عن الإنكليزية لكلمة denizens)، و«المعزولين». إن المواطنين هم أعضاء مجموعة وطنية بكل معنى الكلمة. و«المتأقلمون» هم المقيمون، أي مواطنون من مجموعة وطنية أخرى، أعطي لهم مقام شرعي كمقيمين دائمين، بينما «المعزولون» هم مواطنون من مجموعة وطنية، ليس لديهم هذا المقام كمقيمين دائمين حتى لو أُقرّت لهم بعض الحقوق. في تقريب أولي، إن أعضاء الاتحاد الأوروبي هم في فرنسا في وضع المتأقلمين، والعمال المهاجرين من الجيل الأول هم في وضع

المعزولين. هذه الثلاثية تمهد لترسيمة تبعية ولكن استخدامها يظل محصوراً بمجموعة من الباحثين متخصصة جداً. وعلى العكس، إن أصول المهاجرين تثير اهتماماً أكبر.

فمن زاوية نظرية، إن الجماعات الإثنية المكوَّنة بشكل واضح (هوية العادات، اللغة، الدين إذا لم تتوافر اللغة، والوعي الانتمائي) هي جماعات مقام بالمعنى الفيبري. والسؤال المطروح هو معرفة إلى أي مدى يترافق أصل قومي أو جغرافي معيَّن مع تشكُّل جماعات من هذا النوع، وإذا كان هذا التشكُّل سيدوم إلى ما بعد القادمين الأوائل. في الحالة الراهنة للمعلومات، إنها نقاط للدرس من خلال الملاحظة، ولا تعني في سياق المجتمع الفرنسي الحالي وفي العديد من المجتمعات الأوروبية سوى قسم محدود جداً من السكان[13]، بحيث إن بناء ترسيمة تبعية (عليها أن تغطي كل المجتمع) على أساس هذه القاعدة لا تحظى بكثير من الاهتمام.

الفصل الرابع

التصورات المعرفية:

أنواع الترميز المتنافسة

سنتوقف الآن على أنواع الترميز المتوافرة لتحليل البنى الاجتماعية، وعلى الأدوات وليس على المبادئ التي يجب تطبيقها وذلك من أجل ضبطها. فندرك عندها أن التصورات المعرفية ذات الأصول السوسيولوجية ليست وحدها التي تقترح الأدوات بل إن مجموعات مهنية أخرى أيضاً تبتكرها لحاجاتها الخاصة.

أولاً: مجموعة المستخدمين ومستويات الاستعمال

بشكل تبسيطي، في إمكاننا أن نميّز بين ثلاث فئات من الأشخاص التي تحتاج إلى أداة لوصف البنية الاجتماعية لأسباب مهنية، ثلاث فئات مختلفة من «خبراء» هذه البنية. هذه الفئات الثلاث نفسها موجودة في أي بلد. فهنالك الذين يكون الهدف الأول لوجودهم هو وصف وتحليل هذه البنية الاجتماعية : وهم «الباحثون في العلوم الاجتماعية» و«الإحصائيون الرسميون»، ثم هناك الذين تكون انشغالاتهم تطبيقية، وهم «المكلفون بالدراسة».

1 ـ ثلاث مجموعات مهنية

إن «الإحصائيين» و«الباحثين في العلوم الاجتماعية» معفيون من الاهتمامات التطبيقية، ولكن شروط ممارستهم لعملهم وطبيعة موكليهم تميّزهم عن سواهم. بشكل عام، يشكّل الإحصائيون جزءاً من أجهزة الدولة، ويسعون إلى أكبر درجة ممكنة من «الحياد» إزاء التوجهات «الإيديولوجية» التي تصبغ الاستعمالات المحتملة لدراساتهم؛ وعليهم أن يُظهروا عن منفعتهم الاجتماعية فيبرهنوا بأن أبحاثهم مفيدة للعديد من أنواع المستخدمين (حكومات ومقررين سياسيين؛ فاعلين آخرين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مثل الشركات، والجمعيات، ونقابات الأجراء أو أرباب العمل؛ والمواطنين العاديين). فالباحثون في العلوم الاجتماعية لا يقدمون الحسابات إلا إلى أندادهم الذين يقيّمون عملهم وفق معيار مضاعف هو التجديد النظري وجودة البرهان.

إلى جانب الإحصائيين والباحثين، نجد فئة ثالثة من «الخبراء»، هم أيضاً بحاجة إلى أداة لوصف البنية الاجتماعية، ولكن في حالتهم هذه، يكون ذلك لغاية تطبيقية بشكل أساسي. إنهم «المكلفون بالدراسة» (اختصاصيو التسويق، والاستقصاء.. إلخ. إذ ليس هناك تعبير آخر لتسميتهم) وهدفهم هو تقديم النصح لمنتج السلع أو الخدمات حول أفضل الطرق لتنظيم نشاطه نظراً للمكانة التي يشغلها في المجتمع الزبائن أو المستخدمون المحتملون لمنتوجاته. إن اختصاصيي تسويق منتجات الاستهلاك الواسع هم بالطبع النموذج المثالي، ولكن سنجد النوع نفسه من السعي والانشغال مثلاً، عند المكلفين بالدراسة لصالح شركة عامة كبيرة عندما تسأل عن التعريفة التي من المناسب اعتمادها أو عند مستشاري مرشح في الانتخابات كي يصفوا له آراء الناخبين

المحتملين. إذن يجب أن لا نحصر هذه الفئة باختصاصيي تسويق الاستهلاك دون سواهم. بالنسبة إلى هذه الفئة من «الخبراء» أنَّ معيار التقييم هو الفعالية : هل التحليلات والتوصيات هي عملانية؟ هل تمكّن من زيادة المبيعات وزيادة الزبائن، وإرضاء المستخدمين بشكل أفضل ؟

إذن لكل نوع من «الخبراء» أهدافه الخاصة ومؤسساته الخاصة التي تعود إليها شرعيات مختلفة : شرعية أكاديمية في حالة الباحثين، شرعية النجاح «التجاري» (ما يعني بشكل واسع إرضاء الزبائن) في حالة المكلفين بالدراسة، ومزيج (يختلف بحسب البلدان) من اعتراف رسمي، وشرعية دولية ومؤسساتية في حالة الإحصائيين. بالطبع، كل بلد يقدم تصوراً فريداً نسبياً عن الارتباطات بين الجماعات المهنية الثلاث المعنيّة، إذ إن العديد من العوامل الخاصة مثل تنظيم التعليم العالي أو المسار التاريخي الذي قامت على أساسه مؤسسات الدولة تحدد هذه الارتباطات. ولكنها تتقاسم أينما كان حاجات مشتركة.

2 ـ الحاجات المشتركة

كي يستطيع الخبراء أن يعرضوا بسهولة الفروق الملاحظة في مجتمعهم أو كي يشيروا بشكل تقريبي إلى الجزء الذي سيعالجونه من هذا المجتمع، عليهم جميعهم أن يستندوا إلى تقطيع للمجتمع بحسب مجموعات كبرى ملائمة، وبالفعل عليهم امتلاك ترسيمات تبعية تجمع بطريقة معيّنة أدنى حد من التجانس في الوضعيات الاجتماعية التي تعتبر متجاورة. سندعو هذا النوع من استخدام الأداة «بالوصفي».

واستخدام آخر للأدوات نفسها يستعين بالإضافة إلى ذلك

بتفسير من نوع نظري يفترض أنه يكوّن التجمعات. فالطموح هنا، يصبح أكثر من وصفي: وسيصبح الموضوع هو البرهنة بأنّ الظواهر يمكن أن تفسّر بحشد بعض الأفكار (المفضلة على سواها ولكن هذا لا تجري الإشارة إليه دائماً) حول البنية الاجتماعية. ورغم أن الاستخدامات ذات الطموح النظري الأكبر تعود بشكل خاص إلى الباحثين في العلوم الاجتماعية، إلا أنهم لا يملكون التصرف الحصري بها كما أنها لا تقتصر عليهم.

هذا التمييز بين الاستخدامين «الوصفي» و«التفسيري»، قد بهت بعض الشيء لأن التصور المبني على أهداف نظرية يمكن أن يناسب الاستخدام الوصفي. فيمكننا تماماً استعمال ترسيمة مبنية على تحليل نظري، مثلاً: تحليل غولدتورب، لسهولتها الوصفية، دون إيلاء اهتمام خاص بالاعتبارات النظرية التي أحاطت بإنشائها.

مهما يكن من الأمر، فضرورة امتلاك أداة وصفية صحيحة أمر مفروض على جميع الخبراء. وبحسب التواريخ الوطنية، يمكن أن نجد فيها أداة أو أكثر مشتركة أو خاصة بكل مجموعة. بصورة عامة، تتوافر بالنسبة لبلد معيَّن اقتراحات متنوعة؛ فألمانيا وفرنسا وبريطانيا تقدم كل منها تصوراً خاصاً للعلاقات بين الجماعات المهنية الثلاث التي قمنا بوصفها.

3 ـ ثلاثة بدائل قومية

في ألمانيا، تبدو المجموعات المهنية الثلاث منفصلة إلى حد ما. وتصنيفات الوسط الإحصائي تعود بالأساس إلى مرحلة تأسيس بسمارك لملامح الحماية الاجتماعية. ولأسباب تاريخية

مرتبطة بأشكال الحماية الاجتماعية، فصلت هذه التسميات بين «المستقلين»، و«الموظفين» و«العمال» والكوادر (angestellte) وهي فئة أجراء القطاع الخاص الذين يمكن تشبيههم «بالياقات البيضاء». فالأجواء الأكاديمية تنتقد بشدة هذه التمييزات التي تبدو بالنسبة لها ذات منحى حقوقي، ولكنها لم تقترح تسميات بديلة يمكنها أن تفرض نفسها، فضلاً عن أن نظرتها الحالية ترى أنه بالرغم من كون التفاوتات في المجتمع الألماني أمراً مسلَماً به، لكنها ليست بذات أهمية بسبب ارتفاع مستويات المعيشة. في حين أنه في عوالم «المكلفين بالدراسة» تظهر ترسيمات مختلفة ترتكز على الوجود المحتمل «لأساليب الحياة».

في بريطانيا، نشهد هيمنة تذريجية لترسيمة غولدتورب الطبقية. وكانت موضوع جدل كبير في العالم الأكاديمي بين المتمسكين **بالتحليل الطبقي** وأولئك الذين يعتبرون أن التحليل بتعابير الطبقة قد تجاوزه الزمن، بين المتمسكين بالتصورات المتواصلة وبالتصورات الخفية للبنية الاجتماعية. أما الإحصائيون الرسميون فهم يستخدمون تصنيفين، الأول، من سبع جماعات (Le Registar General's Social Class) يفترض بها جمع المهن بحسب مستوى التأهيل، والثاني من 20 **جماعة اجتماعية اقتصادية** (ذي منطق أقرب، في الواقع، إلى منطق الفئات الاجتماعية ـ المهنية الفرنسية).

إلا أن «المكلّفين بالدراسة» ظلوا يعتمدون التمييزات القائمة على الثروة. فالعنصر الجديد والراهن هو أن الدوائر الإحصائية الرسمية قررت إعادة بناء كل ترسيماتها على قاعدة الترسيمة التي يقترحها غولدتورب. فيمكن إذن توقع توحيد نسبي للأدوات المرجعية عند الجماعات الثلاث فيما بعد.

تبقى أخيراً الحالة الفرنسية. هنا دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية هو المهيمن ويكاد يكون الوحيد المستخدم. قامت محاولات أخرى لإنشاء دلائل أخرى ولكنها لم تتجاوز، غالباً ولأسباب تتعلق بحقوق النشر والتأليف، حلقة مستنبطيها.

ثانياً: الحالة الفرنسية/ دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية

إن دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية هو من ابتكار المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE.

والصيغة الأولى له تعود إلى عام 1954 وقد دخلت عليه فيما بعد العديد من التعديلات. وآخرها المسمى دليل «المهن والفئات الاجتماعية ـ المهنية PCS 2003» الذي ظهر حديثاً. يتعلق الأمر بأداة لها تاريخ طويل يهدف إلى تكييفها أكثر فأكثر مع حاجة الإحصائيين وزبائنهم (ومنهم «المجموعة العلمية»، بالطبع، ولكنها ليست سوى زبون من جملة زبائن آخرين).

1 ـ الدليل

الدليل هو تصنيف للنشاطات المهنية في ثلاثين «فئة اجتماعية ـ مهنية»، هي نفسها متجمعة في بضع عشرة «مجموعة». والموضوع هو «تصنيف مجموع السكان، أو على الأقل، مجموع السكان الناشطين في عدد من الفئات الكبرى، يتمتع كلٌ منها بتجانس اجتماعي معيّن» (مقدمة الطبعة السادسة للدليل)، وذلك باستخدام المهنة، وفي بعض الحالات باستخدام بعض

المعلومات حول المؤسسة التي يديرها الفرد أو يعمل فيها. فالدليل إذن صيغ من أجل تصنيف الأفراد وفق انشغالهم المهني. عندما نستخدمه لتصنيف الأسر، علينا أن نختار «ممثلاً» عن الأسرة، وسنلاقي بالطبع صعوبات سبق أن ذكرناها حول النوع.

هذا التصنيف بحسب «الفئات التي يتمتع كلٌّ منها بتجانس اجتماعي معيّن» ليس نتيجة تحليل إحصائي مباشر للتصورات، والممارسات والمخالطة بين عينات عريضة من الأفراد. بل يستند بشكل كبير إلى شبكات واصطلاحات تصنيفية مستخدمة في العديد من المهن التي تنظمها غالباً عقود جماعية (وهذا يعود أحياناً إلى زمن بعيد، و«شبكات» بارودي Parodi هي نموذج عنها).

إن انتقاء حالات نموذجية تضم مهناً متشابهة اجتماعياً، والقرارات حول الحالات الحدية تعكس وجهات نظر الإحصائيين حول التصورات الاجتماعية وما يعرفونه عن ممارسات المؤسسات والأجراء. تستند هندسة الدليل أيضاً إلى عدة مبادئ أهمها اثنان هما: التمييز بين الأجراء وغير الأجراء، و«إبراز تراتبيات اجتماعية ترتبط بالأحرى بمستوى التأهيل بالنسبة للأجراء وبحجم المؤسسة بالنسبة لغير الأجراء» (ديروزيير Desrosières، 1988) وهما مبدأان ما زالا مستخدمين في النسخة المنشورة الأخيرة.

في الأصل، كان الدليل يتماشى مع التسمية الشديدة التفصيل للنشاطات التي كوّنها «دليل المهن». وابتداءً من طبعة عام 1982، أصبح الترابط «كاملاً»، فكل التسميات المستخدمة لتصنيف النشاطات المهنية ومهما كانت درجة تفصيلها، ولكونها «متشابكة» تماماً الواحدة في الأخرى، أصبح دليل «الفئات الاجتماعية ـ

المهنية» رمزياً عنوانه «المهن. الفئات الاجتماعية ـ المهنية» ليشير إلى الدمج بين الاثنين. وللتوصل إلى ربط كامل بين كل التسميات، انعقدت مشاورات واسعة بين الإحصائيين والنقابات والجامعيين والإداريين.

أخيراً، نتج عن هذا، في طبعة عام 1982، (التي نعرضها هنا لأنها تبقى المرجع الأساسي بانتظار أن يُباشر استخدام الطبعة الأخيرة)، 28 فئة اجتماعية مهنية متجمعة في 8 «مجموعات» غالباً ما تدعى هي الأخرى بعبارة «فئات اجتماعية ـ مهنية»: اثنتان لغير الناشطين، تتميزان بما إذا كان هؤلاء قد عملوا ام لا؛ 6 فئات للناشطين («العمال»، «المستخدمون»، «المهن المتوسطة»، «الكوادر والمهن الفكرية العليا»، «الحرفيون، التجار ورؤساء المشاريع»، وأخيراً، «المزارعون المستثمرون»). إن طابع التسمية المهنية للدليل يظهر بوضوح في التفصيل الكبير المعتمد لتجمعات الناشطين على نقيض ذلك المعتمد لغير الناشطين (انظر الجدول 1 في الملحق).

لا ننوي هنا وصف محتوى الفئات الاجتماعية ـ المهنية بشكل مفصل. ففي إمكان القارئ المهتم أن يرجع إلى الدليل نفسه. غير أننا نقدم بعض الملاحظات :

ـ إن الحجم الأقصى لتمييز «رؤساء المشاريع» عن سواهم من المستقلين محدد بعشرة أُجراء؛

ـ «المهن الحرة»، التي لا تتقاطع مع المهن «الحرة» ـ بمعنى متسع بعض الشيء لأنها لا تحتوي سوى على أشخاص يعملون لحسابهم، وعملهم يقتضي تأهيلاً من مستوى مرتفع، صنفت مع الكوادر العليا والمدرسين؛

- إن تعبير «كادر» يظهر بمعان أكثر حصراً من تلك التي تعتمدها العقود الجماعية أو الاتحاد العام للكوادر.

بين التطورات الهامة أثناء دمج كل التسميات عام 1982، سنشير إلى أن عنواناً جديداً قد ابتكر، لجماعة جديدة هي: جماعة «المهن الوسيطة» التي تضم الجماعة السابقة من «الكوادر الوسطى» مع «رؤساء العمال» (الذين أُخرجوا إذن من جماعة العمال مع الفئات العمالية الأخرى، كما كان عليه الوضع سابقاً) والإكليروس. يهدف تعبير «الوسيطة» التذكير بوضع الجماعة داخل التراتبية الاجتماعية، وكذلك طبيعة الوظائف الممارسة التي تضع أعضاء الجماعة غالباً في وضعيات وسيطة.

2 ـ هل يمكن الاستغناء عن دليل الفئات الاجتماعية المهنية؟

إن القليل من دراسات التفاوتات الاجتماعية في فرنسا يمكنه أن يفلت من دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية. فكل الجهاز الإحصائي ينتظم بالفعل حوله. فكيف يمكن أن نعمل في فرنسا بصورة مختلفة لدراسة الحَراك الاجتماعي ما لم نستعمل دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية، عندما يستخدم التحقيق الوحيد الذي يجري بانتظام حول هذا الموضوع هذا الدليل بالتحديد؟

إننا نعلم جيداً ما هي الصعوبات التي يلقاها فوسايير (Fossaert) لإنجاز تحليله المستوحى من الماركسية. لقد درس الصراع الطبقي في المجتمعات «الدولية ـ الاحتكارية». باختصار سريع، تتميّز هذه المجتمعات بحسب فوسايير بنمطين خاصين من تنظيم الإنتاج: نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يضع المالكين الخاصين لوسائل الإنتاج في مواجهة العمال الذين يستخدمون

وسائل الإنتاج هذه، ونمط الإنتاج «الدولي ـ الرأسمالي» المشابه جداً في الواقع للأول، سوى أن القائد ـ مالك المؤسسة هو الدولة («مالك» هنا يجب أن تفهم بشكل واسع: فالمالك هو الذي يملك سلطة القرار بحيث إن المساهم الصغير ليس بالفعل مالكاً وبعض قادة المشاريع الكبار هم «مالكون» دون أن يمتلكوا أسهماً). فالانتقال من «الفئات الاجتماعية ـ المهنية» إلى «الطبقات ـ الوضعيات» المصاغة بهذا الشكل يفرض تفجير كل الفئات تقريباً، باستثناء القليل منها.

إن صعوبة الانفلات من التصنيف بحسب الفئة الاجتماعية المهنية، منذ اللحظة التي نرغب فيها بالاعتماد على بيانات إحصائية، تكفي إذن لتفسير الحضور الكلي للدليل. بالإضافة إلى ذلك، هنالك سبب آخر. إن فئات الدليل دخلت في اللغة السائدة والجدال حول المجتمع الذي يستخدم الآن بسهولة تسمياتها. فنجاح تعبير «كادر» يكشف جيداً عن ذلك: فهو يستخدم بشكل عام في فرنسا وليس له أبداً ما يعادله في البلدان الأخرى.

3 ـ الفئات الاجتماعية المهنية والطبقات

ماذا تحدد هذه الفئات إذن: هل تحدد مجاميع ليس لها سوى دلالة إحصائية أم طبقات «حقيقية» ؟

إن الدليل بالطبع لا يتكلم على «طبقة»، بما أنه يهتم «بالفئات الاجتماعية ـ المهنية». ولكن من زاوية التحليل السوسيولوجي، إن المنطق المتضمن يحيل إلى تمايزات بين مجموعات محددة بالمكانة التي تحتلها في البنية المهنية وليس إلى تصنيفات بحسب درجات متواصلة في خط مقاييس الوجاهة مثلاً. فاستخدام عبارة «وضعية طبقية»، وعلى الأقل بالمعنى العام

جداً لكلمة «طبقة» كما عرضته في البداية، مبرر إذن إلى حد ما حتى ولو لم يُعتمد من قِبل مؤلفي الدليل.

هناك عنصر آخر لا يقل أهمية أيضاً يجب عدم نسيانه وهو: أن المهنة تظهر كعنصر أساسي، وكافٍ، لتعيين الوضعية الاجتماعية للفرد. فالموازاة تفرض نفسها عند ذلك مع الترسيمة التي يقترحها غولدتورب عن تصنيف مشابه جداً. **فترسيمة الطبقة** عنده، تتبنى هي أيضاً، منطقاً محلياً ومتعدد الأبعاد، وتعتمد تمييز المأجور عن رب العمل وتقيم تراتبية لفئات المأجورين. هناك تشابه إضافي هو أن الواحد كما الآخر يعزلان «المزارعين» رغم زوالهم بصفتهم «طبقة فلاحية» بالمعنى الذي يعطيه مندراس، ورغم ضعفهم الديموغرافي. ولكن ما يثير الانتباه هو أن المبادئ التي يعلنها غولدتورب لا تبرر أبداً عزلهم (رغم أنهم يكوِّنون شبه ـ طائفة مغلقة من زاوية الحِراك الاجتماعي). إن أحد الاختلافات الأساسية لترسيمة غولدتورب أنه يستخدم بشكل صريح تعبير «طبقة»، الذي حرص مؤلفو دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية على عدم القيام به. مهما كانت الفروق مع مقترحات غولدتورب، فإنَّ دليل الفئات الاجتماعية المهنية ينتمي بقوة إلى نفس عائلة تصورات البنية الاجتماعية بترسيمات الطبقة. ونجاحه يبرهن على أن علماء الاجتماع الفرنسيين يعتبرون المجتمع الفرنسي، ليس كمجموعات اتصالية من وضعيات منفصلة الواحدة عن الأخرى بفروق في الدرجة، بل بالأحرى كبنية خفية حيث الفروق في «الطبيعة»، موجودة، وهي تلك التي لاحظناها من خلال العناصر التي أشرنا إليها آنفاً.

ثالثاً: اقتراحات مجموعة الباحثين في العلوم الاجتماعية

إنها بالطبع ترسيمات غولدتورب ورايت ومنافسيهم تلك التي سنعرضها هنا. على خلاف دليل الفئات الاجتماعية المهنية، فهذه الترسيمات ليست مُعدَّة خصيصاً لفرنسا، ولكنها بدت مقبولة في كل البلدان الغربية، مما قد يعني أنها «تعمل» بشكل أسوأ في فرنسا من دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية، ولكن في إمكانها أن تطبَّق في بلدان أخرى. قبل عرض الترسيمات وأنماط بنائها، سنشير إلى اقتراح آخر هو ما قام به بيير بورديو (Pierre Bourdieu) في كتاب «التمييز».

1 ـ بورديو

ليس من الشائع عرض ترسيمة طبقات اجتماعية خاصة ببورديو. غير أن كتاب «التمييز» يقترح واحدة من ترسيمات الطبقات هذه (في الحقيقة، بشكل ضمني إلى حد ما).

فالطبقات، التي يحلل كتاب «التمييز» ممارساتها، تتحدد في آنٍ معاً بوضعيتها في المجتمع، وبالاستعانة بمبدأ واحد هو تماسك الممارسات (أي العادة l'habitus بالمفهوم الاصطلاحي لبورديو) وبتاريخها (ارتقاءً أم «انحداراً» جماعياً). لم يفسر بورديو بالفعل أنماط الانتقال من الفئات الاجتماعية ـ المهنية إلى الطبقات، ولكن بتوليفه بين مصادر إحصائية مختلفة (بطريقة ليبرسون Lieberson، 1992)، انقاد إلى استخدام تجمعات لفئات اجتماعية ـ مهنية سنعرض لها هنا. وللقيام بذلك من الأسهل الانطلاق من تصميم كتابه نفسه.

«التمييز» يحتوي بالفعل في الجزء الثالث منه «أذواق الطبقات وأساليب العيش»، ثلاثة فصول يتضمن كل منها مجموعة من الفئات الاجتماعية ـ المهنية؛ سنعرض **الطبع المشترك** لهذه الفئات، وسنحلل التعارضات والنزاعات التي تحدد، حول هذه القاعدة، أجزاء طبقية. فالمجموع يشكل إذن تماماً ترسيمة طبقة ترتبط على مستويين، بثلاث طبقات «كبرى»: «الطبقة المسيطرة»، «البورجوازية الصغيرة»، و«الطبقة الشعبية»، القابلة للانقسام إلى طبقات (أجزاء من الطبقات) أكثر حصراً. عناوين فصول كتابه الثلاثة هي على التوالي : «معنى التمييز»، «الميل الثقافي»، و«اختيار الضروري».

إن «الطبقة المسيطرة» تشمل «الأساتذة» و«الكوادر الإدارية العليا» المزودة «برأسمال ثقافي » وليس «برأسمال اقتصادي» مكوّنةً ما يمكن تسميته بِ «الطبقة المسيطرة الثقافية» و بِ «المهن الحرة» و بِ «الصناعية» التي يمكن تسميتها بِ «الطبقة المسيطرة الاقتصادية». إن «الطبقة المسيطرة الثقافية» تتجه بصورة منتظمة نحو أنواع اللهو الأقل كلفة والأكثر بساطة؛ و«الطبقة المسيطرة الاقتصادية» تتجه نحو استهلاكات أكثر كلفة. سيتحدث بورديو عن «أرستقراطية تقشفية» في الحالة الأولى، وعن «الميل إلى البذخ» في الحالة الثانية.

إن «البورجوازية الصغيرة» تشمل «المدرسين»، و«التقنيين»، و«مستخدمي المكاتب» و«التجار»، و«التجار الصغار» و«الحرفيين». وداخلها ينبغي القيام بتمييزات تبنى في كل حالة خاصة على أساس الحجم الإجمالي لرأس المال (وليس لبنيته)، وكذلك على مستقبل الفئة (أُفولاً أم صعوداً). ونشير إلى أن بورديو يتحدث عن «بورجوازية صغيرة» وليس عن «طبقات وسطى»: وفي الفترة

التي صاغ ترسيمته، لم يكن الجدل حول الطبقات الوسطى في المجتمع الفرنسي متطوراً جداً، ولكن كان واضحاً أن وضعية هذه الفئات في نظره تتحدد أولاً بالرجوع إلى الطبقة المسيطرة. إن فئات «البورجوازية الصغيرة»، الواقعة في وضعية الخاضعين للسيطرة، تطمح إلى القيام بالممارسات «الشرعية» أي العائدة إلى الفئات العليا التي تمتلك القدرة على جعل ممارساتها القاعدة الشرعية، من خلال المدرسة بصورة خاصة. ولكن رغم تقديرها لهذه الممارسات إلا أن تلك الفئات لاتعرفها جيداً.

إن «الطبقات الشعبية» تتحدد بنوع خاص بقلّة مواردها من كافة الأنواع. وممارساتها «ذات مبدأ هو «اختيار الضروري» (...)». فضعف الإمكانيات المالية والثقافية التي هي في حوزة هذه الطبقات تمنعها من أي بذخ، و«عادة الطبقة» التي تتناسب معها تقتضي شكلاً من التكيف مع الضرورة. وهكذا يعلن العمال أنهم يحبون الثياب الرخيصة، وهي في كل الأحوال الوحيدة التي يمكنهم الحصول عليها. تقترب هذه الأفكار من الجدل حول ثقافة الفقر الذي أشرنا إليه آنفاً.

يعزل بورديو المزارعين عن غيرهم من «الطبقات الشعبية» (وربما يضيف إليهم الأجراء الزراعيين).

إذن يطرح بورديو نظرة إلى المجتمع الفرنسي تنتظم حول «حجم رؤوس الأموال المالية والثقافية» التي تملكها مختلف الفئات. إن دور ومكانة «الطبقات الوسطى» كما صاغها منظّرو الوسطية في المجتمع الفرنسي تبتعد كثيراً عن هذا النموذج. فوزن الفئات العليا (البورجوازية التقليدية، القادة) يظهر فيه صغيراً جداً والتقطيع «الأفقي» في هذا النموذج يصبح موضع

شك. والنقطة الجوهرية يبدو أنها فئة «الأساتذة»، إذ يكفي إلحاقهم بالطبقة التي يسميها بورديو «البورجوازية الصغيرة» كي تتغير طبيعتها بالكامل وتلتحق «بالطبقات الوسطى». حول هذا الموضوع مثلاً، دافع شويزغوت (Schweisguth) 1983 عن أن «الأساتذة» كانوا أقرب من حيث التصويت إلى «الوسطيين» أو «المستخدمين» من سواهم من «الكوادر العليا». إذن كان من المفروض ضمهم إليهم فيتحول «الأساتذة» من فئة تخضع لسيطرة الطبقة المسيطرة إلى جزء أساسي وقادة لطبقات وسطى تتوسع.

2 ـ رايت (Wright)

إن طروحات رايت هي تلك الموجودة في الجدول 2 (انظر الملحق،) حيث التسميات قد اقترحها هو بنفسه.

لبناء ترميز التسميات هذا لا يمكن أن ننطلق من عناوين المهن نفسها، بل يجب الانطلاق من الاستمارة التي هي الأداة الأساسية. لقد حرص رايت على الاعتناء بدقة متناهية بتحديد كل المراحل المتتالية التي تمكّن من الانتقال من أسئلة هذه الاستمارة إلى رموز تسمياته. وإذا أخذنا كلامه حرفياً، وبحسب مقترحاته، من المستحيل ترميز طبقة شخص معيَّن دون الحصول على الإجابات على هذه الاستمارة. فبالنسبة له، و«من نواحٍ عدة، أنّ النقطة الرئيسية في مشروع بحث [كمشروعه] هي تكوين متغيرات عملانية تستخدم من أجل التحليل» (رايت، 1985) : يجب السماح بالنقد الداخلي وبإعادة الصياغة.

تطبَّق الاستمارة على أفراد بالغين، وتحتوي بعض الأسئلة عن الممارسات والمواقف، وتحصي المميِّزات الاجتماعية ـ

الديموغرافية المألوفة، وتتضمن تحليلاً لنوع العمل مع التركيز على درجة الاستقلالية والتبعية وملكية وسائل الإنتاج. إنَّ جردةً لاستمارة رايت التي تستخدم فئات وتسميات تقربها أكثر ما يمكن من الاستخدامات الفرنسية هي التالية: أ ـ مميزات اجتماعية وديموغرافية للفرد (ومن بينها الإثنية)، دخل الفرد، ودخل الأسر بحسب الفئات (تحويلات، ريع.. إلخ.)، شهادات وميراث (إن **مقولة ملكية وسائل الإنتاج** تجمع بين وضع العمل الفردي وإرث الأسرة، وهما مجالان نادراً ما يجمع بينهما في التحقيقات الفرنسية) ؛ ب ـ مهنة الفرد المستجوب، وقرينه : الاهتمامات، استقلالية القرار، المكانة في الهيكلية التنظيمية، ملكية وسائل الإنتاج؛ ج ـ المشروع، المؤسسة : القطاع، الموقع الجغرافي، الحجم؛ د ـ سِير حياة وسوابق (تسمى **سِير حياة الطبقة وتجربة الطبقة**)، مهنة الأهل ؛ التاريخ المهني؛ وصف لثلاثة من أقرب الأصدقاء؛ المشاركة في الإضرابات، والنشاطات النقابية (وهي التي تسمى **تجارب الطبقة** ويضاف إليها البطالة)؛ هـ ـ المواقف والآراء : التقسيم الجنسي للعمل في المنزل؛ آراء سياسية وإيديولوجية؛ التماهي الطبقي؛ تصور الأشكال البديلة للمجتمع، آراء حول نماذج اجتماعية، تقييم التفاوتات، إلخ؛ المشاركة في الجمعيات، النشاطات السياسية.

بصورة عامة، إن الخيارات التي على رايت أن يقوم بها خلال المراحل المختلفة لبناءاته التصنيفية مستوحاة من البساطة العملانية (وهكذا اختار القرار الأول و«على الأقل أخذ قراراً واحداً من ضمن لائحة معيّنة»، بدلاً من مواجهة بناء معقد من خلال حالات مختلفة تخلط الاسئلة في قائمة القرارات المدروسة في الاستمارة) وتهدف إلى بناء المقاييس ولكن دون استخدام أداة

تقنية ملازمة لهذا النوع من البناء («الحالات الشاذة» ستعالج إذن بالرجوع إلى «الحس السليم» الفاعل بصورة ضمنية خلف المقياس)

3 ـ غولدتورب (Goldthorpe)

إن ترسيمة غولدتورب تهدف إلى التمييز، ليس بين الأفراد بل بين الوضعيات داخل أسواق العمل ووحدات الإنتاج في ارتباطها بعلاقات العمالة التي ترتَّبت على هذه الوضعيات. فمن زاوية عملانية، اقترح إذن غولدتورب وزملاؤه لائحة انتقال، مستخدمين مهناً مفصَّلة ومرمزة في التسميات الدولية (ISCO).

وتشير لكل منها فئة ترسيمتهم التي يجب وضعها فيها، بحسب شروط ممارستها المقامية (مأجور أم لا). إن التجميعات المقترحة لا تنتج عن دراسة تفصيلية ومنهجية للتشابهات والفروق في الخصائص التمييزية لمختلف المهن هذه، بل بالأحرى تنتج عن «كلام خبير».

في الأساس، كانت الترسيمة تحتوي 7 طبقات. أما الصيغة الحالية فتحتوي على أربعة مستويات من التجمع، من 11 إلى 3 مناصب، حيث يعرض الجدول رقم 3 (انظر الملحق،) المستويين الوسيطين.

كان من الممكن أن نظن نظراً إلى المبادئ المعتمدة في تعريف الترسيمة أن غولدتورب قد حدد طبقة خاصة لأرباب العمل، ولكن هذا لم يحدث. ويجيب غولدتورب على الانتقادات الموجهة إليه حول هذه النقطة أنه ليس هناك من ناحيته وضعيات من حيث المبدأ بل ببساطة مسار براغماتي، فأرباب العمل هؤلاء

أعدادهم قليلة جداً كي نتمكّن من تعيينهم في أبحاث تجريبية، وليس هناك إذن من مجال لمحاولة عزلهم عن سواهم.

إن درجة التجاور بين ترسيمة وضعيات الطبقة والتسميات الفرنسية في دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية تظهر لأَول وَهلة كبيرة. إن الاختلاف الأول، كما قلنا، يظهر في العناوين. فالتسمية الفرنسية تتجنب عن قصد استخدام تعبير «طبقة» لصالح تعابير ليست لها أية دلالة نظرية محددة. أما تسمية غولدتورب فتندرج علناً في منطق تحليلات طبقية (ولكن مع رفض المقاربات الماركسية للموضوع). صحيح أن تعبير **طبقة** في اللغة الإنكليزية هو بالطبع أقل دلالة إيديولوجية مما كان عليه تعبير «طبقة» في اللغة الفرنسية لفترة ما بعد الحرب أثناء استنباط دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية.

غير أن هنالك بعض الفروق تظهر في التجميعات. إن تسمية غولدتورب تفصّل في الواقع أسفل التراتبية الاجتماعية لصالح تجميع أكبر للفئات العليا، بينما خيارات دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية تبدو على عكس ذلك. فالتمييزات التي أنجزت هي إذن أكثر دقة بين العمال (الذين لم يتم تجميعهم في جماعة واحدة) وأقل دقة في الأعلى حيث **طبقة الخدمات** عريضة وتشمل «الكوادر العليا» و«الوسطى» (وكذلك بعض المستقلين، الأكثر ثراءً). ينتج عن ذلك صورة عن البنية الاجتماعية لفرنسا مختلفة جداً في الحالتين : الأولى، على شكل هرم مقلوب بحسب صيغة «غولدتورب»، والثانية، أكثر نخبوية وأكثر اقتراباً من الهرم المعتاد وفق صيغة دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية[14].

كما أنه يجب أن لا ننتقص من أهمية الاختلافات

المصطلحية. غولدتورب يميِّز «وضعيات طبقية». ويقصد دراسة مختلف النتائج للفروق في أنماط الدخول في النشاطات الإنتاجية فحسب دون سواها. والأسباب التاريخية التي تدفع بالإحصائيين الفرنسيين إلى عزل «الكوادر» ـ وظائف تقع في إطار تنظيمي تاريخي وحقوقي معيَّن ـ تبدو له بالطبع خارج منظوره النظري.

4 ـ اسبنغ أندرسن (Esping-Andersen)

اسبنغ أندرسن لم يوسع اعتبارات عملانية خاصة، بل بالأحرى أعطى أمثلة معيّنة. أما طرحه فهو التالي:

1. تراتبية «فوردية»:

أ) مدراء، أرباب عمل [من ضمنهم أصحاب مشاريع فردية (مقاولون)]؛

ب) أُجراء تنفيذ في الإدارة والتوزيع والبيع؛

جـ) عمال مؤهلون (من ضمنهم تقنيون ذوو تأهيل متوسط)؛

د) عمال غير مؤهلين (من ضمنهم السائقون)؛

2. تراتبية «ما بعد صناعية»:

أ) مهنيون، باحثون؛

ب) تقنيون ونصف مهنيين (ممرضون، مدرّسون، عمال اجتماعيون ...)؛

جـ) أجراء خدمات مؤهلون (طباخون، حلاقون، شرطة، إلخ.)؛

د) أجراء خدمات غير مؤهلين، **بروليتاريا الخدمات** (عمال التنظيف، الخادمات، الحمالون، عمال المقاهي، إلخ.) ؛

في القطاع التقليدي «الفوردي»، نجد الصناعة، المناجم، التوزيع، والبنية التحتية الاقتصادية. كما أن النقل وتجارة المفرّق هما أيضاً في هذا القطاع، هذا، ولو كانت في معظم الأحيان من النشاطات المصنّفة على أنها خدماتية. في القطاع ما بعد الصناعي، سنجد الخدمات للمشاريع، الخدمات الاجتماعية، والخدمات للمستهلكين.

الفصل الخامس

التصورات المشتركة

الحالة الفرنسية

من أجل دراسة الأفكار في موضوع البنيات التفاوتية لمجتمع ما، من الأمثل بالطبع، الحصول على الدراسات التي يوضح فيها أعضاء هذا المجتمع أنفسهم التصورات حول هذه المسألة. مع الأسف أن ما هو متوافر في فرنسا محدود جداً: إنها تساؤلات حول الشعور بالانتماء إلى هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك التي يعطيها الأشخاص تسمية معيّنة إلى حد ما. هذه هي النتائج التي سأعرضها، مستنداً بصورة رئيسية إلى ليمل (Lemel) 2003.

واذا دعت الحاجة سأكملها بما تسمح بمعرفته الأبحاث الأجنبية عن الحالة الفرنسية.

أولاً: مشاعر الانتماء إلى طبقة اجتماعية

في الحالة الفرنسية، إن معرفة مشاعر الانتماء إلى طبقة اجتماعية تأتي بصورة رئيسية من تحليل الأجوبة على أسئلة

رأي، من نوع «هل تشعر بأنك تنتمي إلى طبقة اجتماعية؟ نعم/لا» أو «هل تشعر بأنك تنتمي إلى إحدى هذه الطبقات الاجتماعية/من الفئات التالية؟» مع تقديم لائحة بأسماء «الطبقات» المحتملة؛ تتعلق الأسئلة بالطبع في الحالة الأخيرة بمحتوى اللائحة المقترحة. إن الأسئلة من هذا النوع تطرح بشكل منتظم إلى حد ما كل خمس أو عشر سنوات.

جالياً، يجيب حوالى 40% من الأشخاص بالنفي على سؤال مباشر حول شعورهم بالانتماء الطبقي. في حين أن المعدل كان ربما يميل إلى الارتفاع منذ السبعينيات (ديرن Dirn، 1998).

إلا أن رفض المستجوب تصنيف نفسه وفق الفئات عندما كان يُقدم هذا الاقتراح له لم يكن كبيراً. هذه بعض النتائج التي أعطاها التحقيق حول القيم الذي جرى عام 1999 (هذه النتائج شبيهة تقريباً بنتائج تحقيقات أخرى). لقد كان السؤال المطروح هو التالي: «إلى أي من الفئات التالية تشعر بأنك تنتمي: الأثرياء/ الميسورين/ الطبقة الوسطى العليا/ الطبقة الوسطى الدنيا/ الطبقة الشعبية/ المعوزين؟ «نسبة رفض الإجابة كانت ضعيفة، 2%. والأشخاص الذين تماهوا بالفئات الطرفية كان عددهم محدوداً: «فالمعوزون» حصلوا على 3%، و«الأثرياء» على 5% و«الميسورون» على 4%، والطبقتان المتوسطتان، «العليا» و«الدنيا»، اجتذبتا ما مجموعه 65% (على التوالي 29% و 36%)، و«الطبقة الشعبية»، على 21.%. فالأشخاص المستجوبون اختاروا إذاً بنسبة 90% تقريباً عنواناً يحتوي بوضوح تعبير «طبقة». فنظراً لافتراض أن معنى هذا التعبير في فرنسا يتضمن غالباً فكرة التعارض بين الجماعات و«صراع الطبقات»، قد يمكننا أن نتخيل أن التصور الأكثر شيوعاً هو من نوع «ترسيمة التبعية

الأُحادية». ويبدو أن اختيار «الطبقات الوسطى» قد ازداد مع الوقت، على حساب خيار «الطبقات البورجوازية» أو «العمالية» عندما كان يتم اقتراحها. إنها نتيجة تحث بالطبع لتقريبها من الاعتبارات التي وسّعها علماء الاجتماع الفرنسيون بخصوص صعود الطبقات الوسطى. ولكن ما هو المعنى الدقيق الذي يربطه الأشخاص بعبارات مثل «الطبقات الوسطى»، وهي طبقات يجري اختيارها بصورة متكررة.

ثانياً: الوضعية الموضوعية والانتساب الذاتي:

الانتساب كانعكاس للوضع الاقتصادي

في تقريب أولي، إن الوضعية الموضوعية هي التي تحدد الطبقة التي يشعر الأفراد بأنهم أعضاء فيها أكثر مما تحددها توجهاتهم الإيديولوجية أو الدينية. من هنا، وبحسب تحقيق القيم، إن التماهي بفئة اجتماعية لا يتعلق سوى بصورة بسيطة جداً بالتوجه السياسي العام (رغم أن الأشخاص القريبين من اليمين المتطرف يتماهون أكثر من سواهم بقليل «بالمعوزين» والقريبين من الحزب الشيوعي أو اليسار المتطرف «بالطبقة الشعبية»). وهذا التماهي لا يتعلق أيضاً أبداً بالالتزام الديني.

وفي هذا التحقيق، تدرس الوضعية الموضوعية للأشخاص بواسطة بديل من عشرة مراكز في دليل الفئات الاجتماعية - المهنية، بحسب مستوى دخل الأسرة والمستوى التعليمي للشخص. إنها أبعاد تقييمية في تحليلات التفريع الاجتماعي[15].

إن الوضعية الاقتصادية ذات انعكاس واضح جداً وكبير.

فكلما كانت الأسرة التي ينتمي إليها الشخص غنية تماهى «بالأثرياء»، «بالميسورين» و«بالطبقة الوسطى العليا». و كلما كان الشخص فقيراً، تماهى «بالطبقة الوسطى الدنيا» دائماً، و«بالطبقة الشعبية» أو «المعوزين»، وتظل «الطبقة الوسطى الدنيا» باستمرار المرجع المعتمد غالباً مهما اختلف مستوى الموارد. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الفئات المقترحة التي تشير بصورة صريحة «للطبقات»، لا تستحوذ كما رأينا على عدد كبير من الناس، فهذا العدد يزداد بوضوح في طرفي سلّم المداخيل. والنتيجة غير المنتظرة لهذه التغيرات هي أن تنوع الخيار للأقل ثراءً أكبر منه للأكثر ثراءً.

إن امتلاك رأسمال ثقافي يزيد من الشعور بالانتماء إلى الفئات العليا (الأثرياء، الميسورين، الطبقة الوسطى العليا)، مع التساوي في الأمور الأخرى : فالأشخاص المتعلمون مدفوعون إلى التماثل بالطبقات العليا إلى حد يتخطى المستوى الذي تفترضه مداخيلهم.

على العكس، يظهر أنه ليس للوضعية الاجتماعية ـ المهنية للفرد مفاعيل خاصة متميّزة، فنحلل عندها النتائج بشكل مقبول مفترضين أن مستويات الموارد والتعليم وحدها هي التي تغيّر مشاعر الانتماء، مع بعض الاستثناءات. فالاستثناءات الرئيسية هي «المزارعون»، الأقل ميلاً إلى الشعور بأنهم أعضاء في «الطبقات الشعبية» مما كان يمكن أن نتوقعه، و«معلمو المهن»، الذين يتماهون أكثر بكثير «بالطبقة الوسطى الدنيا» (على حساب تماثلهم «بالطبقات الشعبية») مما كان يمكن أن تكون الحالة عليه لو حدد هؤلاء الأشخاص أنفسهم بصورة حصرية على أساس مستوى تعليمهم ودخلهم.

فإلى أي مدى يتغيّر شعور الأشخاص بالانتماء إلى طبقة اجتماعية ما بحسب وضع الأعضاء الآخرين في الأسر التي ينتمون إليها، وإلى أي مدى لا يتبع هذا الأمر سوى الوضع الشخصي الخاص؟ رأينا آنفاً أهمية هذا السؤال ولكن تحقيق القيم لايسمح بالإجابة عليه. هناك تحقيقات أخرى جرت مع الأسف على عينات صغيرة جداً أكدت بالنسبة لفرنسا النتائج المحصلة في البلدان الأخرى (مثلاً دافيس وروبنسون Davis et Robinson، 1998).

وهكذا، نجد في السويد كما في الولايات المتحدة في أول تخمين أن الرجال يتحددون بصورة رئيسية بحسب وضعيتهم الخاصة، والنساء بحسب وضعية أزواجهن التي على أساسها يغيرن وضعيتهن الخاصة، مما يدعم بصورة أكبر الوضعية «الكلاسيكية» التي تعتبر أن الانتماء الطبقي للأفراد يتحدد بانتماء الأسرة (وهي وضعية اعتمدها غولدتورب واستبعدها بالطبع أسبنغ ـ اندرسون)، هذا الانتماء الذي يتماثل بانتماء الزوج (وهو الجالب الرئيسي للموارد عادة).

ثالثاً: حالة الشباب

هل هناك فروق بين الأجيال؟ من المفيد أن نعرف ذلك لأن الثمانينيات كانت سنوات تراجع المرجعيات الماركسية في العالم الإيديولوجي والثقافي الفرنسي. والأجيال الأصغر عمراً التي نشأت وترعرعت في هذا الإطار قد تكون أقل نزوعاً من الأجيال الأكبر سناً إلى تحليل المجتمع على ضوء الطبقات، وكم بالأحرى على ضوء صراع الطبقات، بالتالي أقل ميلاً إلى التماهي بتجمعات من هذا النوع. لا يمكننا مع الأسف مقارنة التحقيقات المختلفة.

رغم ذلك فلنتفحص في تحقيق القيم لعام 1999 وما إذا كانت فروق ذات دلالة ستبرز مع العمر.

فالشباب لا يظهرون أكثر اندفاعاً لرفض الإجابة على السؤال حول انتمائهم من الذين هم أكبر منهم سناً. قد يكون الأشخاص من عمر متوسط هم الأكثر اندفاعاً إلى الإجابة (هل هذه شهادة على حساسية أكبر تجاه الموضوع؟) ولكن في كل الأحوال إن التأرجحات ضعيفة. يبدو إذن أن تعبير «طبقة» لا ينفّرهم بصورة خاصة؛ والقسم النسبي من مجموع الأنماط التي لا تستخدم هذا التعبير هي تقريباً ثابتة مع العمر. إذن بتعابير عامة إلى حد ما، لا نكتشف فروقاً. وعلى العكس، نكتشف فيها فارقاً واحداً فيما يخص الطبيعة الدقيقة للتماهي المعتمد وهو: أن الأكثر فتوة، أي من هم دون سن الثلاثين (المولودون في فترة 1970 ـ 1980)، هم أقل ميلاً إلى التماهي **بالطبقة الشعبية** وأكثر ميلاً إلى التماهي **بالطبقة الوسطى العليا**.

نظراً لكون التماثل «بالطبقة الوسطى العليا» يرتبط بشكل واضح بقيمة موارد الأسرة التي ينتمي إليها الشخص، فقد يكون تفسير ذلك بأن الأكثر فتوة يعيشون في أسر أكثر ثراءً ولكن موضوعياً ليس الأمر هكذا أبداً. إذ بالنظر لدخلهم فقط من الأَولى بهؤلاء أن يكونوا أقل ميلاً إلى أخذ الجماعات العليا كجماعة تماهٍ. وهذا يفسر بأنهم في المتوسط أكثر تعلماً، مما يقودهم إلى التماهي بصورة أكبر بالفئة العليا. من هنا، إن الموقف التحكيمي بين «طبقة شعبية» و«طبقة وسطى دنيا» و«طبقة وسطى عليا»، أعيد تكوينه لحدّ بعيد، إذا افترضنا أنهم يحددون أنفسهم بصورة حصرية بناءً على دخلهم وشهاداتهم، بينما الأمر ليس بهذا الشكل إذا افترضنا أن مستوى موارد الأسرة التي ينتمي إليها الأشخاص

هو الذي يمارس تأثيراً عليهم. أكثر من ذلك، إن الأكثر فتوة يبدو أنهم يعطون أهمية أكبر لهذا العنصر من المقام الاجتماعي أي الشهادة (نسبة إلى مستوى الموارد) مما تعطيه فئات العمر الأخرى. ويبدو أن مستوى الشهادة هو أقل تأثيراً على الأكبر سناً الذين تتوافر لهم من حيث المقام الاجتماعي عناصر أكثر مختلفة.

إن الفروق بين الأجيال الأكثر فتوّةً ومن هم أكبر سناً موجودة إذاً. والتماثل بالطبقات العليا ورفض التماهي بالطبقة الشعبية هو أكبر عند الشباب. لكنه يعكس في جزء كبير منه وضعاً موضوعياً مختلفاً. ويبدو من غير المنطقي الكلام على قطع بين الأجيال في هذا الموضوع.

رابعاً: وزن ترسيمات التبعية

من خلال الدراسات التي جرت في الولايات المتحدة حول أنظمة تصورات التفاوتات الاجتماعية أصبح من المعروف أن تعبير «طبقة»، بالنسبة للأميركيين، هو مرادف للمكانة في تراتبية المقامات الاجتماعية (كولمان ورانووتر Coleman et Rainwater، 1978).

وكل المعطيات تدعو إلى التفكير في أنَّ التصورات العادية في الولايات المتحدة هي في الواقع من نوع «ترسيمة التدرج» وليست من نوع «ترسيمة التبعية»، وأن تعبير «طبقة» لا يوحي في ذاك البلد خصوصاً إلى ترسيمة تبعية. إن دراسات من هذا النوع ليست متوافرة مع الأسف في الحالة الفرنسية.

إلا أن الانطباع الذي قد يتكوّن لدينا في النظر إلى النتائج التي عرضتها، هو أن درجة تبنُّين التصورات التفاوتية بعبارات

«ترسيمات التبعية» لا بد أن تكون حالياً متواضعة في فرنسا.

إن قسماً كبيراً من السكان يبدو أنه يتصور الظواهر غالباً على شكل ترسيمة تُدرج تحتها قيمة الموارد، وتتوافر أسباب عديدة للاعتقاد بأن هذا القسم قد ازداد مع الوقت عندما نلاحظ أن شعور الانتماء إلى الطبقة الوسطى قد ارتفع. هذا لا ينفي بالطبع وجود تبنْينات طبقية أيضاً، ولكن يظهر أنها ليست الغالبة. ولكن يجدر أن نكون حذرين في الاستنتاجات لأن المعطيات لا تزودنا سوى بمؤشرات لحدٍّ ما غير مباشرة عن التصورات.

الفصل السادس

نهاية الطبقات

كان هناك دائماً جدل، بحسب أوسوفزكي، حول التصور الذي يجب الأخذ به لكشف التفاوتات والبنية الاجتماعية.

فليس من المستغرب أن تصبح المقاربات بحسب ترسيمات التبعية موضوعاً للانتقادات.

إلا أن الجدل في الأوساط الأكاديمية أصبح منذ حوالى خمس عشرة سنة، أكثر احتداماً. فالجدالات لم تعد فقط مبدئية، وقائمة على مفاضلات مسبقة، بل تسعى للاندراج في المعاينات التجريبية. إن التطورات الملاحظة تدل على ضعف التبنْيُن الطبقي في المجتمعات المتطورة وعلى فقدان الترسيمات الطبقية المتوافرة لقدرتها التفسيرية. بل وبصورة أعمق، إن تطور المجتمعات الغربية جعلها تتغيّر من حيث النوع؛ فالمجتمعات «الصناعية» أو «ما بعد الصناعية»، أصبحت «ما بعد الحديثة»، مما يجعلنا ندرك أن تصورات كنا نظنها نسبياً نهائية لم تكن في الواقع سوى بناءات ترقى إلى تاريخ محدد جداً.

أولاً: نهاية الماركسية كمرجعية؟

كل هذه الافكار حول «نهاية الطبقات» تدور في سياق فكري قد تغيّر بشكل عميق عما كان عليه في السنوات السابقة، سواء في فرنسا أم في أي مكان آخر. فالماركسية، الحاملة بقوة للتصورات الطبقية كانت مرجعية لا يمكن تجاهلها. غير أنها الآن لم تعد كذلك.

في حالة فرنسا، لقد حدث الانعطاف في الثمانينيات. ونراه بوضوح مثلاً في التحليلات التي رافقت استراتيجيات الأحزاب السياسية اليسارية. حتى هذا التاريخ، كانت تجري التحليلات بالتعابير الماركسية : فالحزب الشيوعي يوسّع فكرة «الشرائح المتوسطة» «كحلفاء» «للطبقة العمالية» وسط «رأسمالية دولية احتكارية»، والحزب الاشتراكي يتحدث عن «جبهة طبقية». وبعد عشر سنوات، اختفى الرجوع إلى الوضعيات الطبقية، وأصبح الهدف هو تعبئة جسم انتخابي يخضع لتأثيرات وإرادات متنوعة، وتحركه حركات اجتماعية عديدة. وكما أشار إلى ذلك العديد من المؤلفين، في اللحظة التي وصل فيها اليسار إلى السلطة، وبصورة مفارقة، اختفت المرجعية الماركسية وفقدت معها المقاربات التفاوتية بعبارات «الطبقات الاجتماعية» بعضاً من أهليتها.

هل أن ضعف الماركسية هو نهائي؟ لا شك في أنه من المبكر الإقرار بذلك. بالطبع، لقد عرفت الماركسية منذ ماركس، فترات غليان وهيمنة كما عرفت فترات أفول. فلم تكن هذه أو تلك نهائية.

ثانياً: طبقات متباينة جداً؟

اتساع الحَراك الاجتماعي

إن الفكرة القائلة بأن البنية الاجتماعية يجب أن يتم تحليلها بعبارات «الطبقة الاجتماعية» تفترض حداً أدنى من ديمومة مثل هذه الموضوعات الاجتماعية: إن تفسير «البنية» يتطلب أن تدوم الطبقات عبر الزمن. فيمكنها أن تستمر كوضعيات (إنها «طبقات بذاتها») ولكن، كي تتوافر لها الفرص بأن تتحول من «طبقات بذاتها» لتصبح طبقات - هوية، يبدو من الضروري للأشخاص الذين نشأوا ضمنها وهم أطفال، أن يبقوا فيها وهم بالغون. فدراسة الحِراك الاجتماعي ما بين الأجيال (بين الأهل والأولاد) هي إذاً ذات أهمية بالغة لتقدير درجة تبنْيُن المجتمع وفق الطبقات الاجتماعية. حول هذه النقطة يدافع أصحاب «موت الطبقات» عن فكرة أن الحِراك الاجتماعي كبير جداً لكي يسنح للطبقات - الهوية بفرص تكوّنها، كما أن هذا الحِراك قد ازداد مع الوقت.

إن التغيّرات في بنية الأعمال كانت كبيرة جداً كما أشرنا سابقاً. فالأجيال الطالعة يجب عليها إذن أن تتوزع الأعمال بصورة مختلفة عما كانت عليه في جيل أهلهم. وهكذا في حالة فرنسا، نصف الرجال البالغين بين عمر 40 و59 سنة كانوا يشغلون عام 1953 عمل جماعة اجتماعية - مهنية شبيهاً بالعمل الذي كان يشغله آباؤهم؛ في عام 1977، كانت هذه النسبة أقل من 40%، وفي عام 1993 أصبحت 35% فقط. فالجمود الاجتماعي تراجع إذن مع الوقت مهما كان المؤشر المستخدم لقياس الظاهرة[16].

فنتيجة ذلك أنه باستثناء المزارعين، لم تعد تُعتبر حالياً أية

فئة اجتماعية ـ مهنية في فرنسا جماعة مُغلقة. وهكذا، أقل من ربع أعضاء فئة «الكوادر العليا» نشأوا ضمن هذه الفئة وخمسهم هم أولاد عمال: إن فئة الكوادر «مفتوحة» جداً لأن أصول أعضائها متنوعة. وما تزال جماعة العمال وحدها ذات معدل التحاق داخلي (البقاء في الطبقة نفسها) مرتفعاً ويتجاوز نصف عدد أعضائها.

فنظراً إلى حجم الحَراك الاجتماعي وبالمفهوم الديموغرافي، ليست إذن الفئات الاجتماعية ـ المهنية بالتأكيد طبقات لذاتها. إنها نتيجة نلقاها في البلدان الغربية الأخرى مهما كانت الترسيمة الطبقية المعتمدة.

ثالثاً: نهاية الحتمية الطبقية؟

رغم ما سبقت الإشارة إليه، إن الوضعيات الطبقية الموضوعية (كما يعرّفها المراقبون إذن، وليس كما يدركها الأشخاص) قد تستمر ببَنْيَنَة حياة الأفراد الذين يشغلونها وقد يبقى للطبقة ـ الوضعية أهميتها. من وجهة النظر هذه، هل أن التبنْيُن الطبقي قد ضعف؟ هناك جوانب عديدة يمكن البحث فيها (انظر الإطار 3 في الملحق)، أما نحن فسنتوقف على ثلاثة منها:

1 ـ هل تتغير الحظوظ النسبية؟

فلنبدأ بنقد التباين الاجتماعي بين الطبقات. بالطبع سيدافع أنصار التحليلات بتعابير الطبقة الاجتماعية عن أن موجات الحَراك هي على درجة تجعل التجانس الديموغرافي في الطبقات مشوشاً. ولكن رغم ذلك إذا نظرنا في عدم التساوي في الحظوظ نجد أن

وزن الأصول الاجتماعية لم يضعف. إن حظوظ ابن العامل أن لا يظل عاملاً وأن يدخل في فئة اجتماعية أعلى قد ازدادت بلا شك، ولكن حظوظ ابن أحد أعضاء الفئات العليا أن يظل في هذه الفئة قد ازدادت هي أيضاً. فأين هي إذن الحظوظ النسبية؟

إن الموضوع لهو تقني جداً. فالنقطة الأساسية هي في معرفة ما إذا كانت الحركات قد تجاوزت ما تقتضيه مطابقة المصائر الفردية مع تبدلات بنية الأعمال المتوافرة. وكي نتمكن من الحكم على هذا الوضع يجب بناء فرضيات حول الطريقة الملائمة لقياس ما هي بالتحديد «ضرورات» هذه التغيّرات. ولكن من الممكن تصور نظريات وإمكانات تقنية متنوعة والطبيعي أن تنشأ خلافات قوية حول هذا الموضوع.

بشكل عام، يتفق الجميع على اعتبار أن الانقلابات البنيوية تفسر القسم الأكبر من تطور الحَراك الأجتماعي. ويبقى الجدل حول قسم صغير يتعلق بالمصادفة، وبالتقلبات الدورية، وبالاتجاه الصافي. لقد كان الاعتقاد في البدء ومن خلال مقارنات دولية واسعة بأنه تمّ بالفعل اكتشاف ميل إلى نمو (خفيف) في «السيولة الاجتماعية» [سهولة الحَراك] ثم توصل الجيل الثاني من الأبحاث إلى نتائج معاكسة: يبدو أن البنية الأساسية نفسها فاعلة تقريباً على المستوى العالمي (اريكسون وغولدتورب، 1993). وأن الأبحاث الأقرب عهداً قد توصلت إلى اكتشاف نمو ضئيل «للسيولة» (فالي، 1999). نجده في عدة بلدان غربية، ولكنه يبقى في كل الأحوال، ضعيفاً نسبياً وبطيئاً في مفاعيله الملموسة.

أخيراً، وفي تقريب أولي، إن الحواجز في وجه الحَراك الصاعد وقنوات الحَراك ظلت تقريباً هي نفسها. وجرت جميع

الأمور وكأن البنية الأساسية نفسها هي التي هيمنت منذ الحرب على تنظيم اتجاهات الحَراك الاجتماعي في فرنسا، كما في سواها من البلدان. بالطبع حصلت بعض المرونة ولكن لم يعد هناك أبداً مبرر لافتراض أن المجتمع الفرنسي قد أصبح فعلاً **من الناحية البنيوية** أكثر «انفتاحاً»؛ فأصحاب التحليل بالتعابير الطبقية إذن هم محقون في دفاعهم عن كون التحديد المسبق للمصائر (النسبية) ما يزال نفسه.

ولكن من وجهة نظر الفاعلين - أي الفرنسيين أنفسهم - ليس بديهياً أن تكون ديمومة البنى ذات أهمية كبيرة جداً. وقد احتجبت بلا شك عن أنظارهم بسبب اتساع موجات الحَراك الاجتماعي.

كيف سيكون المستقبل؟ إن الدراسات المتوافرة حول الحَراك الاجتماعي تفيدنا حالياً بصورة أفضل عن الأجيال التي ولدت بعد الحرب. فلكي تستقر الوضعية الاجتماعية خلال دورة الحياة فإنها تحتاج إلى بعض الوقت، بحيث إن دراسة الحَراك الاجتماعي تقضي بأخذ الأشخاص الذين تقدموا في العمر كفاية. يمكننا بفضل التحقيق الأخير الذي جرى عام 1994، أي منذ وقت قريب أن ندرس بشكل أفضل الأجيال التي ولدت في بداية الستينيات. فالأجيال الأكثر فتوّةً ما تزال تتركز في الحياة العملية أو تتابع دراستها. ولكن البطالة بدأت تزداد بشكل كبير ابتداءً من سنوات 1975. أما السنوات الأخيرة فشهدت بالإضافة إلى ذلك تباطؤاً تدريجياً في نمو القدرة الشرائية وفي تراجع التفاوتات الاقتصادية. إن نتائج كل هذه التغيُّرات على الحَراك الاجتماعي لا يمكن ملاحظتها في الوقت الحاضر. والسياق العام على كل حال بالنسبة للأجيال الأكثر فتوّةً هو الآن مختلف إلى حد بعيد عما

كان عليه بعد الحرب. فهناك توتر كامن بين ما كان عليه الشعور العام خلال مرحلة ما بعد الحرب ـ المجتمع ينفتح وحظوظ الأولاد هي أكبر مما حصل عليه أهلهم ـ وبين ما هو حقيقة كامنة في أن الفروق النسبية لم تلغ.

2 ـ نهاية التصويت الطبقي؟

يُفترض بالطبقات الاجتماعية ـ «الهويات» أن تضم أشخاصاً يعون انتماءهم المشترك، ويندفعون إذن إلى التحرك سوية. وفي المجتمعات الديمقراطية، إن أكثر تعبير مباشر عن هاجس العمل الجماعي من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة هو بلا شك التصويت. إذن ليس صدفةً أن يكون السياسيون الذين وجدوا أن التصويت الطبقي قد ضعف هم أول من انتقد فقدان الترسيمات الطبقية لملاءمتها. وقد برهن كلارك (Clark) وليبست (Lipset) في مقالهما حول «موت الطبقات الاجتماعية»، على أنه منذ عام 1950 وحتى أيامنا الحاضرة، تراجع «التصويت الطبقي» في كل البلدان الغربية (من الولايات المتحدة إلى السويد مروراً بفرنسا). والأرقام المقدمة هي دامغة وتدل على تراجع منتظم لهذا التصويت الطبقي مع الوقت في جميع البلدان. إلا أن النقطة الأساسية هي في الاتفاق على مقياس معيّن لذاك التصويت. في الوقت الراهن، إنه يقاس بمؤشر يسمى «آلفورد Alford»، أي نسبة العمال الذين يصوتون للأحزاب المصنفة على يسار الحلبة السياسية مطروحة من نسبة غير العمال الذين يصوتون أيضاً لليسار.

كانت الانتقادات الموجّهة إلى عمل كلارك وليبست (وسواهما) على نوعين. إذ إن كل شيء لديهما يعالَج وفق ثنائية:

إنه تصور على شكل طبقتين تجاه عرض سياسي، وهو أيضاً على شكل معسكرين. ولكن البنية الطبقية، كما تبرهن عليها الانتقادات، هي أكثر تعقيداً بكثير من مجرد ثنائية، والعرض السياسي هو أيضاً كذلك، بحيث إن مؤشر آلفورد يستخرج توليفاً مصطنعاً ومغلوطاً عن التغيرات الحاصلة. فيجب استخدام رموز أكثر دقة وتقنيات أكثر تعقيداً. بناء على هذا، فبداهة انخفاض الرابط بين الوضعية الطبقية ووضعية التصويت هي أضعف بكثير[17]. كما أن تطور مؤشر آلفورد بالنسبة إلى كثيرين يبدو أنه ينتج من انخفاض مكانة الشريحة العمالية بين السكان في جميع البلدان.

في الحالة الفرنسية، تلاحظ جيداً نونا ماير (Nonna Mayer) 2000، مثلاً، أفول مؤشر آلفورد ولكنها تلاحظ أيضاً أن القدرة التفسيرية لدليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية في توقع التصويت لصالح حزب ما (باستثناء الجبهة الوطنية) لم تتراجع. غير أنه حدثت تغيرات كبيرة أقامت الآن تعارضاً بين المستقلين (العاملين على حسابهم) والأجراء، بين أجراء القطاع العام والقطاع الخاص، وهي انقسامات لم نكن نراها سابقاً، وتوضح الفروق الحالية في التصويت. إذن القدرة التنبؤية الشاملة للدليل لم تتغيّر، ولكن الانتسابات الحزبية لمختلف الفئات قد تبدلت.

إننا نرى جيداً صعوبات كل هذه التحليلات: فيجب الاتفاق على الترسيمات الطبقية والطريقة التي يمكن أن يؤدي بها تغيير معيّن إلى التشكيك مجدداً فيها. درس ليبست وكلارك ترسيمة طبقية ثنائية هي: عامل/غير عامل ولاحظا التراجع الدامغ لقدرتها البنيوية في أوقات مختلفة جداً. ودرست ماير دليل الفئات الاجتماعية ـ المهنية وقارنت بين ثنائيات تتطابق جميعها معه، ولكنها تختلف بين فترة وأخرى. فإن الأمر بمجمله يتعلق طبعاً

بالدرجة التي نقبل عندها بمقارنة ترسيمات ثنائية مختلفة و/أو نعتبر أنه من غير الشرعي تغييرها أثناء سير العمل.

3 ـ فردنة أساليب الحياة!

حول هذا الموضوع، إننا لا نملك أبحاثاً سوسيولوجية طبقاً للأصول الواجبة. بل هناك فكرة عامة إلى حد ما موجودة عند «الخبراء» المتنوعين الذين يحتاجون في مهنتهم إلى فهم التصرفات الفردية في مجالات قرار الاستهلاك، والنشاطات الأسرية أو الترفيهية. إن فحوى أفكارهم العامة هذه هي أننا نشهد تعدداً «لأساليب الحياة» التي يختارها كل شخص بصورة فردية وبحسب أذواقه أو طموحاته، والتي يمكن أن يتخلى عنها بسهولة إذا اقتضى الأمر. إن ما قد يفسر هذا التطور هو الارتفاع العام لمستويات الحياة الذي يخفف من وزن الضغوطات الاقتصادية من جهة، والتنوع الهائل في العرض (مثل نموذجي على تنوع الخيارات أثناء شراء سيارة)، الذي يسمح بخيارات مشخصنة من جهة ثانية، وصعود الروح الفردية وهاجس تحقيق الذات الفردية، أخيراً.

إن تطورات من هذا النوع تهدم بالطبع قدرة تبنُّين التصرفات وفق طبقات اجتماعية محتملة. فالتجانس الداخلي لهذه الطبقات أصبح موضع شك بسبب ظهور أساليب حياة متنوعة داخلها، وهي أساليب نادراً ما تتطابق مع تصرفات تقليدية يفترض بها أن تكون خاصة بهذه الطبقات، لأنها بالتحديد تمّ اختيارها من قِبل الأفراد وفق أمزجة شخصية. وهذه الأمزجة نفسها تفسر المشاركة في الحركات الاجتماعية، والجمعيات أو الرابطات المؤقتة في بعض الأحيان، والمنظمة حول طروحات غالباً

«عابرة ـ الطبقات» (كالدفاع عن تغيير البيئة المحلية مثلاً). إن القدرة البنائية للطبقات الاجتماعية أصبحت موضع شك وقد تآكلت في الوقت نفسه للسبب عينه.

كما أشرنا آنفاً، إننا لا نملك أبداً تقديرات كمية ومنهجية عن درجة أهمية هذه التطورات. وليس هناك مبررات تدعو إلى الافتراض بأن «الخبراء» قد أخطأوا في معاينتهم لها (في جميع البلدان الغربية). بل على العكس، قد تكون مصلحتهم قد انحرفت بسبب انشغالهم بالتقاط التغيّرات التي تسمح بتوسيع أسواق جديدة. ماذا تمثل بالضبط هذه التطورات بالنسبة للديمومات؟ إن أصحاب تفوق الطبقات الاجتماعية سيبرهنون طبعاً عن أنّ التغيرات ليس لها سوى أهمية نسبية لا بل أهمية ضئيلة.

رابعاً: الطبقات الاجتماعية
كإنتاج ثقافي ذي تاريخ محدد

التفكيكات الـ «بَعْد حداثية»

إن هذا النوع الأخير من الانتقادات هو من نواح عديدة الأكثر تفكيكاً. إن الانتقادات السابقة كانت تطال الانخفاض المحتمل في درجة تبنْيُن المجتمعات المعاصرة وفق الطبقات الاجتماعية، ولكنها لم تكن تنفي أن هذه البَنْيَنة موجودة ومفيدة. أما هذا النقد فيتناول حتى صوابية هذا التساؤل بالذات.

إن النقد يقع في منظور فكري «ما بعد حداثي» حول نهاية «الروايات الكبرى». إن الموضوع لم يعد معرفة إذا كانت القدرة التفسيرية للتصورات العلمية قد ضعفت أم لا، بل ملاحظة أن هذه

الطريقة في طرح المشكلة لم يعد لها بكل بساطة معنى. فالتصورات الطبقية الاجتماعية هي إنتاجات ثقافية قديمة، حيث في الإمكان عرض طريقة إنتاجها بالتحديد وطريقة «تسويقها» (كي نستخدم لغة مجازية) وعندها يتبيّن لنا أنها لم تعد «مستهلكة». إنها تصورات كغيرها، روّج لها البعض ممن كانت تعني لهم كثيراً، وممن كانت تسمح لهم بتوجيه أفعالهم، ولكنها لم تكن أكثر «علمية» من سواها.

وبحسب باكولسكي (1996)، مثلاً، فإن تاريخها قد يكون على الشكل التالي:

في القرن التاسع عشر، تكوّنت تجمعات عمالية صغيرة. وكانت هذه الجماعات محدودة. وكان جميع أعضائها يعيشون في تجاور وثيق (كان يجري الكلام أحياناً على «قرى مدينية»)، ويعملون في المصنع نفسه أو في شروط مشابِهة جداً وكانوا يتصرفون بصورة مشتركة تجاه الأحداث المقلقة. يمكننا الحديث عن «طوائف مصيرية» صغيرة. فتصورات أعضاء هذه المجتمعات الصغيرة لم تكن ربما بتعابير الطبقة ولكنها تشترك في الشروط نفسها التي تحددها الوضعية العمالية، وهم يعملون معاً لتأمين مصالحهم بصورة أفضل: إنها «طبقات لذاتها» حقيقية مصغرة.

هذه «الطوائف» المحلية ستختلط في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بِـ «شبه ـ طوائف» متسعة ومتباعدة. عند هذا المستوى ظهرت «الطبقة» كإنتاج ثقافي، كإنتاج فكري وضعته ومجّدته تنظيمات تتابع هذا الهدف. يقول باكولسكي «على غرار مسار مشابه لذلك الذي تحولت فيه الدول إلى قوميات، صنعت الأحزاب [السياسية] الطبقات. فالدعوات السياسية لهذه

التنظيمات أسهمت في بناء شبه طوائف على مستوى واسع جداً ولكنها ما تحت قومية واحتلت تدريجياً مكان الطوائف المصيرية المحلية وروجت للتماهي الطبقي بتعابير قومية. فالأحزاب السياسية والنقابات حددت «الإشكاليات» الطبقية وصاغت «رزماً» «من الأهداف والاستراتيجيات التي استُخدمت لاستقطاب دعم واسع من الناخبين». هؤلاء المؤيدون والمنتسبون إلى هذه التنظيمات هم الذين سيتبنون تصورات طبقية سيعيدون نشرها، ليس هذا بسبب انتمائهم الطبقي الموضوعي، وإنما بسبب التزامهم بتوجهات إيديولوجية تقترحها التنظيمات». فالرواية الانعكاسية للاشتراكية (سواء في صيغتها الثورية أم الإصلاحية) أصبحت إيديولوجيا الطبقة العاملة، بينما ربطت الليبرالية (بصيغتها دعه يعمل دعه يمرّ كتحررية دولانية مطلقة) والمحافظة السياسية بالطبقات والأحزاب «البورجوازية».

فالموضوع إذن هو أن هذه «الطائفة» الطبقية كانت «متخيلة»؛ وأن تخيلها سيتراجع شيئاً فشيئاً بسبب تقدم الطاقات التحليلية لكل واحد، وهذا بفعل تماسس التنظيمات الكبرى ومعارضتها التي تلت ذلك نتيجة ظهور حركات اجتماعية ومبادئ انتمائية فتّتت كل شعور بالهوية الجماعية. من هنا، قد يمكن للتصورات الطبقية أن تظل حية... ولكن لن يكون لها سوى مقام «التصورات» مع ما يترتب على ذلك من عدم اليقين.

خامساً: جدل يصعب إقفاله

لا فائدة من القول بأن الأدلة المقدمة عن تراجع دراسة التبنْيُن الطبقي لا تنجح في إقناع الجميع. وإن تكلّم البعض على «موت الطبقات» (كلارك (Clark) وليبست (Lipset) 1991)، فالبعض

الآخر ما زال يرى «التحليل بتعابير الطبقة الاجتماعية واعداً مستقبلياً (غولدتورب (Goldthorpe) ومارشال (Marshall) 1992).

إن الملاحظة الأولى حول هذا الجدل هي كونه يسعى إلى مقارنة عنصرين معرفتهما ليست متساوية أبداً. فالعديد من المعطيات أصبح متوافراً أكثر فأكثر في الحاضر (بما في ذلك الحاضر القريب) ونعرفها بصورة أكثر تفصيلاً وأكثر دقةً، بالمقابل، إن الماضي (بما في ذلك القريب) نعرفه من خلال بعض الشهادات، بحيث إننا نملك عنه صورة أعيد تكوينها وجرى تبسيطها بلا شك. يمكننا أن نتساءل في هذه الأحوال إذا لم تكن المقارنة قد انحرفت إلى حد ما نحو المبالغة، في تقدير التعقيد الحالي من جهة، (بحيث يصعب اختصاره في نموذج مصغر بسيط وفعال) ونحو التقليل في تقدير التعقيد الماضي (الذي سبق أن صُفّي بمصفاة الشهادات على ضوء «النماذج المصغرة» لمؤلفيها) من جهة أخرى. إذن، إنه لأمر طبيعي أن نجد الظواهر تتعقد.

والملاحظة الثانية تتناول صعوبة القرار حول «نهاية الطبقات»، في حين، أن التحليل بتعابير الطبقة هو، بالنسبة للمروجين له، منهج من البرامج أكثر من كونه جسماً من الفرضيات الدقيقة والمحدودة. فما هي المعايير الدقيقة التي تسمح إذن بالقول «بأن التحليل بتعابير الطبقة» لم يعد يطبّق، ولم يعد مفيداً؟ فإذا سلّمنا، مثلاً، بأن الانتقادات استطاعت أن تبرهن بطريقة دامغة (وهو ما ليس بديهياً الحصول عليه، انظر الإطار 3) على أن هذه الترسيمة الطبقية الخاصة أو تلك لم تعد تسمح بتمييز التصرفات، هل يجب الاستنتاج بأن الترسيمة الطبقية المعنيّة ليست أو لم تعد هي الصالحة أو أن كل ترسيمة طبقية

ستصبح غير كافية ويجب التشكيك في فكرة بناء تصور على شكل ترسيمة تبعية نفسها؟ إن امكانية إعادة تعريف تعابير التحليل أمر مهم جداً كي يتمكن النقد من إحراز النجاح الكامل بالإقناع.

الخاتمـــة

إن تحليل المجتمعات على ضوء الطبقات الاجتماعية هو تقليد قديم جداً. ويظهر أنه في التاريخ الغربي كانت دائماً إحدى الطرق لتصور تنظيم المجتمعات تستند إلى عدد محدود من الجماعات المتمايزة. وفكرة كون هذه الجماعات تتحدد بالرجوع إلى المكانة التي تشغلها في التنظيم الاقتصادي وأنها في صراع فيما بينها قد فصّلها في القرن التاسع عشر العديد من الكتّاب وأهمهم بالطبع كان كارل ماركس. بناءً على هذه القاعدة، لقد استمر تقليد سوسيولوجي عريق حتى أيامنا الحاضرة. هذا التقليد يقترح تصورات عن المجتمع على قاعدة تنظيم الإنتاج، في توليف أو تنافس أكثر أو أقل مع تصورات أخرى مبنية على مبادئ أخرى مثل التمايز في أساليب الحياة أو علاقات الوجاهة، ويقصد الاحتفاظ بتعبير «طبقة» لطريقته الخاصة في تحديد الجماعات.

هذه التصورات الطبقية هي في أساس برامج البحث التي تهدف إلى توثيق التنوع ومدى نتائج مثل هذا التنظيم على حياة الأفراد. فالماركسية هي بالطبع انتصار لهذا المنظور لأنها تقترح الاستناد إلى نظرتها هي نفسها، وهذا ليس فقط من أجل الفهم بل هو أيضاً من أجل الفعل.

والشيء الواضح حول تطور هذه التصورات السوسيولوجية هو أنها تتعقد مع الزمن. فماركس يقترح أنموذجاً مصغراً بسيطاً عن طبقتين، يعلم بالطبع بأنهما غير كافيتين بلا شك لوصف كامل لما يلاحظ، ولكنهما في المستقبل ستصبحان كافيتين نتيجة التبسيط التدريجي. ظاهرياً إن علماء الاجتماع مع ترددات عديدة، لا يصادقون على صحة هذا المنظور. فالجماعات المفترضة وسطية قد بقيت، وظهر سواها، كما أن ترسيمات أكثر تعقيداً مع عدد أكبر من الوضعيات الطبقية أصبحت ضرورية في أيامنا الحاضرة. وفي النهاية، إذا كان تقسيم العمل هو الاتجاه الذي تأخذه مجتمعاتنا، فليس مستغرباً أن لا يتراجع عدد الوضعيات القابلة لأن تصبح ذات أهمية مرئية، وليس صدفةً أن إحدى آخر الأطروحات، التي هي أطروحة غروسكي تستند إلى دوركهايم كي تقترح تعريفاً للطبقات، وذلك من خلال تجمعات مهنية أولية.

إن ضعف ترسيمات التبعية في التصورات العامة هو على الأقل في فرنسا إلى حد ما واقعي. ويرافقه أو يشهد له ضعف الماركسية كمرجعية فكرية وأيضاً صعود الشعور بالانتماء إلى الطبقات الوسطى حتى بين العمال. هل نستنتج من ذلك أن هذه هي «نهاية الطبقات»؟

إن الجدل لم يُقفل بعدُ بالطبع، بل إنه يتكرر. فإذا كان أوسوفزكي محقاً وإذا كان ثمة نمطان من تصور البنيات التفاوتية يتنازعان حقل التفكير منذ أرسطو، ودون أن ينجح أحدهما في الحلول محل الآخر، فهذا يعود في الحقيقة إلى أن كلاًّ منهما له حسناته الداخلية التي تشدّ الانتباه. فسيواصلان إذن نزاعهما على الهيمنة. والتحليلات الراهنة بتعابير الطبقات، والمندرجة في أحد هذين النمطين، بالطبع لها ـ ونظراً لهذا الأمر بحد ذاته ـ صفات

إيحائية تجعلها جذابة. إن الانتقادات التي لا توحي إلى مبدأ يجب اعتماده لبناء ترسيمات تبعية مفضلة على تلك الموجودة، تبدو غير بنّاءة بشكل كافٍ كي تتمكن فعلاً من الفوز بالإجماع.

الملاحق

الإطار الأول
التغيُّرات في السكان الناشطين
خلال النصف الثاني من القرن العشرين
في فرنسا. الوقائع بحسب الأهمية

منذ ما بعد الحرب كانت التغيُّرات في السكان الناشطين كبيرة. وهي من منظار الفئات الاجتماعية ـ المهنية كالتالي:

– انخفاض كبير في عدد «المزارعين المستثمرين». كانوا يمثلون 16% من السكان الناشطين عام 1962 و3% فقط عام 2000. وقد يكون هذا الانخفاض، بعكس بعض الأفكار الموروثة، ليس في الحقيقة جديداً بل بدأ منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنه تسارع فقط إلى حدٍّ بعيد بعد الحرب الثانية؛

– ثبات نسبي في عدد الحرفيين والتجار، والمستقلين الصغار: 9% عام 1962، و5,6% عام 2002. إن أفول هذه الجماعات الاجتماعية ـ المهنية بدا لمراقبي فترة ما بعد الحرب محتماً، ولكن لم يحدث ذلك. بل ازداد عددهم في بعض الفئات في الفترات الأخيرة؛

– تراجع واضح في عدد «العمال». فبعد أن كانوا يشكّلون

40% من السكان الناشطين في بداية الفترة لم يعودوا يشكّلون اكثر من 26% في نهايتها. إن نسبتهم اتجهت إلى النمو حتى أعوام 1975 ـ 1980 تقريباً قبل أن تتراجع بصورة جوهرية. وتراجعهم العددي هو ظاهرة حديثة بدأت فقط في الثمانينيات؛

- ارتفاع كبير في نسبة «الكوادر العليا»، و«الكوادر الوسطى» و«المستخدمين». «فالكوادر العليا» مثلاً، ازدادت نسبتهم بنفس وتيرة انخفاض عدد المزارعين المستثمرين تقريباً. أما المستخدمون فقد ازداد عددهم أكثر من الضعف.

إذن، إن التغيُّرات في مرحلة ما بعد الحرب لكبيرة. وتبدو أحياناً قاسية، ومنقطعة في الغالب عن التطورات ذات المدى الطويل. وهكذا، إن الأفول النسبي للفئات العمالية بين الأجراء يحدث بصورة عنيفة عندما ندرجه في المدى البعيد. فصعود العمل المأجور يعود إلى قرن واحد وبدا كأنه لا حدود له، وكنا نتخيل أيضاً بعد الحرب أن الحرفيين والتجار وسواهم من المستقلين الصغار هم في طريق الزوال. فبقاؤهم، بل نموهم، يثير الدهشة، في حين أن المناقشات الراهنة حول تراجع محتمل في الفرق بين وضعيات الأجراء والمستقلين لم نكن نتخيلها منذ خمس عشرة سنة.

الإطار الثاني
فلاحون، بورجوازيون وبروليتاريون
تصور البنية الاجتماعية الفرنسية

في كتاب «**الثورة الفرنسية الثانية**»، اقترح هنري مندراس (Henri Mendras) صورة عن البنية الاجتماعية لفرنسا من نهاية القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين.

فيقول إن تحليل فرنسا حتى الستينيات ظل يجري من خلال ثلاث جماعات اجتماعية كبرى:

الطبقة الفلاحية والبورجوازية والبروليتاريا تكملها جماعة رابعة أكثر ثانوية هي الطبقات الوسطى. إذن، إنها ترسيمة من النوع الثلاثي تعود في آن معاً إلى ترسيمة تبعية متبادلة وأُحادية. فالبرجوازية كانت تمارس سيطرتها «بفضل القوة الاقتصادية والسلطة السياسية والهيمنة الثقافية». هذه البورجوازية كانت تعيش أو كان مثالها الأعلى أن تعيش من إرثها وأن تكون ذات ريع. فرب العمل البورجوازي لم يكن يهتم كثيراً بمؤسسته ويكتفي بالمرور عليها صباحاً ومساءً للتحقق من حسن سير الأعمال. فأفكار ڤيبر (Weber) أو شومبيتر (Schumpeter)، عن البورجوازي كصاحب مشروع متقشف، حريص على التنمية والاختراع، هي كما يقول مندراس خادعة وخاطئة ما عدا الحالات الاستثنائية بالطبع. هذه الطبقة البورجوازية كان لديها الرغبة في الرخاء والرفاهية، فطورت أسلوباً كاملاً من العيش ولم تعد تتصور نفسها بدون خدم الذين كانوا في الوقت نفسه رمزاً للمقام الاجتماعي ومشاهدين للاستعراض الذي كانت تشكّله طقوس الحياة البورجوازية، وضرورة مادية لتحرير مستخدميهم من حيثيات الحياة المادية. فالتطور الاقتصادي وانخفاض العملة أصابا بلا شك نمط الحياة هذا والمتجذر في تملك رأسمال كان يجري التمتع به.

إن المال لم يكن يحتل سوى مكانة صغيرة في الحياة الفلاحية. وكان ضرورة لدفع الضرائب، ولشراء بعض المنتوجات، ولكن بشكل أساسي، تميّز الفلاحون باكتفائهم الذاتي في مزرعتهم أولاً ثم في قريتهم. هذه القرى كانت مغلقة ضمن

المجتمع الكلي حيث مساهمتها فيه كانت ضئيلة والذي لا يستطيع أن يلج إليها إلا بواسطة الوجهاء المحليين فقط. إن المجتمع الفلاحي هذا وخصائصه ومكانته في المجتمع الكلي لم تتغير أبداً منذ قرون. وظلت تشبه دائماً، باستثناء بعض التجديدات التقنية، مجتمع **النظام القديم** (ما قبل الثورة).

على عكس الطبقة الفلاحية، إن «الطبقة العاملة» هي حديثة الظهور. وبالنسبة لمندراس، إن الجيل الأول من هذه الطبقة العاملة هو جيل الجبهة الشعبية والصراعات الطبقية الكبرى. فقد أُدخل إليها «الوعي البروليتاري» الذي يتحدد بالعوز والحرمان. كما كانت سبباً لنجاح الحزب الشيوعي. وكانت هذه الطبقة ما تزال قائمة في فترة ما بعد الحرب مباشرة. أما الجيل التالي فقد استفاد من «الثلاثينيات المجيدة» للوصول إلى مجتمع الاستهلاك، ولكنه خضع للتطورات التقنية والتنظيمية التي أدت إلى زوال التنظيم الفوردي للعمل.

إن انهيار البنية خلال «الثلاثينيات المجيدة» هو الذي يفسر ويشكّل «الثورة الفرنسية الثانية».

يتابع مندراس أنه في أيامنا الحاضرة أصبحت البنية الاجتماعية مختلفة كلياً. والمؤسسات الكبرى: الجيش - الإكليروس - الحزب الشيوعي - التي كانت تدعمها قد انهارت. «لقد زال الفلاحون والبورجوازية فقدت خاصياتها التي توزعت على الطبقات الاخرى، والثقافة الشعبية ماتت والطبقة الوسطى لم تعد تتكوّن بمعظمها من حانوتيين وحرفيين ومستخدمين بل من الكوادر».

الإطار الثالث
الفوارق في شروط الحياة والسلوك
بين الطبقات الاجتماعية في فرنسا

في فرنسا، في إمكاننا أن نحكم على طبيعة واتساع الفروق في تصرفات وظروف الطبقات الاجتماعية، وبصورة أساسية من خلال منظار الفئات الاجتماعية ـ المهنية.

فإننا نشهد ما يلي: مهما كان المجال الذي تتوافر عنه المعطيات، نلاحظ دائماً تقريباً وجود اختلافات بين الفئات والجماعات الاجتماعية ـ المهنية، وبصورة عامة، هذه الاختلافات تنتظم دائماً بالطريقة نفسها بحيث إنها تمكِّن من إقامة تراتبية للفئات فيما بينها، ابتداءً من «الكوادر العليا والمهن الفكرية المختلفة» (ومن ضمنها، «المهن الحرة») من الطرف الأول إلى «العمال» (ومن ضمنهم «العمال الزراعيون») من الطرف الآخر. إن وضعيات «المزارعين» و«الحرفيين ـ التجار ـ أرباب العمل» هي نسبياً غير مؤكدة عندما يُنظر إليها بهذا القْدر من التجميع ولكنها أقل تأكيداً بكثير عندما نوزعها على الفئات الاجتماعية ـ المهنية.

على سبيل المثال، هذه بعض الانحرافات: إن 80% من الكوادر ذهبوا إلى السينما مرة واحدة على الأقل خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة، 60% من الموظفين و45% من العمال. إن الكادر العالي يملك 53 فرصة من أصل 100 بأن ينظم أوقات عمله وعطله بِحرية، بينما العامل لديه 3 فرص من 100. إن احتمال الحياة في عمر 45 سنة للمرأة الكادر العالي هو 39,4 سنة، وللمستخدمة هو 38,5 سنة، وللعاملة هو 37,2 سنة. إن الاختلافات الوسطية هي إذن واضحة جداً ومن هذه الزاوية، يصبح التبنْيُن الطبقي لا جدال فيه.

إن السؤال المطروح هو معرفة درجة رسوخ هذا التبنْيُن وتطوره عبر الزمن.

فتقدير رسوخ البنية لا يتم بدون صعوبات. والصعوبة الأولى هي معرفة ما إذا كان المقياس يجب أن يكون ضمنياً أو مصححاً بظواهر بديلة.

وهكذا، إن الوفاتية التفاضلية للرجال والنساء لهي مهمة: هل يجب أخذها بالحسبان لمقارنة الوفاتية التفاضلية بحسب الطبقات الاجتماعية؟ إن الموضوع حساس جداً فيما يتعلق بمستويات التعليم والدخل، لأنه إذا كانت الانحرافات بين الفئات مؤكدة فإن الانحرافات «المصححة» نظراً لكون الفئات الاجتماعية - المهنية تختلف أيضاً على هذين الصعيدين - الفروق «الصافية»» - هي أقل بكثير من ذلك، بل حتى إنها تزول كلياً. والصعوبة الثانية هي في تحديد ما إذا كانت التشتتات حول المعدلات تسهم أم لا في طمس الحدود. فالموضوع هو صعب تقنياً ودراسته قد بدأت فقط للتو.

والسؤال الأخير هو حول التطورات: هل ستتراجع الانحرافات؟ هنا أيضاً، النتائج يمكنها أن تتعلق بشكل كبير بالاصطلاحات المعتمدة. إلا أن النقطة التي لا جدال فيها هي: أن الوضعيات النسبية التي ذكرت في أول هذا الإطار ظلت تقريباً ثابتة منذ الحرب.

الجدول الأول
المستويان الأولان للتسمية في دليل الفئات الاجتماعية - المهنية وتوزيع السكان لمن هم فوق 15 سنة في عام 2002

	الأعداد بالآلاف
1. المزارعون ـ المستثمرون	**639**
1.1 المزارعون الصغار	102
2.1 المزارعون المتوسطون	160
3.1 المزارعون الكبار	377
2. الحرفيون، التجار ورؤساء المشروعات	**1473**
1.2 الحرفيون	700
2.2 التجار	649
3.2 رؤساء المشاريع من 10 أُجراء وما فوق	123
3. الكوادر والمهن الفكرية العليا	**3656**
1.3 المهن الحرة	316
2.3 كوادر الوظائف العامة	345
3.3 الأساتذة، المهن العلمية	789
4.3 المهن الإعلامية، والفنية والاستعراضية	237
5.3 الكوادر الإدارية والمهن التجارية في المشاريع	1062
6.3 المهندسون والكوادر التقنية في المشاريع	907

4. المهن الوسيطة	**5442**
1.4 المدرسون والعاملون التربويون	826
2.4 المهن الصحية الوسيطة والعمال الاجتماعيون	1061
3.4 الإكليروس ورجال الدين	13
4.4 المهن الإدارية الوسيطة في الوظائف العامة	405
5.4 المهن الإدارية الوسيطة والتجارية في المشاريع	1555
6.4 التقنيون	1018
7.4 المقاولون، ومعلمو المهن	563
5. المستخدمون	**7831**
1.5 المستخدمون المدنيون وعمال الخدمات في الوظائف العامة	2140
2.5 الشرطيون والعسكريون	521
3.5 المستخدمون الإداريون في المشاريع	2421
4.5 مستخدمو التجارة	1058
5.5 مستخدمو الخدمات المباشرة للأفراد	1690
6. العمال	**6999**
1.6 عمال مؤهلون صناعيون	1642
2.6 عمال مؤهلون حرفيون	1651
3.6 سائقون	634
4.6 عمال مؤهلون لتوزيع البضائع والتفريغ والنقل	460
5.6 عمال غير مؤهلين صناعيون	1498

6.6 عمال غير مؤهلين حرفيون	837
7.6 عمال زراعيون	277
7. السكان غير الناشطين/ومن كانوا ناشطين	**10649**
1.7 قدامى المزارعين	996
2.7 قدامى الحرفيين، والتجار ورؤساء المشاريع	907
3.7 قدامى الكوادر	933
4.7 قدامى المهن الوسيطة	1771
5.7 قدامى المستخدمين	3141
6.7 قدامى العمال	2900
8. السكان غير الناشطين الذين لم يعملوا سابقاً	**10951**
1.8 عسكريو خدمة العلم	1842
2.8 تلامذة وطلاب فوق 15 سنة	5352
3.8 غير ناشطين آخرون بين 15 و60 سنة (باستثناء المتقاعدين)	4101
4.8 غير ناشطين آخرون فوق 60 سنة (باستثناء المتقاعدين)	1497
مجموع السكان	**47882**

الجدول الثاني
الطبقات بحسب رايت

مالكو وسائل الإنتاج	
يملك رأسمالاً كافياً لتشغيل أجراء دون أن يعمل	1. البورجوازية
يملك رأسمالاً كافياً لتشغيل أجراء ولكن يجب أن يعمل	2. رب عمل صغير
يملك رأسمالاً كافياً كي يعمل ولكن غير كافٍ لتشغيل أجراء	3. عامل مستقل

أجراء بدون وسائل إنتاج			
مؤهلات	مؤهلات في مادة التنظيم		
	كثيرة	متوسطة	قليلة
كثيرة	4. خبير إداري	5. خبير مشرف	6. خبراء غير إداريين
متوسطة	7. خبير متوسط إداري	8. خبير متوسط مشرف	9. عاملون نصف مؤهلين
قليلة	10. مدير غير مؤهل	11. مشرف غير مؤهل	12. بروليتاري

الجدول الثالث
الصيغ في 7 و5 طبقات
لترسيمة غولدتورب الطبقيّة

الصيغة في 5 طبقات	الصيغة في 7 طبقات	المحتوى
	طبقة الخدمات	مهنيون، إداريون، مدراء، تقنيون من تأهيل عالٍ، مسؤولون عن، عاملين غير يدويين
الياقات البيضاء	عمال تنفيذ غير يدويين، مستخدمو التنفيذ في الإدارات والتجارة.	بائعون؛ عاملو تنفيذ آخرون
البورجوازية الصغيرة	البورجوازية الصغيرة	أصحاب مشاريع فردية وحرفيون مع أو بدون مستخدمين
	مزارعون	مستأجرو المزارع، مزارعون صغار وأصحاب مشاريع فردية في القطاع الأولي آخرون
ناشطون زراعيون	أجراء زراعيون	
عمال مؤهلون	عمال مؤهلون	تقنيون قليلو التأهيل، مراقبو العاملين اليدويين، عاملون يدويون مؤهلون
عمال غير مؤهلين	عمال غير مؤهلين	عاملون يدويون (خارج الزراعة) قليلو التأهيل أو غير مؤهلين

الهوامش

(1) حول هذا البلد يمكن للقارئ أن يراجع «البُنَى الاجتماعية في فرنسا من عام 1815 وحتى عام 1945»، للمؤلف ج.ياويونغ في منشورات إليبس، ولفترة ما بعد الحرب، «التراتب والطبقات الاجتماعية، المجتمع الفرنسي المتحول» للكاتب س. بوسك في منشورات ناتان.
«Les structures Sociales en France de 1815 à 1945», de J. Yaouanq, aux Editions Ellipses.
«Stratifications et Classes Sociales. La Société Française en Mutation», de S. Bosc.

(2) سنشير هنا إلى عالم الأثنولوجيا موردوك الذي بنى بانوراما عن الأبحاث الأثنولوجية حول بنيات المجتمعات، والذي وجد هو أيضاً أن مبدأ التراتبية وفق الثروات هو أحد التصورات الأساسية (للبنية الاجتماعية). (موردوك Murdock 1949).

(3) يمكن القيام بتمييز بحسب «الحجم» داخل مستوى معيّن من المستويات، ولا شك أن هناك شيئاً من الاعتباطية في الرغبة في القيام بتقسيمات شديدة الجمود.

(4) كتب ماركس في «بيان الحزب الشيوعي» إن علاقات الملكية لم تكن سوى التعبير الحقوقي عن علاقات الإنتاج. إن «علاقات الإنتاج» قريبة جداً بالطبع من علاقات الملكية، رغم أنه يجب التميز بينها بلا شك.

(5) يمكننا أن نشير في معرض الكلام إلى أن الأهمية المعطاة لڤيبر في

موضوع تحليل الطبقات هي كما يقول سورنسن (Sorensen) 2000، «مستغربة بعض الشيء» نظراً لأنه في الحقيقة وعملياً لم يعالجها كثيراً.

(6) الحرس الشخصي للملوك المروفنجيين، الذين يرتبطون بهم بقَسَم خاص يحلفونه.

(7) يمكننا أن نجد في هذه الاعتبارات تصورات مسبقة لمفاهيم حديثة حول تحويل الرساميل؛ إلا أن المعالجة المعاصرة لهذه الأفكار تظهر بوضوح أكثر تجريداً وجزماً مما كانت عليه الحالة في النصوص الأصلية.

(8) يجب التذكير بالتركز الجغرافي القوي «للكوادر العليا»، التي نجد جزءاً كبيراً منها في المنطقة الباريسية. وهذا الجزء لا يمكنه، لهذا السبب بالتحديد، أن يشغل وظائف ذات مسؤوليات معيّنة على الصعد الجغرافية المحلية في فرنسا.

(9) عندما لا تكون الطبعات الفرنسية مذكورة في الهامش أو في فهرس الكتب، تكون الترجمات هي مقتطفات لمؤلفين غير فرانكوفونيين قد قام بها الكاتب نفسه.

(10) إن التسوية «الفوردية» (نسبة إلى الصناعي الأميركي هنري فورد)، وهي مفهوم قام بإعداده الاقتصاديون الفرنسيون من المدرسة المسماة مدرسة الانتظام، تعني النظام الاقتصادي في «الثلاثينيات المجيدة». والفكرة هي أن اتفاقاً معيّناً سيقوم بين مختلف الفاعلين لإقامة وتسيير مؤسسة صناعية تراتبية تمكّن من تحقيق الإنتاج الكبير، وعبر سياسة كينيزية، تمكّن من تحقيق العمالة الكاملة وارتفاع منتظم للأجور، واستهلاك واسع. إن وجهاً معيّناً من هذه «التسوية» هو بلا شك النموذج العائلي القائم على تقسيم عمل بارز بين الأنواع.

(11) غروسكي نفسه، وضع طريقته على المستوى المجتمعي الصغير، ولكن التمأسسات التي يتوقف عليها تحيل بلا شك إلى المستوى المتوسط.

(12) إلى حد يصعب بل يستبعد عنده أن تطرح في فرنسا مسائل حول الانتماءات «الإثنية»، وبالأخص في الأبحاث الإحصائية الرسمية.

(13) هذه ليست حالة المجتمع الاميركي المؤلف من العديد من موجات الهجرة على امتداد حقبة قصيرة نسبياً.

(14) إن الانطباع الذي تكوّن عن تطابق قوي بين **الترسيمة ـ الطبقة** والتسميات الفرنسية، يجدر التعمق فيه من خلال مقارنة أكثر صرامةً قد تستخدم تطبيق التسميات الأكثر إرهافاً (للمهنة) على معطيات مناسبة.

(15) يجب التنبه إلى أن تعيين وضعية الأفراد بمستوى موارد أُسرهم وليس بمستوى مواردهم هو أمر قابل للنقاش (انظر الفصل الثالث).

(16) إن الاحتمال أن يشغل شخص معيّن نفس عمل والده هو بالطبع أضعف بكثير عندما نستخدم تسمية أعمال مفصلة جداً مما يكون عليه الاحتمال إذا استخدمنا تسمية مجمعة جداً. إن الإجراءات في موضوع الحَراك الاجتماعي ترتبط بشكل وثيق بالأنماط المعتمدة لتقييم الوضعية الاجتماعية.

(17) حول فحوى الجدل، انظر: إيفنز (Evans)، 1999.

ببليوغرافيا

Acker J., Women and social stratification : A case of intellectual sexism, *The American Journal of Sociology*, 78, 936-945, 1973.

Aron R., *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967.

Bell D., *The Coming of Post-Industrial Society : A Venture in Social Forecasting*, New York, Basic Books, 1973.

Bidou C., *Les aventuriers du quotidien. Essai sur les nouvelles classes moyennes*, Paris, PUF, 1984.

Bidou C., À propos de la *service class*, les classes moyennes dans la sociologie britannique, *Revue française de sociologie*, 41, p. 777-796, 2000.

Bourdieu P., *La distinction*, Paris, Le Seuil, 1980.

Clark S. et Lipset S. M., Are social classes dying ?, *International Sociology*, 6, 397-410, 1991.

Coleman R. et Rainwater L., *Social Standing in America. New Dimensions of Class*, New York, Basic Books, 1978.

Davis N., Robinson R., Do wives matter ? Class identities of wives and husbands in the United States, 1974-1994, *Social Forces*, 76, 1063-1086, 1998.

Delphy C. et Leonard D., *Familiar Exploitation. A New Analysis of Marriage in Contemporary Western Societies*, Cambridge, Polity Press, 1992.

Desrosières A. et Thévenot L., *Les catégories socioprofessionnelles*, Paris, La Découverte, 1988.

Dirn L., *La société française en tendances*, Paris, PUF, 1990.

Dirn L., *La société française en tendances, 1975-1995. Deux décennies de changement*, Paris, PUF, 1998.

Erikson R. et Goldthorpe J., *The Constant Flux. A Study of Class Mobility in Industrial Societies*, Oxford, Clarendon Press, 1993.

Esping-Andersen G. (éd.), *Changing Classes. Stratification and Mobility in Post-Industrial Societies*, Londres, Sage, 1993.

Evans G. (éd.), *The End of Class Politics ? Class Voting in Comparative Context*, Oxford, Oxford University Press, 1999.

Fossaert R., *La société*, t. 4 : *Les classes*, Paris, Le Seuil, 1980.

Gallie D., Are the unemployed an underclass ?, *Sociology*, 23, 735-757, 1994.

Goldthorpe J. et Marshall G., The promising future of class analysis : A response to recent critiques, *Sociology*, 26, 381-400, 1995.

Grusky D. et Sorensen J., Can class analysis be salvaged ?, *The American Journal of Sociology*, 103, 1187-1234, 1998.

Labbens J., *Sociologie de la pauvreté. Le tiers- et le quart-monde*, Paris, Gallimard, 1978.

Lemel Y., Les sentiments d'appartenance collective des Français, *in* P. Brechon (dir.), *Les valeurs des Français*, Paris, Armand Colin, 2003, p. 88-107.

Lieberson S., Einstein, Renoir and Greeley : Some thoughts about evidence in sociology, *American Sociological Review*, 57, 1-15, 1992.
Mayer N., Indépendance, salariat et culture politique (1978-1997), *in* P. Brechon *et al.* (dir.), *Les cultures politiques des Français*, Paris, Presses de Sciences Po, 2000.
Mendras H., *La seconde révolution française, 1965-1984*, Paris, Gallimard, 1994.
Murdock G., *Social Structure*, New York, Macmillan, 1949.
Ossowski S., *La structure de classes dans la conscience sociale*, Paris, Anthropos, 1963.
Pakulski J. et Waters M., The reshaping and dissolution of social class in advanced society, *Theory and Society*, 25, 667-691, 1996.
Piguet M.-F., *Classe. Histoire du mot et genèse du concept, des Physiocrates aux historiens de la Restauration*, Lyon, Presses Universitaires de Lyon, 1996.
Schnapper D., *L'épreuve du chômage*, Paris, Gallimard, 1981.
Sorensen A., Towards a sounder basis for class analysis, *The American Journal of Sociology*, 105, 1523-1558, 2000.
Smelser N., *Problematics of Sociology. The Georg Simmel Lectures*, Berkeley, University of California Press, 1997.
Schweisguth E., Les salariés moyens sont-ils des petits-bourgeois ?, *Revue française de saciologie*, 4, p. 397-410, 1983.
Tenzer N., La fin du modèle français de classe moyenne, *Le Banquet. Revue du CERAP*, 4, p. 153-164, 1994.
Vallet L.-A., Quarante années de mobilité sociale en France. L'évolution de la fluidité sociale à la lumière de modèles récents, *Revue française de sociologie*, XL (1), p. 5-64, 1999.
Wilson W., *The Truly Disadvantaged : The Inner City, the Underclass, and Public Policy*, Chicago, Chicago University Press, 1987.
Wright E. O., *Classes*, Londres, Verso Presses, 1985.
Wright E. O., Foundations of class analysis : A marxist perspective, *in* J. Baxter et M. Western, *Reconfigurations of Class and Gender*, Stanford, Stanford University Press, 2001, p. 14-27.

المحتويات

الطبقات الاجتماعية

ثمة تساؤل جدّي حول ملاءمة تعبير "طبقة اجتماعية" في الاستخدامات القائمة حالياً في المجالين السياسي والاجتماعي، خصوصاً لما يكتنف هذا التعبير من ثقل إيديولوجي، سياسي بل عاطفي، كبير. إلا أن تحليل المجتمعات على ضوء الطبقات الاجتماعية يعود إلى تقليد عريق، ويبدو أنه كانت على الدوام إحدى طرق تصور تنظيم المجتمعات في التاريخ الغربي هي بالرجوع إلى عدد محدد من الجماعات داخل هذه الأخيرة. ومع كارل ماركس نتجت هذه التصورات عن المكان الذي تحتله في التنظيم الاقتصادي. يصف هذا الكتاب التصورات الموجودة بتعبير "الطبقة" فيعرض سماتها المميزة.

يانيك لوميل

مفتش عام في معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في باريس.
وهو مدير مختبر علم الاجتماع الكمي لمدينة كريست التابع للمعهد المذكور.
ويعمل أستاذاً في المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية وفي معهد الدراسات السياسية في باريس.

د. جورجيت الحداد

باحثة لبنانية تقيم في فرنسا، من مواليد العام 1952 وعملت أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. من ترجماتها: "المنظمة الماسونية والحق الإنساني" (سلسلة نصوص).

ISBN 9959-29-355-6



موضوع الكتاب **علم اجتماع**

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com